

ميدان: العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير
شعبة: علوم التسيير
تخصص: مالية

ولاية ميلة ميدانية في قرص البنك الجزائري دراسة

إعداد الطلبة:

1- محمد حامدي
موراس

3- زہور معایش

السنة الجامعية:

دعاء

اللهم لا تجعلنا نصاب بالغرور إذا نجحنا

ولا باليأس إذا أخفقنا

وذكرنا أن الإخفاق هو التجربة التي تسبق النجاح

اللهم إذا أعطيتنا نجاحا فلا تأخذ تواضعنا

و إذا أعطيتنا تواضعا فلا تأخذ اعتزازنا بكرامتنا

اللهم داوي الجراح و الآلام و أرحم دموع اليتامى

و أنقض الأقسى و القدس و أيقض الروح و

الحس.

آمين

تقدير وتشكر

بسم الله الرحمن
الرحيم

الحمد لله الذي هدانا إلى نور العلم وميزنا بالعقل الذي يسير طريقنا
الحمد لله الذي أعطانا من موجبات رحمته الإرادة والعزيمة على إتمام
عملنا نحمدك يا رب حمدا يليق بمقامك وجلالك عظيم.
جرت العادة أن يكون كل وراء إعداد وبحث أشخاص منهم من
يساهم بالنصح والبعض بالتوجيه ومن باب الجميل لأن نتقدم
بتشكراتنا الخاصة:

* إلى من لم يخلوا علينا بنصائحهم القيمة وإرشاداتهم الوجيهة
إلى كل أساتذة كلية علوم الاقتصادية و كلوم التسيير
* إلى الذي كان وما زال وندعو الله أن يبقى للدروب منير
الأستاذ المشرف سمير جادلي .

* كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر الخالص إلى باسم المكلف بمكتب القرض على
مستوى بنك القرض الشعبي الجزائري لوكالة ميلة على مجهوداته الجبارة و معلوماته
القيمة التي أمدّها.

* إلى كل من مدني مداد العون لإنجاز هذا العمل المتواضع.....

الاهداء

الحمد لله الذي أنعم علينا بنعمة العقل و الصحة فأتممنا بعونه هذا العمل

و السلام على نبيه و مصطفاه و نشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له.

*إلى التي حملتني وهذا على وهن تسعة أشهر وعمرتني بحنانها و كانت سندا لي في دربي

وَعَايَنْتَ الْجَلْمَ وَالْمَرَّ حَتَّى أَوْصَلْتَنِي، إِلَى مَا أَبْغَيْتَنِي إِلَى أَعْلَى مَا أَمْلَكَ فِي الوجودِ

* إلى الذي تكفل المشقة في تعليمي ولم يبخل علي بشيء ، إلى الذي رباني

وأرادني أن أبلغ المعالي، إلى الذي كان مثلي الأعلى في الصبر والطاعة لله إلى أن عزها عندي

٥١ _____ ١...

*إلى كل من قاسمني مرارة العيش وحلاوتها وحب الوالدين وطاعتهما

إلى أخي: سامي وزوجته .

* إلى أخواتي: سهام، أمينة، إيمان، وخاصة خاصة مريم.

إلى أختي الكبرى سناء وزوجها.

* إلى كل أهلي وأقاربي وكل من يحمل لقب حامدي واحداً واحداً وخاصة أسماء و

ري _____ ان،

[illegible]

*إلى أصدقاء العمر: يوسف، محمد، عبد الوهاب، محمد و أمه.

*إلى من قاسموني إنجاز هذه المذكرة: نعيمة ، زهور.

*إلى الأصدقاء الذين عرفتهم في الجامعة فكانوا نعم الأصدقاء إلي: ياسين، عماد، أحمد، وليد.

*إلى كل الزميلات: أمينة، لمياء، أمينة، أمل، مريم، سميرة، خاتمة هاجر و أمينة، و كل فوج 3

* إلى كل الأصدقاء: رابع، أمين، فوزي، علي، عمار، أحمد، رمزي، مصطفى، زيكو.

*إلى كل من نساها قلبي وإلى كل من عرفني من بعيد أو من قريب

أهدي ثمرة جهدي هذا العمل المتواضع.

الإهداء

محمد

الحمد لله الذي أنعم علينا بنعمة العقل و الصحة فأتممنا بعونه هذا العمل و السلام على نبيه
و مصطفاه و نشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له.

قال تعالى: ﴿و قضي ربك ألا تعبد إلا إياه و بالوالدين إحسانا إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا
تقول لهما أف و لا تنهرهما و قل لهما قولاً كريماً﴾

* أهدي ثمرة جهدي إلى التي لم يغرب نظرها عن نظري و شمل شعاعه حياتي بكل تفاصيل الخير
و الحنان أمي مصدر إلهامي و محققة أحلامي "فهيمة"

* أهدي أيضا إلى الذي كبد بقوقته حياتي و دفعني إلى مسار العمل و التضحية بكل عزم و صمود
أبي مثلي الأعلى نبراس حياتي و محقق أحلامي "كمال" حفظهما الله دائما.

* إلى أخواتي: أحلام و خولة.

* إلى إخواني: وليد و وائل.

* إلى من تقاسمت معها حناء هذه الدراسة: صديقتي مורاس نعيمة و زميلي حامدي محمد

* إلى من عشت معهم أسعد اللحظات: نعيمة، فائزة، نورة، دونية، سامية، سميرة، أحلام، حفيظة.

* إلى جدي العزيز شفاه الله و أطال من عمره "عزوز"

* إلى عماتي: وهيبة و بناتها و عمتي مليكة

* إلى عمي الوحيد جزاه الله خيرا و زوجته و أولاده

* إلى خالتي بريزة، سامية، دلولة و أولادها و بالأخص إلى هديل، إيمان، رميساء، سارة، لينة، و ياسين.

* أتوجه بشكر الأستاذة بامي مريم التي ساعدتني لأصل إلى ما وصلت إليه.

* إلى كل من أحبهم القلب خاصة عمي عبد الرزاق و زوجته يمينة و بناته حليلة و نادية.

* إلى كل قريب و بعيد و لم يذكرهم اللسان و لم يدونهم القلم فأقول فيهم:

زهور

الإهداء

في البداية أهدي هذا العمل إلى من قال فيهما سبحانه و تعالى:

﴿و لا تفل لهما أفء و لا تنهرهما و قل لهما قولاً كريماً و اخفض لهما جناح الذل من الرحمة و قل ربني ارحمهما كما ربياني صغيراً﴾.

* إلى من علمتني معنى الكفاح و كيف أكون مدرسة للطلاب و ساعدتني لأدق طعم النجاح إلى
بمامة الأمان، إلى من تعدت قدميها الجنة إلى التي حملتني وهنا على ومن بتوحيد الله عز و جل

.... أمي العزيزة

* إلى الذي أهنئ حياته كدا و شفاء لأسعد في الدنيا و أرقى إلى درجات العلم إلى الذي ناضل
و كافح في صمته و شموخ لأجل أن أشق طريقتي، إلى من يخبئ لي حبه خالبا في طيات صراخه
..... أبي العزيز.

* إلى كل من أكن لهم الاحترام و التقدير و الحب الكبير أفراد عائلتي

....إلى إخواني: عبد الحليم، فاتح، حسين.

....إلى أخواتي: حياة، حسينة، ريمة، مديحة، فاطمة، خاتمة أختي صورية.

* إلى من تقاسمت معها عناء هذا البحث: صديقتي معاش زهور و زميلي محمد حامدي.

* إلى من عشت معهم أسعد اللحظات: زهور، دونية، فائزة، نورة، سامية، سامية، أحلام، رحيل.

إلى ابنة خالي التي ساعدتني فائزة.

* إلى كل من أحبهم القلب و لم يذكرهم اللسان و لم يدونهم القلم.

نعملة

قائمة المحتويات :

الصفحة	الموضوع
	بسم الله الرحمن الرحيم
	دعاء
	شكر و تقدير
	الإهداء
I-I	قائمة المحتويات
ا-ت	خطة البحث
ا-ت	المقدمة العامة
13-01	الفصل الأول: أساسيات حول البنوك التجارية
	تمهيد
03-01	المبحث الأول: تطور البنوك التجارية
01	المطلب الأول: لمحة تاريخية عن نشأة البنوك التجارية وتطورها
02-01	المطلب الثاني: ماهية البنوك التجارية
03	المطلب الثالث: دور البنوك التجارية
08-04	المبحث الثاني: أنواع و وظائف البنوك
06-04	المطلب الأول: أنواع البنوك التجارية
07-06	المطلب الثاني: وظائف البنوك التجارية
08-07	المطلب الثالث: أهداف البنوك التجارية
13-08	المبحث الثالث: موارد واستخدامات البنوك التجارية
11-08	المطلب الأول: المطلب الأول: موارد البنوك التجارية
12-11	المطلب الثاني: استخدامات موارد البنوك التجارية
13-12	المطلب الثالث: الموازنة بين الموارد و الاستخدامات
	خلاصة الفصل الأول
35-14	الفصل الثاني: القروض البنكية ومخاطرها و ضماناتها
	تمهيد
23-14	المبحث الأول: أساسيات حول القروض
15-14	المطلب الأول: مفهوم القرض و أهميته
15-14	أولاً- مفهوم القرض
15	ثانياً- الأهمية الاقتصادية للقرض

17-16	المطلب الثاني: شروط القرض
23-17	المطلب الثالث: أنواع القروض
21-17	أولاً- أنواع القروض من حيث المدة
22-21	ثانياً- أنواع القروض من حيث الضمان
23	ثالثاً- أنواع القروض من حيث النشاط الممول
23	رابعاً- أنواع القروض من حيث الغرض
25-24	المبحث الثاني: الضمانات البنكية
24	المطلب الأول: تعريف الضمانات
25-24	المطلب الثاني: أنواع الضمانات
35-26	المبحث الثالث: مخاطر الإقراض البنكي وسبل مواجهتها
27-26	المطلب الأول: تعريف المخاطرة و الخطر البنكي
26	أولاً- تعريف المخاطرة
27-26	ثانياً- تعريف الخطر البنكي
32-28	المطلب الثاني: أنواع المخاطر البنكية
32-28	أولاً- أخطار مرتبطة بوظيفة الإقراض
32-30	ثانياً- المخاطر الاقتصادية
32	ثالثاً- الخطر العام
35-33	المطلب الثالث: إجراءات معالجتها وسبل مواجهتها
	خلاصة الفصل الثاني
55-36	الفصل الثالث: الدراسة الميدانية في بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة ميلة "CPA 333"
	تمهيد
42-36	المبحث الأول: تقديم القرض الشعبي الجزائري
38-36	المطلب الأول: نشأة القرض الشعبي الجزائري "CPA"
39	المطلب الثاني: تقديم وكالة ميلة رقم "333"
42-40	المطلب الثالث: مصالح القرض الشعبي الجزائري
45-43	المبحث الثاني: نشاطات وموارد استخدامات الوكالة

43	المطلب الأول: أهم نشاطات الوكالة "333"
44	المطلب الثاني: موارد الوكالة " 333 "
45	المطلب الثالث: استخدامات الوكالة "333"
55-46	المبحث الثالث: دراسة طلب قرض استثماري
46	المطلب الأول: مكونات طلب قرض استثماري
48-47	المطلب الثاني: استعلامات عن طلب القرض الاستثماري
48	المطلب الثالث: الدراسة البنكية لملف طلب قرض
55-49	المطلب الرابع: اتخاذ القرار
	خلاصة الفصل الثالث
ا-ب	الخاتمة العامة
ا-ج	قائمة المراجع
	قائمة الملاحق
	الملاحق
	تم بحمد الله

خطة البحث

المقدمة

الفصل الأول : أساسيات حول البنوك التجارية

المبحث الأول : البنوك التجارية و تطورها

المطلب الأول : لمحة تاريخية عن نشأة البنوك التجارية

المطلب الثاني : ماهية البنوك التجارية

المطلب الثالث : دور البنوك التجارية

المبحث الثاني : أنواع و وظائف البنوك التجارية

المطلب الأول : أنواع البنوك التجارية

المطلب الثاني : وظائف البنوك التجارية

المطلب الثالث : أهداف البنوك التجارية

المبحث الثالث : موارد و استخدامات البنوك التجارية

المطلب الأول : موارد البنوك التجارية

المطلب الثاني : استخدامات البنوك التجارية

المطلب الثالث : الموازنة بين الموارد و الاستخدامات

الفصل الثاني : القروض البنكية مخاطرها و ضماناتها

المبحث الأول : أساسيات حول القروض البنكية

المطلب الأول: مفهوم القرض

المطلب الثاني: شروط الاقتراض

المطلب الثالث: أنواع القروض

المبحث الثاني : الضمانات البنكية

المطلب الأول : مفهوم الضمانات

المطلب الثاني : أنواع الضمانات

المبحث الثالث : استخدامات الوكالة رقم "333" مخاطر الإقراض البنكي وسبل

مواجهتها

المطلب الأول : تعريف المخاطرة والخطر البنكي

المطلب الثاني : أنواع المخاطر البنكية

المطلب الثالث : إجراءات معالجتها وسبل مواجهته

الفصل الثالث: دراسة ميدانية في بنك القرض الشعبي الجزائري

- وكالة ميله رقم "333" CPA -

المبحث الأول: تقديم القرض الشعبي الجزائري

المطلب الأول: نشأة القرض الشعبي الجزائري "cpa"

المطلب الثاني: تقديم وكالة ميله رقم "333"

المطلب الثالث : مصالح القرض الشعبي الجزائري

المبحث الثاني : نشاطات و موارد و استخدامات الوكالة رقم "333"

المطلب الأول: أهم نشاطات الوكالة رقم "333"

المطلب الثاني: موارد الوكالة رقم "333"

المطلب الثالث : استخدامات الوكالة رقم "333"

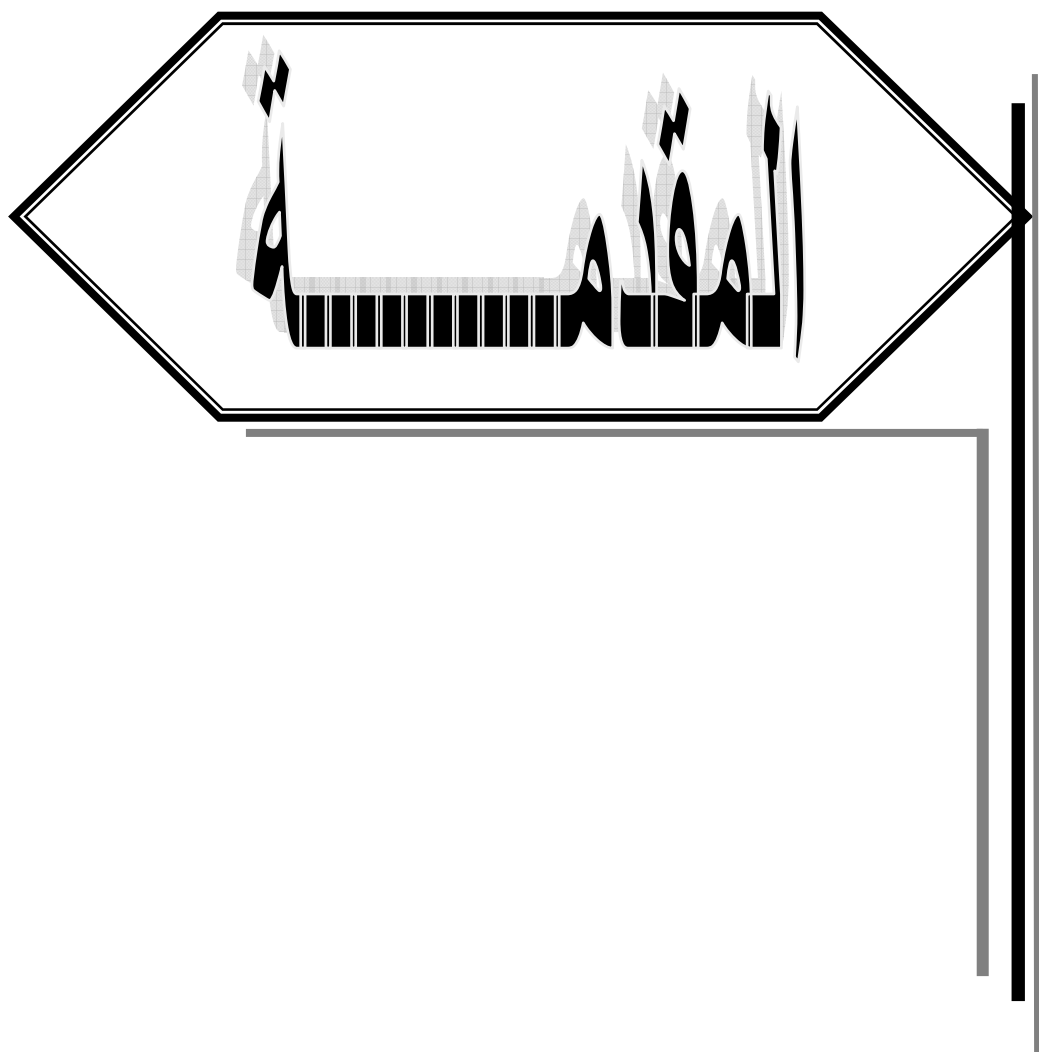
المبحث الثالث : دراسة ملف طلب قرض استثماري

المطلب الأول: مكونات ملف طلب قرض استثماري

المطلب الثاني: استعلامات عن ملف طلب قرض استثماري

المطلب الثالث : الدراسة البنكية لملف طلب قرض

المطلب الرابع :اتخاذ القرار



مقدمة عامة:

يعتبر النشاط الاقتصادي ضروريا لترقية التنمية في أي بلد والمنطلق لتطوير النشاطات الأخرى حيث يعتمد هذا النشاط على قطاع هام ألا وهو القطاع البنكي، ومختلف المؤسسات البنكية والقوانين والأنظمة التي تعمل معا لتجسيد الأهداف الاقتصادية، ومن أهم المؤسسات المالية نجد البنوك التجارية التي تلعب دورا هاما في الاقتصاد والتي تعتمد على جمع الودائع وتوزيعها بشكل قروض متنوعة، حيث يقوم البنك من خلال القروض بتمويل مختلف المؤسسات بالأموال التي تستطيع من خلالها استعادة نشاطها وحيويتها وتحقيق أرباح معتبرة، من تم الوصول إلى الغاية المرجوة.

تمثل القروض علاقة اقتصادية وقانونية ذات شكل نقدي تحدث عند انتقال قيمة من أشخاص أو دولة إلى آخرين، وذلك لاستخدامها لقاء تعهد بتسديد قيمتها في وقت لاحق ودفع فائدة نظير ذلك، أي باختصار هي انتقال مؤقت للحق على أساس الثقة.

إن القروض في البنوك التجارية سوف تكون موضوع دراستنا نظرا لأهميتها البالغة في تحقيق التوازن المالي كونها تسمح من جهة لطالبها بالاستفادة من فرص حقيقية يتيحها السوق ومن جهة أخرى بغرض مواجهة صعوبات السيولة، ولكن هذه القروض لا تمنح تلقائيا وإنما وفقا لشروط معينة يحددها البنك التجاري، ونتيجة للدور الفعال التي تلعبه القروض في التنمية باعتبارها أحد أهم الوسائل التي تتعامل بها البنوك التجارية مع مختلف زبائنهم، اخترنا موضوع آلية منح القروض في البنوك التجارية في مذكرتنا ومن خلال الدراسة طرحنا الإشكالية التالية:

ما هي آلية منح القروض في البنوك التجارية وكيفية التحكم فيها ؟

للاوصول إلى أهمية الموضوع سنتعرض إلى بعض التساؤلات التي يمكن أن نعتبرها نقطة الانطلاق و هي:

- ما هي أنواع القروض التي يمنحها البنك التجاري ؟
- ما هي الشروط والمعايير التي يمنحها البنك التجاري ؟

- ما هي أنواع المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك التجاري؟ وما هي الضمانات التي يطلبها لوقاية نفسه؟

من هذا المنطلق توصلنا إلى مجموعة من الفرضيات:

- البنك التجاري يقوم بمنح عدة أنواع من القروض: طويلة ومتوسطة الأجل استثمارية، قصيرة الأجل استغلالية؛
- أي عملية إقراض تحمل في طياتها العديد من المخاطر؛
- البنك التجاري يقوم بحماية نفسه من المخاطر بالاعتماد على الضمانات.

أسباب و دوافع اختيار الموضوع:

يعتبر موضوع القروض وكيفية منحها وتقييمها من المواضيع الهامة نظرا للدور الكبير التي تلعبه في تنمية الاقتصاد من خلال توفير مناصب الشغل، لهذا ارتأينا أن يكون موضوع مذكرتنا حول كيفية منح القروض في البنوك التجارية حتى نسلط دراستنا على المعايير المستعملة في عملية التقييم وللتوضيح أكثر حول هذا الموضوع الذي يعتبر من المواضيع الضرورية في الوقت الراهن لتمويل المشاريع الاستثمارية للراغبين في الحصول على القروض.

أهمية وهدف الدراسة:

الهدف من اختيارنا لهذا الموضوع هو أهمية القروض في تدعيم المشروعات وتزويدهم بالموارد المالية ومن ثم تطوير نشاط المؤسسات وتحسينه، كذا الدور الكبير التي تلعبه البنوك التجارية لتحريك الاقتصاد من خلال تمويل المؤسسات والأفراد بالقروض بمختلف أنواعها والوضعية الحالية للبلاد تستدعي نهضة استثمارية كبيرة، وهذا لكون اقتصادنا موجه نحو انفتاح السوق، لذا وجب علينا الاهتمام بالقطاع البنكي، وتوضيح الدور الهام الذي يلعبه لتمويل المشاريع وإظهار المخاطر التي تهدده من خلال قيامه بالعمليات الإقتراضية.

مشاكل وصعوبات البحث:

من خلال قيامنا بالعمل الميداني واجهتنا بعض الصعوبات التي سنذكر البعض منها فيما يلي:

اكتفاء المسؤولين بمنحنا المعلومات السطحية و تجنب الخوض في صلب الموضوع وهذا من أجل محافظتهم على الصورة الجيدة للبنك؛

التعامل مع موضوع التقييم بنوع من الحساسية والحذر، مما خلق لنا بعض الصعوبات في جمع المعلومات المفيدة التي نحتاجها في صياغة الموضوع؛

وجود بعض الفروق بين الجانب النظري والجانب التطبيقي مما خلق لنا بعض الاضطرابات في عملية التنسيق؛

أما بالنسبة للجزء النظري فهناك نقص في المراجع خاصة بما يتعلق بالقروض.

منهج البحث:

استخدمنا في دراستنا هذه المنهج التحليلي الوصفي، حيث قمنا بوصف القروض وأدوار البنوك التجارية، أما المنهج التحليلي فكان استخدامنا له من خلال تحليل المعطيات الإحصائية و تحليل المعايير المستخدمة في منح القروض والحسابات التي قمنا بحسابها وتوضيح أحسنها لإسقاط القرار الخاص بمنح القروض من عدمه، ويعتبر هذا المنهج الأنسب لدراسة هذا الموضوع، للإجابة عن كل الانشغالات والتساؤلات قمنا بتقديم دراستنا في ثلاثة فصول:

الفصل الأول: تطرقنا إلى أساسيات حول البنوك التجارية موضحين لمحة تاريخية عن نشأته وتطوريه وكذلك الدور الذي يلعبه، أنواعه ومختلف الوظائف التي يقوم بها؛

الفصل الثاني: قمنا بتعريف القرض و هم أنواعه كما وضحنا الضمانات التي يقدمها البنك بطلبهم وأهم المخاطر التي تواجهها عند قيامها بعملية الإقراض؛

الفصل الثالث: عبارة عن دراسة حالة تمت في البنك "القرض الشعبي الجزائري" CPA ووكالة رقم 333 بولاية ميله، حيث قمنا بدراسة ملف طلب قرض استثماري وفي الأخير ختمنا دراستنا بتقديم ملخص لهذه الدراسة وأهم النتائج التي استطعنا التوصل إليها، وكذا أوضحنا فيها بعض الاقتراحات.

أساسيات حول البنوك التجارية

الفصل الأول

- المبحث الأول: تطور البنوك التجارية
- المبحث الثاني: أنواع و وظائف البنوك التجارية
- المبحث الثالث: موارد و استخدامات البنوك التجارية

الفصل الأول: أساسيات حول البنوك التجارية

تمهيد:

يتكون الجهاز البنكي لأي دولة من مجموع البنوك العاملة في هذا البلد، حيث لكل دولة بنك مركزي يقوم بدوره كبنك للحكومة، والذي يختلف عن غيره من البنوك في كونه لا يستهدف الربح، كما له حق الإشراف و الرقابة على وحدات القطاع البنكي، من بين هذه المؤسسات المالية التي يتكون منها الجهاز البنكي البنوك التجارية التي تنتوِّع الأنشطة التي تزاوِلها، وهذه البنوك تعتبر من المؤسسات التي تمارس الوساطة المالية، حيث تتمثل مهمتها الأساسية في تلقي ودائع العائلات والمؤسسات والسلطات الحكومية التي سميت "بنوك الودائع" والقيام بإقراض الأموال.

ارتأينا في هذه الدراسة التطرق من خلال الفصل الأول للنقاط التالية:

المبحث الأول: البنوك التجارية و تطورها

المبحث الثاني: أنواع و وظائف البنوك التجارية

المبحث الثالث: موارد و استخدامات البنوك التجارية

المبحث الأول: تطور البنوك التجارية

البنوك التجارية هي تلك البنوك التي تقوم بالأعمال التجارية من تلقي الودائع وتوظيفها وخصم الأوراق التجارية، منح القروض وما شابه ذلك، وعليه إن أهم ما يميز البنوك التجارية عن غيرها من البنوك الأخرى هو قبولها الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية، مما يجعلها على استعداد لدفع هذه الأموال إلى أصحابها في أي وقت أثناء الدوام الرسمي للبنك.

المطلب الأول: نشأة البنوك التجارية و تطورها

نشأت البنوك التجارية في بدايتها في إنجلترا، ومع وجود الصيارفة حيث كان الناس يعملون على الاحتفاظ بالأشياء الثمينة والذهب لديهم، وما شابه ذلك لدى الصيارفة كأنهم مخزن للأمانات، في مقابل ذلك يحصلون على إيصال من هؤلاء الصيارفة و يدفعون لهم مصاريف أو مبالغ معينة مقابل الاحتفاظ بهذه الأمانات، ومع مرور الوقت اكتشف الصيارفة أن الأفراد يتداولون هذه الإيصالات لديهم للوفاء ببعض الالتزامات الناتجة عن التعاملات بينهم من جهة، كذلك اكتشفوا أن الأفراد لا يقومون بسحب كل ما أودعوه من مبالغ والأشياء الثمينة لديهم من جهة أخرى، من هنا بدأت فكرة اقتراض الصيارفة للغير عن طريق هذه الإيداعات الموجودة لديهم لدرجة أن حجم هذه القروض كانت تفوق حجم الإيداعات الموجودة لديهم، ثم تطورت فكرة الصيارفة تدريجياً. (أحمد عبد الرحيم، 2007: 71)

المطلب الثاني: ماهية البنوك التجارية

اتخذت البنوك التجارية تعاريف متعددة نذكر منها:

يقصد بالبنك التجاري « مؤسسة مالية تتصبُّ مهامها الرئيسية في تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور أو المؤسسات لغرض إقراضها للآخرين وفق أسس أو استثمارها في أوراق مالية أسهم و سندات محددة ». (فلاح، الدوري، 2008:13)

تعرف كذلك البنوك التجارية: « أنها مؤسسات ائتمانية غير متخصصة في نشاط اقتصادي معين زراعي أو صناعي أو عقاري، تقوم بتلقي الودائع القابلة للسحب عند الطلب القصير الأجل، و تقديم الائتمان القصير الأجل إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة ». (متولي، 2010:58)

بمفهوم آخر: « هي البنوك التي تعتمد على الحصول على ودائع الأفراد والهيئات سواء كانت تحت الطلب أو لأجل أو بإخطار، و إعادة استثمارها بفترات قصيرة أو متوسطة الأجل في استثمارات بحيث يسهل تحويلها إلى نقدية حاضرة دون خسائر، وذلك للمساهمة في تمويل التجارة الداخلية و الخارجية ». (عبد المسيح ألباسي، 2008: 07)

و تتميز البنوك التجارية بالخصائص التالية (جلدة، 2009: 19-20):

- **الربحية:** يتكون الجانب الأكبر من مصروفات البنك من تكاليف ثابتة تتمثل في الفوائد على الودائع وهذا يعني أن أرباح تلك البنوك هي الأكثر تأثراً بالتغير في إيراداتها، فإذا ما زادت إيرادات البنك بنسبة معينة ترتب على ذلك زيادة الأرباح بنسبة أكبر ولهذا تسعى إدارة البنك إلى زيادة الإيرادات وتجنب حدوث انخفاض فيها، وإذا كان للاعتماد على الودائع بعض الجوانب السلبية نتيجة التزام البنك بدفع الفوائد عليها سواء حقق أرباح أم لم يحقق، فإن للاعتماد على الودائع ميزة هامة، فالعائد الذي يحققه البنك على استثماراته عادة ما يقل عن العائد الذي يطلبه ملاكه، وبالطبع يذهب هذا الفرق إلى ملاك البنك، مما يجعل العائد الذي يحصلون عليه أكبر بكثير من عائد الاستثمار، ويطلق أحياناً على هامش صافي الفوائد بعائد الرفع المالي أو عائد المتاجرة بالملكية؛
- **السيولة:** يتكون الجانب الأكبر من الموارد المالية للبنك في ودائع تستحق عند الطلب ومن ثم ينبغي أن يكون البنك مستعداً للوفاء بها في أية لحظة، وتعد هذه الميزة من أهم الخصائص التي تميز البنوك التجارية عن غيرها من مؤسسات الأعمال الأخرى، ففي الوقت الذي تستطيع فيه هذه المؤسسات تأجيل تسديد ما عليها من مستحقات ولو لبعض الوقت، فإن مجرد إشاعة عن عدم توفير سيولة كافية لدى البنك كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين و تدفعهم فجأة لسحب ودائعهم؛
- **الأمان:** يتسم رأس مال البنك التجاري بالصغر نسبياً، إذ لا تزيد نسبته إلى صافي الأصول عن 10% عادة، وهذا يعني صغر هامش الأمان بالنسبة للمودعين، الذين يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار فالبنك لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس مال فإذا زادت الخسائر عن ذلك فقد تأخذ جزءاً من أموال المودعين والنتيجة قد تكون إفلاس البنك.

المطلب الثالث: دور البنوك التجارية

أدى توسع الدور الاقتصادي الذي تلعبه البنوك التجارية إلى إدراك الدولة لأهمية هذا النشاط البنكي وأخذها في حسابها دور هذه البنوك عند إعداد الخطط التنموية، وعموما فإن أهمية البنوك التجارية تركز في ثلاث محاور رئيسية هي (العصار، الحلبي، 2010،: 72-73):

- 1- دورها النشاط و الفعال في الدول النامية و قدرتها على تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية؛
- 2- خروجها عن النشاط التقليدي و قيامها بأدوار و مهام جديدة؛
- 3- دورها في خدمة التجارة الدولية عن طريق شبكة فروعها المنتشرة عبر القارات.

نلاحظ مما سبق أن نشاط البنوك التجارية ازداد على مستوى عالمي و أصبح للبنك التجاري الدور الأهم في الدول النامية بعد الخدمات الجديدة التي أصبح البنك التجاري يقدمها للزبون، حيث سنوجز فيمايلي الأهمية الاقتصادية لنشاط البنك التجاري و دوره البارز في خدمة التجارة الدولية من خلال:

- قيامها بالاستثمار المباشر رغم جميع الخدمات و التسهيلات المقدمة للقطاع الخاص من قبل الدولة، لهذا أخذت البنوك تستثمر أموالها في مشاريع تملكها و تملك معظم أسهمها وهذا العمل قد أدى بدوره إلى ظهور البنوك المتخصصة؛
- جذب و تجميع المدخرات و توجيهها نحو الاستثمارات التي تعمل على زيادة الإنتاج المحلي؛
- قيامها بدور بارز في الأسواق المالية خاصة من خلال إنشاء الأقسام المخصصة للأوراق المالية وتوسيعها بشكل واضح في هذا المجال من حيث قيامها بدور الوسيط للزبائن في السوق المالي في شراء و بيع الأوراق المالية و تحصيل الأرباح الناتجة مقابل عمولة معينة، شراء و بيع الأوراق المالية لحسابها في السوق المالي؛
- تقديم خدمات جديدة للزبائن من خلال الخدمات البنكية الحديثة التي تقدمها البنوك في الوقت الحاضر مثل: بطاقة الاعتماد، تأجير الصناديق الحديدية، البنك الآلي، خدمات الكمبيوتر؛
- اتساع نشاطها في تطوير خدمة التجارة الدولية وأهمية هذا النشاط يكمن في الاعتمادات والتحصيلات المستندية و أسعار العملات.

المبحث الثاني: أنواع و وظائف البنوك التجارية

إن البنوك التجارية تختلف فيما بينها باختلاف نوعية تسهيلات الاقتراض التي تحصل عليها، وتسهيلات الاقتراض التي تقدمها للغير، التي تتوقف على طبيعة النشاط والوظيفة لذلك تعددت أشكال البنوك التجارية و اختلفت وظائفها.

المطلب الأول: أنواع البنوك التجارية

تنقسم البنوك التجارية إلى أنواع عديدة طبقا للزاوية التي يتم من خلالها النظر إلى البنوك و ذلك على النحو التالي (الصيرفي، 2001، : 32-35):

أولاً-من حيث نوع النشاط ومدى تغطية المناطق الجغرافية: ينقسم من حيث نوع النشاط ومدى تغطيته المناطق الجغرافية إلى:

- 1- بنوك تجارية عامة: يقصد بها تلك البنوك التي يقع مركزها الرئيسي في العاصمة أو إحدى المدن الكبرى، و تباشر نشاطها من خلال فروع أو مكاتب على مستوى الدولة أو خارجها، و تقوم هذه البنوك بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية، تمنح القرض القصير والمتوسط الأجل، كذلك فهي تباشر كافة عمليات الصرف الأجنبي و تمويل التجارة الخارجية.
- 2- بنوك التجارة المحلية: يقصد بها تلك البنوك التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية محدودة نسبياً مثل: محافظة معينة، مدينة، ولاية أو إقليم محدد، و يقع المركز الرئيسي للبنك والفروع في هذه المنطقة المحددة، وتتميز هذه البنوك بصغر الحجم كذلك فهي ترتبط بالبيئة المحيطة بها وينعكس ذلك على مجموعة الخدمات البنكية التي تقوم بتقديمها.

ثانياً-من حيث حجم النشاط: تنقسم البنوك من حيث حجم النشاط إلى:

- 1- بنوك الجملة: يقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع كبار الزبائن والمؤسسات الكبرى.
- 2- بنوك التجزئة: هي عكس النوع السابق حيث تتعامل مع صغار الزبائن، والمؤسسات الصغيرة لكنها تسعى لاجتذاب أكبر عدد منهم، وتتميز هذه البنوك بما تتميز به متاجر التجزئة وهي

منتشرة جغرافياً، و تتعامل بأصغر الوحدات المالية قيمة من خلال إنشاء المنافع الزمنية والمكانية ومنفعة التملك، والتعامل للأفراد، وبذلك فإن التجزئة تسعى إلى توزيع خدمات البنك من خلال المستهلك النهائي.

ثالثاً- من حيث الفروع: تنقسم البنوك من حيث الفروع إلى:

1- **البنوك ذات الفروع:** هي بنوك تتخذ في الغالب شكل شركات المساهمة كشكل قانوني لها فروع متعددة و تتبع اللامركزية في تسيير أمورها حيث يترك للفرع تدبير شؤونه، ولا يرجع للمركز الرئيسي للبنك إلا فيما يتعلق بالأمور الهامة المنصوص عليها في لائحة البنك، وبطبيعة الحال فإن المركز الرئيسي يضع السياسة العامة التي تلتزم بها الفروع و يخضع هذا البنك للقوانين العامة للدولة و ليس لقوانين المحافظات التي يقع الفرع في نطاقها الجغرافي، إذ تميل هذه البنوك إلى التعامل بالقروض القصيرة الأجل وذلك لتمويل رأس مال العامل لضمان سرعة استرداد القرض، وإذا كانت تتعامل أيضاً بالقروض متوسطة الأجل وكذلك طويلة الأجل ولكن بدرجة محدودة.

2- **البنوك السلاسل:** هي عبارة عن سلسلة من البنوك نشأت نتيجة لنمو حجم البنوك التجارية وزيادة حجم نشاطها و اتساع نطاق أعمالها حيث تتكون السلسلة من عدة فروع منفصلة عن بعضها البعض إدارياً، ولكن يشرف عليها مركز رئيسي واحد يقوم برسم السياسات العامة التي تلتزم مختلف وحدات السلسلة بها، كذلك فهو ينسق بين الوحدات و بعضها، ولا يوجد هذا النوع من البنوك التجارية إلا في الولايات المتحدة الأمريكية.

3- **بنوك المجموعات:** هي تأخذ شكل شركة قابضة تدير مجموعة من الشركات التابعة التي تعمل في النشاط البنكي، حيث تقوم الشركة القابضة بالإشراف على الشركات التابعة و تضع لها السياسات العامة بينما تترك لها تنفيذ هذه السياسات بشكل لا مركزي، و تأخذ هذه البنوك طابعاً احتكاريًا، ولقد انتشرت هذه البنوك في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية.

4- **البنوك الفردية:** تقوم هذه البنوك على ما يتمتع به أصحابها من ثقة و بطبيعة الحال فإنها مؤسسة فردية تكون محددة رأس المال، لذلك فهي تتعامل في المجالات قصيرة الأجل و توظيف الأموال في الأوراق المالية و الأوراق التجارية المخصومة، وغير ذلك من الأموال العالية السيولة والتي يمكن تحويلها إلى نقد بسرعة و بدون خسائر.

5- البنوك المحلية: هي بنوك تغطي منطقة جغرافية محددة كمدينة محافظة ولاية، و تخضع هذه البنوك للقوانين الخاصة بالمنطقة التي تعمل بها، إضافة لكونها تتفاعل مع البيئة التي توجد بها وتعمل على تقديم الخدمات البنكية التي تناسبها.

المطلب الثاني: وظائف البنوك التجارية

تتلخص وظائف البنوك التجارية فيما يلي:

1- قبول الودائع و تجميع المدخرات:

هذه الوظيفة تعتبر من أهم وظائف البنوك التجارية حيث تقوم البنوك بتجميع ودائع و مدخرات الأفراد، ثم تقوم باقتراضها بكميات ملائمة لظروف المقترضين والأحوال التجارية، و تقسم الودائع إلى ثلاثة أنواع هي الودائع التجارية أو تحت الطلب الودائع الادخارية والودائع الآجلة، يقوم البنك بدفع فوائد على الادخارات والودائع الآجلة، لكنه لا يدفع أية فوائد على بقية الأنواع الأخرى كونها إيداعات تسحب في أي وقت بواسطة الشيكات؛

2- تقديم القرض:

تقوم البنوك بإقراض الأفراد أو رجال الأعمال مبالغ معينة لأغراض استثمارية، تمنح هذه القروض على المدى الطويل أو القصير وفقا لطبيعة القرض، ويحصل البنك على فائدة مقابل هذه القروض، وتسمى عملية منح القروض من قبل البنوك بعملية إنشاء النقود أو الودائع، كما تشكل القروض الجزء الأكبر من أصول البنك، تحقق البنوك أرباحا من هذه القروض و ذلك من خلال الفائدة التي تتقاضاها على القروض كما هو واضح أن البنوك لا تستطيع إقراض كافة الودائع التي لديها، بل تحتفظ بجزء من النقود السائلة المناسبة لمواجهة طلبات المودعين الممكنة؛

3- خصم الأوراق التجارية:

تعني الإقراض لفترة قصيرة حيث التاجر الذي لا يريد تجميد أمواله في شكل كمبيالات فإنه يقوم بخصم هذه الكمبيالات لدى البنك بما يتيح له الحصول على قيمة الكمبيالة على شكل نقود سائلة مقابل خصم معين بسيط هو فائدة البنك و عمولته، هذه الكمبيالات تكون لمدة ثلاثة أشهر أو أكثر أو أقل، وعندما يحين وقت استحقاقها يحصل البنك على القيمة الاسمية للكمبيالة.

تلك هي أهم الوظائف التي تمارسها البنوك التجارية وهناك بعض الوظائف الثانوية مثل (الزيد، صافي،

عجلان، 2009: 346-347):

- تأجير الخزائن للزبائن لحفظ ممتلكاتهم الثمينة كالذهب والأوراق النقدية ذات القيمة، و استبدال العملات الأجنبية والوطنية والتعامل بالأوراق المالية .
- إنشاء المشاريع الاقتصادية أو دعمها ماليا، كذلك تنمية المدخرات والاستثمارات المالية لخدمة الاقتصاد الوطني؛
- خلق و استخدام وسيلة حديثة لحل محل التعامل بالنقد الفعلي، ممثلة في الشيكات البنكية والتحويل المستندي، وغيرها من وسائل التعامل النقدي الحديث،
- تسجيل العمليات المالية الخاصة للزبائن بتقديم الخدمات البنكية لهم، و الاحتفاظ بسجلات صحيحة عن تلك الخدمات، سواء كان هؤلاء أشخاصا أو وحدات اقتصادية تابعة للقطاع العام أو الخاص، بما يتيح للبنك أو الأطراف الأخرى إمكانية فحص ومراجعة حساباتهم عند الضرورة.

المطلب الثالث: أهداف البنوك التجارية

للبنوك التجارية أهمية كبيرة في الاقتصاد تختلف حسب الوظائف التي يؤديها، وقد أشار بعض المؤلفين أن أهداف البنوك التجارية تنقسم إلى ما يلي:

1- **أهداف عامة:** هي تلك الأهداف التي تتعلق بالسياسة العامة للبنوك مثل: تحقيق نمو في حجم ربحية البنك بمعدلات أكبر من المنافسين في السوق البنكية.

2- **أهداف وظيفية:** هي تلك الأهداف التي تتعلق بالنواحي التنفيذية مثل: الأهداف التي ترتبط بعلاقة البنك مع الزبائن و اختبار العمالة وغيرها، كما أشار البعض الآخر أن أهداف البنك التجاري تتضمن ما يلي:

أ- **أهداف عامة:** تركز على تعظيم القيمة السوقية و تعظيم الربحية في الأجل الطويل.

ب- **أهداف فرعية:** هي مجموعة من الأهداف التي تتمثل في:

- **تحقيق الأمان:** يقصد بتحقيق الأمان العمل على عدم تعرض البنك للمخاطر المختلفة مثل: تدهور معدلات الربحية والسيولة كذلك عدم كفاية رأس المال أو الانخفاض الملحوظ في كفاءة الإدارة في النشاط أو أكثر من أنشطة البنك؛

- **الخدمة:** يقصد به التركيز على تنمية الخدمات التي يقدمها البنك في حدود السعر والربحية في الأجل الطويل مع مراعاة ظروف المنافسة؛
- **النمو:** وهو يرتكز على نموذج أرباح البنك في الأجل الطويل مما يؤدي لزيادة سعر السهم وزيادة الحصة السوقية.

المبحث الثالث: موارد و استخدامات البنوك التجارية

تحقق البنوك التجارية نتيجة عملها و نشاطها أرباحا وهي تقوم بمركز الدائن تارة وتارة بمركز المدين، يقدم البنك التجاري القرض إلى الأفراد و المشروعات، و يستثمر البنك التجاري موارده المالية في شراء الأوراق كالسندات التي تبيعها الدولة أو المؤسسات، وعليه لكل بنك تجاري ميزانية تعكس الحالة المالية للبنك في تاريخ معين لها شقين هما الموجودات التي توضح استعمال واستخدام البنك لموارده المالية، والشق الآخر جانب المطلوبات و حقوق المساهمين التي اعتمد البنك التجاري في تمويله عليها، و يسمى جانب الموارد في حين يسمى الجانب الأول بجانب الاستخدامات.

المطلب الأول: موارد البنوك التجارية

يمكن تصنيف التزامات البنوك التجارية أو خصوم البنوك التجارية والتعبير عنها من خلال موارده وذلك كما يلي:

1- **الموارد الذاتية:** تشمل رأس المال المدفوع وما تسبقه من نتائج النشاط في شكل مخصصات بالإضافة لما يكونه من احتياطات و ما يظهره في ميزانية البنك التجاري من أرباح لم يتم توزيعها بعد، و يمكن إيجاز بعض هذه العناصر كما يلي:

- **رأس المال المدفوع:** تعتبر مكون أساسي لموارد البنك، ومن المعروف أن رأس المال المدفوع لا يعد ذا أهمية لموارد البنك التجاري، وإنما يمثل عامل الثقة للمودعين و لتدعيم مركز البنك في علاقته مع مراسليه في الخارج، وغالبا ما تضع قوانين البنوك حداً أدنى لرأس المال المدفوع للبنك التجاري و يوجد لدى البنك التجاري ما يسمى بمجموعة الأصول الخطرة وهي تساوي :

مجموعة الأصول الخطرة = إجمالي الأصول – النقدية و شبه النقدية و السندات الحكومية

- الاحتياطات والأرباح غير الموزعة والمخصصات: يمثل موردًا يرتبط بنشأة البنك، والاحتياطات مبالغ تقتطعها البنوك من صافي الربح المخصص للتوزيع و يطلق على النوع الأول من الاحتياطات اسم احتياطي قانوني والأنواع الأخرى تكون حسب ما يقرره النظام وتسمى احتياطي اختياري، غير أنه عموماً تستهدف البنوك من تكوين الاحتياطات دعم مراكزها المالية و تقويتها في مواجهة المتغيرات المستقبلية.

أمّا بالنسبة للمخصصات فالبنك يقوم بتحميلها إياه على إجمالي الربح في نهاية العام لمقابلة أغراض معينة مثل: مقابلة توقع فقدان في قيمة أرصدها كمقابلة الديون المشكوك فيها أو انخفاض أسعار الأوراق المالية أو العملات الأجنبية، إضافة إلى مواجهة الأخطار والحوادث الطارئة، أو مواجهة الالتزامات تجاه الآخرين مثل: خطابات الضمان التي تصدرها بأنواعها وبعض أنواع الاعتمادات المستندية لمواجهة و تغطية مصروف مؤكد يستحق الدفع في المستقبل مثل: مخصص الضرائب أو ترك الخدمة.

إذا نظرنا إلى الأهمية النسبية للموارد الذاتية للبنوك التجارية نجدها ضئيلة بالنسبة لمواردها الكلية الأمر الذي يؤكد تحول أهميتها كمصدر لتمويل توظيفات هذه البنوك.

2- **الموارد غير الذاتية:** تعني أي شخص طبيعي أو اعتباري يلتزم تجاهه البنك بحق نقدي و يغلب على الحق النقدي شكل الوديعة أو القرض، وهنا يجب التفرقة بين الموارد التي يكون مصدرها البنك المركزي وغيرها من البنوك الأخرى لاختلاف العوامل التي تحكم هذين المصدرين.

و من ثم يظهر أن ميزانية البنك التجاري تتكون من بندين مستقلين هما:

- المستحق للبنوك و المرسلين؛

- المبالغ المقترحة من البنك المركزي.

سنورد لاحقاً الودائع كمصدر رئيسي للمواد الخارجية و بعض الموارد التي يحصل عليها البنك التجاري من البنوك الأخرى ومن البنك المركزي و هي كما يلي:

- **الودائع الجارية:** يمكن وصفها بالودائع أو الحسابات الجارية و المعروف أن هذه الودائع تخضع للسحب منها عند الطلب ولذا تسمى بالولايات المتحدة الأمريكية الودائع تحت الطلب ، وهي

تتضمن التزام مسجل على البنك في أي لحظة ، مما يعني أن عليه أن يكون على استعداد دائم لمقابلة السحب منها.

- **الودائع غير الجارية:** من المعروف أن هذه الودائع لا تتداول بواسطة الشيكات، ولكن بطريقة الخصم منها بالإضافة إلى أرقامها المقيمة في دفاتر البنك، و تضم هذه المجموعة من الودائع العديد من الأنواع و الأصناف سنذكر منها:

1- **الودائع لأجل:** تودع لدى البنك التجاري على ألا يسحب منها إلا بعد انقضاء مدة معينة يتفق عليها صاحب الوديعة مع البنك ، وبالتالي لا يمثل التزاماً على البنك ثم يكفي أن يحتفظ البنك مقابلها بنسبة من الاحتياطي النقدي أقل من تلك النسبة التي يتعين الاحتفاظ بها مقابل الودائع الجارية، وهذا يعطي مجالا للبنك في إمكانية استغلال الموارد السائلة لتوظيفها وتحقيق أكبر عائد من الأرباح مقارنة مع توظيفه في الودائع الجارية؛

2- **الودائع بإخطار:** يوجد به قيد ولكنها تعتبر قد خفضت نسبيا من قيد الودائع لأجل يتوجب به إخطار البنك لسحبه بمدة معينة، الأمر الذي يجعل قابليتها للسحب أعلى نسبة، وبالتالي يسمح للبنك حرية أقل نسبيا في توظيف هذه الودائع و تجعل أسعار الفائدة المقررة أقل مقارنة مع النوع السابق؛

3- **ودائع التوفير:** هي مدخرات يودعها أصحابها لحين الحاجة إليها بدلا من تركها في خزائنها الخاصة و تطور أرصدة الحسابات للتوفير من جهة و إيداع المدخرات لدى الجهاز البنكي من جهة أخرى؛

4- **الودائع المجمدة:** نجد هذا النوع من الودائع داخل ميزانية البنوك التجارية وهي عبارة عن مبالغ يودعها الزبائن لتغطية العمليات البنكية التي يقوم بها، ومن هنا يمثل تأمينات الاعتمادات المستندية و تأمينات و خطابات الضمان ، كما تشمل الأرصدة الدائنة التي تجمد لصالح البنك ومن الواضح أن تجميد أرصدة هذه الودائع بمعنى عدم السماح للسحب منها يعطي للبنك فرصة جيدة لاستخدامها.

- **المستحق للبنوك و المراسلين:** أحد المصادر الهامة للتمويل وهو يمثل التزاماً على البنك التجاري من قبل البنوك الأخرى المحلية والأجنبية و تنشأ الحسابات الجارية هذه مقابل المدفوعات المتبادلة

بين زبائن البنوك في إطار العلاقات العادية اليومية وتمثل الحسابات الآجلة لأخطار قروض حصل عليها البنك من بعض البنوك الأخرى.

- **المبالغ المقرضة من البنك التجاري:** يمثل مصدرا مهماً وخاصة لتغطية احتياجات التمويل الموسمي ويعود لجوء البنوك التجارية للبنك المركزي للاقتراض في حالات عادية إلى اعتبارات مدى كفاية مواردها من الودائع، ومدى رغبتها في الاعتماد على الاقتراض من البنك المركزي وشروط الاقتراض منه. (البكري، صافي، 2010: 114-119)

المطلب الثاني: استخدامات موارد البنوك الخارجية

يمكن تصنيف استخدامات البنوك التجارية إلى ما يلي:

1- **الأرصدة النقدية:** هي تتكون من النقود القانونية و المسكوكات ومن الأرصدة لدى البنك المركزي "أرصدة دائنة لصالح البنك التجاري" وهذه الأرصدة تشكل نسبة واحد إلى ثلاثة قياساً إلى حجم الودائع و الأرصدة النقدية التي تتمتع بسيولة عالية، لكن الأرصدة لا تدر أرباحاً على البنك التجاري ولهذا تحاول البنوك التقليل من نسبتها ومقدارها إلى أقل قدر ممكن في الظروف العادية؛

2- **الحوالات المخصومة:** تعتبر الحوالات المخصومة من الدرجة الثانية بعد الأرصدة النقدية من حيث السيولة ، ولهذا السبب تسمى "الاحتياطي الثانوي" أي الاحتياطي الموجه لدعم الأرصدة النقدية، حيث يمكن تحويلها بسرعة إلى نقد وهي على نوعين حوالات الخزنة والأوراق التجارية فيما يلي شرحها :

- **حوالات الخزنة:** هي عبارة عن سندات حكومية قصيرة الأجل لمدة ثلاثة أشهر، و هي على درجة من السيولة لكن أرباحها قليلة.
- **الأوراق التجارية:** هي عبارة عن صكوك تتضمن الالتزام بدفع مبلغ من النقود يستحق الوفاء بعد وقت قصير، و تقبل لتسوية الديون وهي أيضاً كمبيالات و سندات، تتحول إلى نقود وسيولتها عالية.

3- **محفظة الأوراق المالية:** تستثمر البنوك التجارية أموالها في شراء الأوراق المالية بسبب الأرباح الكبيرة التي تدرها، لكنها من حيث السيولة أقل من الاحتياط الثانوي "الحوالات المخصومة بنوعها حوالات الخزنة و الأوراق التجارية "؛

4- القروض و السلفيات: تقدم البنوك التجارية قروضا و سلفيات إلى زبائنها و إلى المؤسسات، وتعتبر السلف أكثر ربحية، لكنها قليلة السيولة و صعبة التحول إلى نقود قبل أن يحين ميعاد استحقاقها ولهذا فالسلف المفضلة هي السلف قصيرة الأجل لكن الذي يحدث هو أن بعض السلف القصيرة الأجل تتحول إلى طويلة الأجل بمرور الزمن و باستعداد البنك التجاري لتحويل تلك السلف إلى سلف طويلة الأجل. (عبد القادر محمد صالح، 2000: 45-48)

المطلب الثالث: الموازنة بين الموارد و الاستخدامات

فيما يتعلق بميزانية البنك التجاري فلا بد من تساوي قيمة أصوله مع مجموع قيمة خصومه أي أن الأصول = الخصوم.

تتميز ميزانية البنك التجاري بعدد من الخصائص مثل غيره من المؤسسات نذكر منها:

- 1- يسجل جميع بنود الميزانية في وقت معين من الزمن مثلا في 20XX/12/31؛
- 2- مجموع الأصول دائما يساوي مجموع الخصوم؛
- 3- لو تم استخدام أحد الأصول لشراء أصل فإن تركيب الأصول سيتغير و لكن قيمة الأصول وقيمة رأس المال لا تتغير؛
- 4- إذا تم شراء أحد الأصول بقرض فإن ذلك يزيد الأصول والخصوم بنفس المقدار، أما رأس المال فتبقى قيمته ثابتة؛
- 5- إذا استخدم أحد الأصول لسداد قرض فإن قيمة الأصول و الخصوم ستتناقص بنفس المقدار؛
- 6- تحدث الزيادة في رأس المال من خلال الإدخار أو من خلال تحقيق الأرباح الرأسمالية "زيادة القيمة السوقية للأصول"؛
- 7- يحدث الانخفاض في رأس المال من خلال الاستهلاك والخسائر الرأسمالية "انخفاض القيم السوقية للأصول"؛

ميزانية البنك التجاري 20XX/12/31

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
xxx	رأس المال و الاحتياطات	xxx	نقود و أرصدة لذي البنك المركزي
xxx	الودائع البنكية	xxx	أوراق مالية و استثمارات
xxx	الودائع الغير قابلة للتداول	xxx	قروض و كمبيالات مخصصة
xxx	شهادات الإيداع	xxx	مستحق على البنوك و المراسلين
xxx	الاقتراض	xxx	شيكات و حوالات مستحقة الدفع
xxx	خصوم أخرى	xxx	أصول أخرى
xxx	المجموع	xxx	المجموع

يحصل البنك التجاري في البداية على رأس المال عن طريق بيع الأسهم في المرحلة الأولى، ويزداد رأس المال تدريجيا عن طريق الاحتفاظ بالأرباح غير الموزعة. (الحلاق، الجعلوني، 2010: 60-61)

خلاصة الفصل الأول:

تسعى البنوك التجارية كأي مؤسسة إلى تحقيق أكبر ربح ممكن مع أقل خسارة، لهذا فالبنك يسعى دوماً إلى تخفيض النفقات و زيادة الإيرادات من أجل ذلك يلجأ البنك إلى استعمال طرق التحفيز عن طريق زيادة منح القروض بفائدة مرتفعة نسبياً، لكن عليها مراعاة السيولة لأن السيولة و الربحية قوتان تسييران في اتجاهين مضادين، وعليه فالبنك الناجح هو الذي يستطيع أن يوفق بين هاتين القوتين مع المحافظة على المركز المالي للبنك و موقعه بين البنوك.

القروض البنكية ومخاطرها وضماناتها

الفصل الثاني

- المبحث الأول : أساسيات حول القروض
- المبحث الثاني : الضمانات البنكية
- المبحث الثالث : مخاطر الإقراض البنكي وسبل مواجهتها

الفصل الثاني: القروض البنكية و مخاطرها و ضماناتها

تمهيد:

تلجأ المؤسسة و الأفراد البنوك لأجل تغطية احتياجاتهم المالية، و البنوك بدورها تضع تحت تصرف هذه المؤسسات أشكال عديدة من القروض، و هي تقوم باختيار الوسيلة التي تتلاءم مع احتياجاتها المالية ودرجة سيولة أصولها و إمكانياتها المستقبلية .

رغم الضمانات التي يشترطها البنك من منحه القروض إلا أنه يعتبر الميدان البنكي من الميادين الاقتصادية التي يصل إلى مستوى المخاطرة، و التي قد تنجم عنها آثار سلبية تهدد بقاء المؤسسات البنكية و منها البنوك، و مع ذلك فعملية منح القروض تبقى النشاط الرئيسي للبنك نظراً للعائد الذي يحققه.

ارتأينا في هذه الدراسة التطرق من خلال الفصل الثاني الذي يشمل ثلاث مباحث:

المبحث الأول: أساسيات حول القروض البنكية

المبحث الثاني: الضمانات البنكية

المبحث الثالث مخاطر الإقراض البنكي و سبل مواجهتها

المبحث الأول: أساسيات حول القروض

تشكل عملية الاقتراض الوظيفة الأساسية لنشاط البنوك التجارية، فهي تعتبر من أهم أوجه استثمار الموارد المالية لهذه البنوك، إذ تمثل الجانب الأكبر من الأصول، كما يمثل العائد الناتج عنها الجانب الأكبر من الإيرادات، لذلك يصبح من المنطق أن يولي المسؤولين في البنوك التجارية أهمية خاصة لهذا النوع من الأصول.

المطلب الأول: مفهوم القرض وأهميته

إن القروض هي من أهم مصادر أموال البنك التجاري في الوقت الحاضر لكونها العنصر الأساسي الذي يزود البنك بالعوائد.

أولاً- مفهوم القرض: يختلف مفهوم القرض من باحث لآخر كل حسب تخصصه و وجهة نظره، لذا تعمدنا تقديم تعاريف مختلفة:

- **القرض لغة:** هو « الائتمان والمقصود به تلك الخدمات المقدمة للزبائن والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات في المجتمع بالأموال اللازمة، على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها، إلى جانب العمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة حسب العقد، و تدعم تلك العملية بمجموعة من الضمانات التي تكفل البنك استرداد أمواله في حالة توقف الزبون عن السداد بدون أي خسائر ». (عبد المطلب ، 2000 : 103)
- **القرض اصطلاحاً:** باللغة الأجنبية فإن الكلمة المقابلة لكلمة قرض هي « "crédit" أصلها هي الكلمة اللاتينية " créditum " المشتقة من الفعل اللاتيني " credere " أما اقتصادياً فالقرض يعني "تسليم المال لاستثماره في الإنتاج و الاستهلاك فهو مرتبط بميعاد استحقاق محدد مسبقاً «.
- حسب تعريف "Pleroy" القرض هو « وضع رأس مال تحت تصرف الغير مع الالتزام باسترداده إما رأس مال نفسه أو ما يعادله «.

كما يقول " G. Petit suit Aulis " في كتابه حول مخاطر البنوك البنكية « منح البنك يعني منح الثقة، إعطاء حرية التصرف في مال حقيقي مقابل الوعد بتسديد ذلك المال نفسه وما يعادله « .

نستنتج من هذه التعاريف أن عمليات الإقراض تعتمد على ثلاثة عناصر هي (القرويني، 2008 : 90):

1. **الثقة:** لكي يتحقق عامل الثقة على الزبون أن يقدم للبنك ضمانات قيمتها المالية تفوق قيمة القرض؛
2. **المدة:** هي الأجل الذي يستفيد منه المقترض بالأموال المقترضة وتحدد هذه المدة بعد توقيع اتفاقيات القرض؛
3. **الوفاء بالتسديد:** الوفاء بإرجاع ما أقرضه مضافا إليه فائدة.

ثانيا- الأهمية الاقتصادية للقرض:

يلعب القرض دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية إذ يعتبر الوسيلة الأساسية إلى جانب دوره في الحصول على النقود، فهو بمثابة وساطة للتبادل التجاري و أداة استغلال الأموال في الإنتاج والتوزيع، ولتسهيل فهم دور القرض نستعرض النقاط التالية (القرويني، 2008: 113):

- تسهيل المعاملات التي أصبحت تقوم على أساس العقود و الوعد بالوفاء؛
- المساهمة في النمو و الازدهار الاقتصادي للبلاد؛
- وسيلة مناسبة لتحويل رأس المال من شخص لأخر أي الوساطة لزيادة إنتاجية رأس المال؛
- المحافظة على قيمة رأس المال المقترضة بالنسبة للبنك ؛
- القضاء على التضخم وذلك من خلال امتصاص الزيادة في القدرة الشرائية المخصصة للاستهلاك فهي أداة فعالة لذلك؛
- القروض المقدمة من البنوك تحتوي على فوائد اكبر مما عليها في الأسواق؛
- إن استعمال هذه القروض تكون جراء عملية التفاوض على عكس السوق.

المطلب الثاني: شروط القرض

يشمل عقد القرض الذي يتم توقيعه ما بين البنك والزبون على كافة الشروط التي تنظم العلاقة التعاقدية بينهما وعادة ما يشمل عقد القرض على الشروط التالية (خالد أمين عبد الله ، 2000 : 186 - 187) :

- قيمة القرض؛
- مدة القرض؛
- سعر الفائدة ؛
- سعر العملة ؛
- الغرض من القرض ؛
- طريقة تسديد القرض؛
- طريقة صرف القرض؛
- أية شروط أخرى .

أمّا الشروط الواجب توافرها في المقرض والتي بموجبها تحدد قدرته على طلب الحصول على القرض فهي:

- **شخصية المقرض و سمعته:** تقاس المخاطر الأخلاقية بشخصية المقرض، حيث يشترط في المقرض أن يكون ذو قيم أخلاقية عالية لأن المقرض ذو القيم الأخلاقية العالية سيبدل أقصى الجهود لسداد القرض بصرف النظر عن حالته المادية؛
- **قدرة المقرض:** إن قياس المخاطرة في مجال الاقتراض يتم بالمقارنة بين العائد المتوقع الذي يحصل عليه البنك، وهذا يتطلب دراسة لبيان الأرباح والخسائر، و تقييم الطلب المتوقع على منتجات الزبون وذلك لغرض تحديدها في التدفقات النقدية المتوقعة لبيان مدى قدرة الزبون على سداد أصل القرض و الفوائد والعمولات في مواعيدها؛

- **رأس المال أو المخاطرة بالملكية:** تستخدم ملكية المقرض كضمان للقرض في حالة تصفية الأصول و يتم تحليل قدرة المقرض و ملكيته و قدرته الربحية، وذلك بتحليل القوائم المالية و بيان الأرباح والخسائر، و تجدر الإشارة إلى أن المقرض الذي تشكل الأموال المقرضة نسبة صغيرة من حجم الأموال المستثمرة لديه، و تكون هذه الأموال سهلة التحويل إلى نقدية يكون في وضع أفضل من المقرض الذي تكون أصوله ضعيفة نسبيا للتحويل إلى نقدية. ؛
- **الضمان:** تأتي أهمية الحصول على الضمانات من المقرض مقابل القرض الممنوح كي يشكل هذا الضمان مصدر للسداد الذي يمكن اللجوء إليه في حالة تعثر المقرض و عدم قدرته على السداد؛
- **الظروف الاقتصادية:** تؤثر الظروف الاقتصادية بشكل مباشر و غير مباشر على مجمل الأعمال وهذا يتطلب من البنوك دراسة الأوضاع الاقتصادية، و كذلك دراسة القطاعات الاقتصادية المختلفة التي يرغب البنك بالتركيز على تمويلها و ذلك قبل منح أية تسهيلات.

المطلب الثالث: أنواع القروض

تختلف القروض فيما بينها في النقاط التالية المدة الزمنية، الغرض، الضمان أو النشاط الممول وفيمايلي شرحها :

أولاً- أنواع القروض من حيث المدة: تنقسم القروض من حيث المدة إلى:

1- القروض القصيرة الأجل: هذا النوع من القروض تحققه أساسا البنوك و هي تمثل مقابلا لإنشاء النقود، تستخدم هذه القروض في تمويل التكاليف العادية والدائمة للإنتاج و ضروريات الصندوق، تستحق عادة عندما تحصل المؤسسات على موارد مالية من بيع منتجاتها، يعرف سوق القروض القصيرة الأجل بالمكان الذي يقرض و يقترض فيه مختلف المتعاملين الاقتصاديين مقابل سندات آنية أو قريية الاستحقاق، والقروض القصيرة الأجل هي اقل من سنة لكن هناك بعض القروض تصل إلى سنتين و تأخذ القروض القصيرة الأجل الأشكال التالية (بخراز يعدل ، 2008 ، 109) :

أ- الخصم؛

ب- تسهيلات الصندوق؛

ج- قروض الصندوق؛

د- قروض المواسم و الحملات؛

هـ- التسبيقات .

أ- **الخصم:** نعرف أن المتعاملين يلجؤون لغرض إثبات ديونهم على الغير إلى تحرير الأوراق التجارية "الكمبيالة و السند الإذني"، و حامل الورقة التجارية يسمى المستفيد أو صاحب الحق فيها أو الدائن وكل ذلك بمعنى واحد، يجب أن ينتظر الميعاد المقرر في الورقة لكي يستوفي دينه من مدينه، وهذا الأخير ملتزم بالوفاء في الميعاد بموجب توقيعه على نفس الورقة ،هذا من حيث المبدأ ولكن ضروريات الحياة العملية كثيرا ما تجعل حامل الورقة محتاجا إلى المال لتسوية مدفوعاته أو تسديد ديونه المستحقة، ولكن لا يجد المال الجاهز أي السيولة بين يديه في نفس الوقت الذي يملك فيه فعلا مالا مجمدا ومرتبطا بأجل ممثلا بالورقة التجارية، فماذا يفعل ؟ هل يستدين لكي يستوفي مدفوعاته، ثم ينتظر ميعاد الورقة الذي بين يديه لكي يستوفي حقه وعندئذ يصبح لديه المال الجاهز ولكن في وقت متأخر.

إن ضروريات تبسيط التعامل دعمت إيجاد وسيلة تخدم حامل الورقة الذي يحتاج إلى السيولة الآنية وهذه الوسيلة تتلخص في أنه بإمكانه أن يحصل فورا على المال إذا أراد بشرط أن يتنازل عن الورقة لمن يدفع له مبلغا في الحال، أي لمن يشتريها منه، أي لمن يوفر له السيولة في الحال بدلا من انتظار أجل الورقة ، هذه العملية هي استبدال وعد بالوفاء مقابل السيولة الآنية والتي تسمى خصما.

- **حقيقة الخصم:** الخصم هو تحويل للحق، أي الدين بذمة الغير من الدائن صاحب الحق أي صاحب الورقة لدائن آخر، هو تنازل الدائن عن دينه بذمة مدينه لقاء الاستيفاء المعجل لدينه، أي لقاء السيولة النقدية الفورية مع بقاء المدين هو نفسه، والدائن الجديد يخصم جزءا بسيطا من المبلغ المثبت في الورقة لقاء تنازله عن السيولة، والدائن الأصلي الذي استفاد من السيولة الفورية يقبل بالتضحية بجزء بسيط أي الجزء المخصوم لقاء حصوله على السيولة في الحال.

باختصار فالخصم يعني قيام البنك بشراء الورقة التجارية من حاملها قبل موعد استحقاقها ، لقاء خصم جزء من قيمتها ، ثم يقوم بتحصيل قيمتها من المدين في التاريخ المحدد.

ب- **تسهيلات الصندوق:** هي تسهيلات تمتد لبضعة أيام كأن يقبل البنك بتوطين ورقة تجارية لصالح الزبون أو بمنحه اعتمادا على المكشوف لتمكينه من مواجهة العجز في صندوقه في آخر الشهر عادة،

عموما فإن هذه التسهيلات ترمي إلى تغطية الرصيد المدين لوقت أقرب عموما بالوفاء أو الخصم، والفرصة هي نهاية الشهر.

من أهم تسهيلات الصندوق كما تطرقنا إليه التوطين والسحب على المكشوف وفيما يلي توضيحهما:

ب - 1 / التوطين: إن توطين الورقة التجارية يعني تحديد اسم بنك ورقم حساب يجري منه وفيه تسديد قيمتها وللتوطين عموما سببين هما:

1. الأول مالي: حيث أكثر البلدان تخفض نسبه الطابع المالي على السند الموطن؛

2. السبب الثاني: توفر الرمزية تحت اسم البنك الذي يمكنه متابعة التسديد مما يمنح حامل السند الحق بالسؤال عن ملاءة المدين إذا ما رجع البنك المعني، والنتيجة عند عدم الدفع في موعد الاستحقاق، فإن حامل السند يمكنه نظريا أن يطلب استيفاء دينه من صاحب السند لأن ذلك السند قد حان أجل استحقاقه وأصبح بمثابة شيك مع الفرق بين الاثنين في الواقع.

ب - 2 / السحب على المكشوف: يعنى المبلغ الذي يسمح البنك لزبونه بسحبه بما يزيد عن رصيد حسابه الجاري، أي بما يزيد عن رصيده الدائن الموجب ويفرض البنك فائدة على الزبون خلال الفترة التي تسحب فيها مبالغ تفوق رصيده الدائن في الحساب الجاري خلال تلك الفترة فقط، بعبارة أخرى فإن الفائدة ترتبط بمقدار المبلغ الذي يكشف فيه الحساب الجاري أي يصبح مدينا، وعلى فترة الانكشاف تحسب الفائدة على أساس السحب ومدة الكشف قد تصل إلى سنة واحدة (الزويني ، 2008 : 98).

ج- قروض الصندوق: عندما يعجز الخصم عن تغطية الحاجيات المالية لمؤسسة، تصرف هذه الأخيرة أنواع من القروض أسهل استعمالا لكن تكون ذات تكلفة عالية.

د- قروض المواسم والحملات: أحيانا تواجه بعض المؤسسات حالة غير عادية في التمويل أي حاجات إلى تمويل مميز عن باقي المؤسسات الأخرى، هذه الحالة تلجأ إلى نوع معين من القروض والتي هي قروض المواسم والحملات لأنها تكون في حاجة إلى تكوين مخزون كاف لنشاطها لبقية الدورة وهذا في مدة قصيرة جدا تتطلب مبالغ كبيرة فعلى سبيل المثال مؤسسة تصبير الطماطم مثلا: يكون مخزونها الضروري خلال حملة الجني أي خلال فترة قصيرة مما يجعلها تحتاج إلى موارد مالية، أحيانا تكون

المؤسسة عاجزة على توفيرها إضافة أن خلال هذه الحملة تلتزم هذه المؤسسة بتغطية أعباء الاستغلال للضرائب، رسوم، أجور العمال و غيرها.

من جهة أخرى فإن الإيرادات تمتد على باقي السنة، و حسب المبيعات مما يخلق عدم التوازن على مستوى ميزانية المؤسسة و مساعدتها على تخطي هذه العراقيل الناتجة عن الفرق الزمني للمصاريف و الإيرادات فتضع البنوك تحت تصرفها الأموال اللازمة لمدة متتالية لتعود ميزانيتها ايجابية.

هـ - **التسيقات:** هي قروض يعطيها البنك لضمان المبلغ أو مداخيل آجلة لزيائنه وهي تنقسم إلى:—

هـ- 1 / **التسيقات على البضائع :** يمكن للبنك أن يقترض لزيائنه لضمان بضائع معينة أو موارد أولية إلى زمن تحويلها إلى منتجات نهائية ثم بيعها لأن السلع هي الضمان لتسديد القرض المقدم، وتتم هذه العملية عبر مراحل مختلفة تكون كما يلي (لطرش ، 2005 ، 63):

- تخزين البضائع عند البنك إلى غاية استفاء مستحقته، أي تحت تصرفه إلا أن هذه الطريقة قليلة الاستعمال لأنها تتطلب محلات و مخازن غير متوفرة لدى البنك؛
- تودع السلع المرهونة في مخازن الزبون الذي استفاد من البنك لكن على البنك أن يكون حريصاً، إذ أن الزبون يستطيع أن يتصرف في الجزء من السلع المرهونة فعلى البنك أن يقوم مثلاً بتخزين السلع المعنية بمعزل عن باقي السلع؛
- يتفوق الطرفين فيتم تخزين البضائع في المخازن تتوفر فيها كل الظروف و الأدوات اللازمة لكي تتم هذه العملية في أحسن الظروف، إضافة إلى هذا فإن المخازن العامة هي أطراف محايدة في هذا الاتفاق، و إن تصريف البضائع المرهونة يكون تحت مراقبة البنك حتى يتم تسديد القرض المتاح.

2- **قروض متوسطة الأجل:** توجه القروض متوسطة الأجل لتمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز عمر استعمالها سبع سنوات مثل: الآلات والمعدات و وسائل النقل و تجهيزات الإنتاج بصفة عامة وغيرها، ونظراً لطول هذه المدة فإن البنك يكون معرض لخطر تجميد الأموال، ناهيك عن المخاطر الأخرى المتعلقة باحتمالات عدم السداد، والتي يمكن أن تحدث تبعاً للتغيرات التي يمكن أن تطرأ على مستوى المركز المالي للمقترض، ويمكن في الواقع التمييز بين نوعين من القروض متوسطة الأجل ، و يتعلق

الأمر بالقروض القابلة للتعبئة لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى مكان الإصدار والقروض الغير قابلة للتعبئة.

2-1- القروض القابلة بالتعبئة: الأمر يعني أن البنك المقرض بإمكانه إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي ويسمح له ذلك بالحصول على سيولة هو في حاجة إليها دون انتظار أجل استحقاق القرض الذي منحه، و يسمح له ذلك بالتقليل من خطر تجميد الأموال ويجنبه إلى حد ما الوقوع في أزمة نقص السيولة.

2-2- القروض غير القابلة للتعبئة: و ذلك يعني أن البنك لا يتوقف على إمكانية إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي، و بالتالي فإنه يكون مجبراً على انتظار سداد المقرض لهذا القرض، وهناك تظهر كل المخاطر المرتبطة بتجميد الأموال بشكل أكبر، وليس للبنك أي طريقة لتفاديها، إن ظهور مخاطر أزمة السيولة قائمة بشكل شديد، ولذلك على البنك في هذه الحالة أن يحسن دراسة القروض.

3- قروض طويلة الأجل: تلجأ المؤسسات التي تقوم بالاستثمارات طويلة الأجل إلى البنوك لتمويل هذه العمليات نظراً للمبالغ الكبيرة التي لا يمكن أن تعبأها ، وكذلك نظراً لمدة الاستثمار وفترات الانتظار الطويلة قبل البدء في الحصول على العوائد ، والقروض طويلة الأجل الموجهة لهذا النوع من الاستثمارات ، تفوق في الغالب سبع سنوات و يمكن أن تمتد أحيانا إلى غاية عشرين سنة، وهي توجه لتمويل نوع خاص من الاستثمارات مثل الحصول على عقارات، أراضي، مباني بمختلف استعمالاتها المهنية وغيرها .

نظراً لطبيعة هذه القروض من المبلغ الضخم والمدة الطويلة، تقوم بها مؤسسات متخصصة لاعتمادها في تعبئة الأموال اللازمة لذلك على مصادر ادخارية طويلة، لا تستطيع البنوك التجارية عادة على جمعها، إن طبيعة هذه القروض تجعلها تنطوي على مخاطر عالية، الأمر الذي يدفع المؤسسات المتخصصة في مثل هذا النوع من التمويل بالبحث عن الوسائل الكفيلة بتخفيف درجة هذه المخاطر، ومن بين الخيارات المتاحة لها في هذا المجال أن تشترك عدة مؤسسات في تمويل واحد أو تقوم بضمانات حقيقية ذات قيم عالية قبل الشروع في عملية التمويل، رغم كل هذه المصاعب تبقى صيغ التمويل

الكلاسيكي من بين الطرق المستعملة بشكل شائع في تمويل الاستثمارات، ولكن ذلك لم يمنع النظام البنكي من تطوير وسائل التمويل بشكل يسمح له بتجاوز عوائق ومصاعب هذه الأنواع من القروض. (لطرش ، 2005 . 74 - 75)

ثانيا - أنواع القروض من حيث الضمان: هناك نوعين أساسيين هما:

1- قروض غير مكفولة بضمان: الأصل أن البنك لا يقدم قروضا بدون ضمان لكنه يلجأ إلى تقديم هذا النوع من القروض في بعض الحالات كأن يكون زبونه من النوع الذي يقتض باسمرار منه ولذلك فهو يكون على إطلاع وعلى علم بمركزه المالي وبإمكانياته وقدراته المالية على التسديد وعادة ما تضع البنوك لمنح هذا النوع من القروض شرطين أساسيين هما:

- **الشرط الأول:** هو ما يعرف بالرصيد المعوض الذي بمقتضاه ينبغي على الزبون أن يترك في حسابه الجاري لدى البنك نسبة مئوية 10 % - 20 % من قيمة الاعتماد أو القرض الممنوح بالفعل.
- **الشرط الثاني:** وجوب قيام الزبون بسداد القروض مرة واحدة كل سنة، وكل ذلك بسبب أن هذا القرض هو من النوع القصير الأجل و أن الزبون لا يمكن أن يتخذ منه مصدر لتمويل استثماراته وتجدر الإشارة لأن البنك عادة ما يفرض شروط على الزبون من بين هذه الشروط نذكر:
 - ✓ المحافظة على درجة معينة من السيولة؛
 - ✓ عدم التوسع في الاقتراض التي هي سياسة وقائية يتبعها البنك لحماية نفسه من خطر عدم السداد.

2- قروض مكفولة بضمان: إلى جانب القروض الممنوحة بغير ضمان توجد قروض مكفولة بضمانات مختلفة ولعل سبب ذلك يرجع إلى ما يلي:

- ✓ ضعف المركز المالي للمؤسسة.
- ✓ طلب قروض بمبالغ كبيرة.
- ✓ عادة ما تطلب البنوك من المشروعات الصغيرة تقديم الضمان، لأن هذه الأخيرة غالبا ما تتعرض لأخطار تفوق تلك التي تتعرض لها المشروعات الكبيرة.

يمكن تقسيم القروض المكفولة بضمان إلى نوعين هما:

2-1- قروض مكفولة بضمان شخص: فيها يتدخل شخص آخر خلاف المقترض، ويتعهد بالسداد في حالة عجز المقترض ويشترط البنك في هذه الحالة تمتع الشخص الضامن بالمقدرة على الوفاء.

2-2 - قروض مكفولة بضمان أصل معين: عادة ما تلجأ البنوك إلى منح القروض بضمان حقيقي، وذلك لكي تزيد من الوقاية من خطر عدم التسديد الذي يمكن أن يقع فيه الزبون، على اعتبار أن الزبون إذا عجز عن التسديد يمكن للبنك أن يستولي على أصل معين وستخفف من قيمته مقدار دينه.

ثالثا - أنواع القروض من حيث النشاط الممول: تنقسم القروض إلى:

1- قروض إنتاجية: هي تلك القروض التي تقدمها الدولة والمؤسسات المالية والبنكية، ويكون هدفها تمويل النشاط الاستثماري والإنتاجي خاصة.

2- قروض استهلاكية: هي تلك القروض التي يكون هدفها تشجيع الاستهلاك خاصة، كالبيع بالتقسيط.

رابعا - أنواع القروض من حيث الغرض: تنقسم إلى (بوعتروس ، 2000 : 39 - 40):

- ✓ قروض تجارية: هدفها تمويل جميع أوجه النشاط التجاري؛
- ✓ قروض صناعية: هدفها تمويل مختلف الأنشطة الصناعية "إنتاج، استهلاك، تجديد، إنشاء، تجهيز"؛
- ✓ قروض زراعية: هدفها تمويل الأنشطة الفلاحية وما يرتبط بها ؛
- ✓ قروض عقارية: هدفها تمويل الأنشطة ذات العلاقة بالعقارات، من مباني، أراضي؛
- ✓ قروض شخصية: هي تلك المقدمة لأشخاص لسد النقص في احتياجاتها المختلفة وكذا تلك المقدمة لأصحاب الحرف البسيطة.

المبحث الثاني: الضمانات البنكية

إن القروض البنكية نادراً ما تكون بدون ضمان، فالأصل في أي قرض بنكي ينبغي أن يكون بضمان خاصة إذا كان هذا القرض من النوع الطويل أو المتوسط المدى والحجم الكبير، أو بالأحرى خاصة إذا كان الخطر جسيم ومحقق في حكم وتقدير البنكي.

المطلب الأول: تعريف الضمانات

الضمانات هي : « عبارة عن وسائل وأدوات لمواجهة مختلف الأخطار المرتبطة بالقرض، كإعسار المقترض أو إفلاسه، كما يمكن تعريفه على أنه تأمين ضد الأخطار المحتملة فيما يتعلق بعمليات الإقراض بالبنك، وتمكينه من استرجاع كل أو جزء من أصل قرضه ». (بوعتروس، 2000: 57)

المطلب الثاني: أنواع الضمانات

عادة ما يتم التفرقة بين نوعين من الضمانات (بوعتروس، 2000: 58 – 59):

1 - الضمانات الشخصية: والتي مفادها أن يتعهد شخص ما ذو سعة أو ملاءة مالية في شخص آخر بتسديد مستحققاته المالية عند توقفه عن الدفع لسبب أو لآخر، والضمان الشخصي يتخذ عدة أشكال أهمها:

- **الكفالة:** التي تعني في لغة القانون ضم ذمة مالية إلى أخرى في المطالبة بتنفيذ الالتزام المتعهد به وفي مثل هذه الحالة يعتبر الشخص الضامن كفيل المقترض عند إخلاله بالتزامه المستحق لأي سبب كان، والكفالة قد يكون بسيطة حيث يتكفل ضامن واحد في القرض وقد تكون كفالة تضامن حيث يلتزم بموجبها عدة متكفلين لضمان القرض، أي سداذه عن حلول آجاله ثم تصبح العلاقة فيما بينهم والمقترض الأصلي المتوقف عن الدفع والسداد.
- **الضمان الاحتياطي:** يلتزم بموجبه الضامن بتوقيع ورقة تجارية عادة بقيمة القرض تعهدا شخصيا بالوفاء بمبلغ القرض في حالة توقف المقترض عن السداد.

2 - الضمانات العينية: إن هذه الضمانات تتمثل فيما يقدمه المقترض من أصول مادية أو مالية للحصول على قرض، كالعقارات والمنقولات وغيرها من السلع والمنتجات المادية كما يمكن أن يكون موضوع الضمان أوراق مالية، وغالبا ما توضع هذه الأموال أو الأصول تحت تصرف البنك حتى يمكنه أن

يسترجع دينه في ميعاده المحدد وفي الغالب تتخذ الضمانات شكل الرهن العيني، حيث أنه قد يكون رهن عقاري أو رهن منقولات أو كلاهما معا:

- **الرهن العقاري:** حيث يتم بموجبه الحصول على العقارات محل الضمان لتأمين استرجاع القرض عند حلول آجلة في حالة وقوع ما يسبب عدم التزام المدين بالوفاء بمستحققاته اتجاه الدائن، وذلك عن طريق التحري فيها بالبيع من قبل هذا الأخير حسب ما هو معمول به قانونيا.
- **رهن المنقولات:** في هذه الحالة توضع المنقولات محل الرهن تحت تصرف البنك والتي يمكن أن يتصرف فيها بالبيع متى أخل المدين بالتزامه عن الوفاء بمستحققاته في ميعاده ، وأن هذه المنقولات قد تشمل جميع وسائل الإنتاج من آلات ومعدات، أثاث وسيارات، أما في حالة كون المال المنقول عبارة عن بضاعة فإن الشخص واضع اليد يكون في الغالب مخزن عام وتقدم وثائق التخزين للبنك وفي حالة ما إذا كان الأصل محل الرهن.

الضروري لمزاولة نشاط المدين ويتأثر مردوده إذا رهن حيازيا ، فإن البنك يؤشر على الأصل بعلامة مميزة تدل على أنه في حالة رهن وغير قابل للتصرف فيه من قبل جائزة المدين.

المبحث الثالث: مخاطر الإقراض البنكي وسبل مواجهتها

يعتبر الإقراض من أهم الوظائف التي يقوم بها البنك، كما يمثل المصدر الأساسي لدخله، إلا أنه لا يخلو من المخاطر التي قد تؤدي إلى الوقوع في المشاكل، وهذا كله نتيجة التعامل بأموال الغير.

المطلب الأول: تعريف المخاطرة و الخطر البنكي

أولاً- تعريف المخاطرة:

هناك تعاريف عديدة للمخاطرة نذكر منها:

* « المخاطرة سلوك مرفق باهتمام تحقق الخسارة المالية أو البشرية بسبب عدم التأكد مما سيحدث في المستقبل القريب أو البعيد، والخطر مرافق ملازم لرجل الأعمال وبتالي يجب أن يعرفه جيداً ويعرف كيفية التعامل معه ». (رحيم حسين ، 2008 : 208)

كما تعرف:

* المخاطرة أيضاً « بأنها تحدث عند توقع حصول حدث غير مرغوب فيه، وبالنسبة للمستثمر »

يمكن تعريفها بأنها: « احتمال التعرض لخسارة أو إصابة »

كما يمكن تعريفها أيضاً:

* « المخاطرة تتعلق بفرص أو ظروف وقوع بعض الأمور أو الأحداث الغير مرغوبة، مثلاً إذا استثمرت أموالك في المتاجرة بالأسهم فإنك تخاطر على أمل تحقيق عائد ترضى به ». (عباس على ، 200 : 147)

ثانياً- تعريف الخطر البنكي:

يعرف الخطر « على أنه عدم التأكد من الربح المرتقب وحالة عدم التأكد سببها عمليات التحكيم بين المر دودية المستقبلية المحتملة و ضمان حالي وأكد ».

الخطر هو « حادث أو مجموعة حوادث لها أثرا إيجابيا أو سلبيا على نتاج المؤسسة، أو ربح أحد المتعاملين ويمكن لهم الاختيار بين تحمل الخطر بأنفسهم أو أن يتعهدوا به لجهة أخرى نظير عمولة ».

الخطر هو « توقع تحمل خسارة، وهو تطور غير جيد للنتائج ».

مع تعدد هذه التعاريف نلاحظ أنها تتفق على أن الخطر ملازم للعمل البنكي إلا أن حدته وقوة تأثيره تختلف من بنك لآخر حسب قدرة هذا الأخير على التنبؤ به والاستعداد له وبالتالي فإن تدنية الخطر والتحكم به يعود إلى حسن تعريفه، و تقييمه وتحديد مدة التعرض له، والتنبؤ بحدوثه وإيجاد وسائل الحماية منه في الوقت المناسب وبعبارة أخرى فإن البنك الناجح يقوم بتسيير الخطر بدءا بانتقائه ثم التقليل والحد منه وكذا تنويعه من أجل جعله عند حدود مقبولة مع مرد ودية مناسبة، إلا أن هناك ظروف تجعل البنك يتحمل مخاطر بالرغم من إمكانية تجاوزها، فمثلا لا يستطيع في بعض الحالات أن يرفض تقديم القرض حتى ولو أثبتت دراساته ضرورية ذلك لأسباب أو ضغوطات سياسية أو اجتماعية.

كما أن اشتداد المنافسة تجعل البنك يبحث عن أكبر قدر من الزبائن حتى ولو كانت وضعيته سيئة، من جهة أخرى فإن البنك لا يستطيع الامتناع عن تقديم قرض جديد لمعامل لم يستطع تسديد ديونه السابقة، لأن رفضه سيزيد من تدهور وضعية الزبون ويجعل أمر استرجاع البنك أمواله أمرا مستحيلا وللتقليل من حدة الخطر يقوم البنك باتخاذ جملة من الإجراءات كتقسيم الأخطار والتزود بالضمانات البنكية الكافية، ودراسة جيدة لوضعية السوق وتغير مؤشرات، وتتبع وضعية عملائه وغيرها من الإجراءات.

لم يكن مفهوم الخطر البنكي معروفا ومأخوذا في الحسابان لدى البنوك التجارية الجزائرية بسبب طبيعة الاقتصاد المحمي من طرف الدولة والمسير إداريا، إلا أن دخول الجزائر اقتصاد السوق جعلها مجبرة على التعامل مع الخطر والتحكم فيه لتحقيق نتائج مرضية.

بدءا من 1988 أصبح على البنوك الجزائرية التزام الحذر أثناء تمويلها للمؤسسات العمومية وأصبح مفهوم الخطر عنصرا محدد في قرارات التمويل، مما الغي إمكانية لجوء المؤسسات العمومية بصفة مباشرة وآلية لطلب القروض. (كرمانى 2001 : 83-94)

المطلب الثاني: أنواع المخاطر البنكية

يمكن تصنيف المخاطر البنكية حسب طبيعة الخطر إلى أشكال عديدة نذكر منها
(بوعتروس ، 2000 : 48-54):

أولاً-أخطار مرتبطة بوظيفة الإقراض:

1- خطر عدم التسديد أو عدم القدرة على التحصيل:

يعتبر أهم خطر بالنسبة للبنك، فالمقترض قد لا يسدد ما عليه من دين لسبب أو لآخر، كما يمكن للبنك أن يعجز عن تحصيل أمواله التي حال أجل استحقاقها لنفس الأسباب، و هو ما أثبتته الخبرات العملية البنكية، طالما أن ضمانات القروض مهما كان نوعها و حجمها أحيانا و هي غير كافية لتغطية قيم القروض كلها، على اعتبار أن تحصيل القرض غير المسدد طوعا، أو بالأحرى عن طريق إتباع إجراءات قانونية تكلف البنك مصاريف تؤثر على مردوده المالي من جهة و تفوت عليه فرص أخرى لتوظيف أمواله، نظرا للزمن الذي تتطلب إجراءات المنازعات على القروض غير المسددة.

إن مدة هذا الخطر تزداد شدتها كلما كانت الأموال المقرضة مملوكة للغير في شكل ودائع لدى البنك اعتمد عليها في تقديم القروض، حيث في هذه الحالة يتحمل تكاليف مضاعفة ناتجة عن عدم تسديد أصل القرض و فوائده، فضلا عن تحمله نفقات الإيداع و الوفاء عند حلول أجلها، و هو ما يمكن أن يترتب عنه عسرا ماليا، قد يؤدي بالبنك إلى حالة الإفلاس، أو في أحسن الأحوال قد تسوء سمعة البنك و تهتز ثقته اتجاه زبائنه.

2- خطر تجميد الأموال:

هو الخطر الذي بمقتضاه يجد البنك أمواله مجمدة لدى الغير تبعا لتواريخ استحقاقها، و وضعيتها المختلفة، فقد يفتح البنك اعتماد لأحد متعامليه والذي يمكن أن لا يستغل بالكامل، وبما أن هذا النوع من القروض يعتبر استخداما لأحد موارد البنك والذي يكلفه تسديد فوائد لأصحابه، فانه في مثل هذه الحالة يقع في وضعية تجميد لأمواله، كما أن القرض الممنوح للزبون عادة ما يكون غير قابل لإعادة خصمه لأحد الأسباب التالية:

- موضوع القرض أو الغرض من القرض ذاته؛

- نقص ملف القرض؛

- تأخر في تسديد القرض عن أجله المحددة.

3- خطر السيولة:

هو خطر الشح في الموارد المالية لدى البنك بحيث يمكن أن يقع البنك في أزمة السيولة و يترتب عليه عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته المستحقة وكل ذلك بسبب إتباعه لسياسة ائتمانية غير رشيدة أو لسوء سير الموارد المتوفرة لديه، بحيث يحدث عدم توافق زمني بين آجال استحقاق القروض الممنوحة و آجال استحقاق الودائع لدى البنك، أو بشكل عام يقوم بتوظيف أمواله في أصول ثابتة، أو بالأحرى تتطلب فترة زمنية قد تطول لكي يمكن له أن يحولها بسهولة و يسير إلى سيولة مطلقة، أي أن سيولة منخفضة شراء سندات طويلة الأجل، شراء عقارات، شراء أوراق مالية طويلة الأجل، تقديم قروض طويلة الأجل و في الوقت ذاته قد يكلف البنك نفسه بتقديم فوائد بمعدلات مرتفعة على الودائع لديه لكسب المزيد من المتعاملين، فضلا عن عدم تمكنه من تدبير الأموال الكافية من السوق النقدي أو المالي عند الحاجة إلى ذلك أي وضعية أزمة سيولة.

4- خطر معدل الفائدة:

إن هذا الخطر مرتبط بتقلبات سعر الفائدة في الأسواق المالية، فقد يحدث أن يتعاقد البنك على القبول بمعدلات فائدة ثابتة حاليا قد تفوق معدلات الفائدة على التوظيفات المالية مستقبلا بالارتباط و تقلبات أسعار الفائدة.

5- الخطر الإداري و المحاسبي:

يرتبط هذا الخطر بمدى توفر العنصر البشري الكفاء، في مجال العمل البنكي ومدى تتبعه للتكنولوجيا المعاصرة في المجال البنكي، أي مدى قدرته على خلق وتطوير تقنيات التسيير الإداري المحاسبي و إدخالها للأجهزة المعلوماتية في مجال متابعة وتسيير استخدامات موارد البنوك الأساسية بالارتباط والتوقعات حول مستقبل الأوضاع الاقتصادية والمالية، مما يجنبه الوقوع في بعض المشاكل

كالتأخير في تنفيذ العمليات أو الإجراءات البيروقراطية الثقيلة الغير فعالة، و ما يرتبط بها من تشويه صورة البنك اتجاه متعامليه ومن ثم التأثير على قدرته التنافسية في المجال البنكي وما لذلك من آثار سلبية على النشاط المستقبلي للبنك و على وضعيته المالية أساسا.

6- خطر السحب على المكشوف:

يمثل السحب على المكشوف خطر محجف، وهو يؤثر مباشرة على خزينة البنك بالارتباط و حجم وكذا مدة الأصول المجمدة، بحيث عادة ما يتم تقديم هذا النوع من السهيل دون أي اعتبار لمدى ارتباطه بقضايا الإنتاج.

7- خطر البنية المالية للبنك:

و هو ما يمثل خطر التوظيف لأموال البنك في استخدامات مشكوك في تحصيلها أو تحويلها إلى سيولة بيسر و دون خسارة، أو دون عائد أو ذات عائد منخفض مما ينعكس سلبا على البنك و يمثل خطر على الوضعية المالية والتوازن المالي للبنك ذاته.

ثانيا - المخاطر الاقتصادية:

إن هذه المخاطر مرتبطة بأحد الأوجه التالية:

1- طبيعة النشاط الممول:

إن البنك قد يمول أنشطة مختلفة، و الخطر هنا يكمن في المتغيرات غير المتحكم فيها في مجال النشاط الممول، كالتغيرات في شروط الاستغلال أو الإنتاج، الناتجة عن تقلبات الأسعار في الأسواق الدولية أو الداخلية، نقص التمويل بالمواد الأولية أو الوسيطة، تغير في أساليب الإنتاج بالارتباط والتطور التكنولوجي، ظهور منتجات منافسة من حيث السعر، الجودة، الكمية، ضعف القدرة التنافسية للنشاط الممول.

و كل ما من شأنه أن يؤثر سلبا على نشاط المتعامل موضوع التمويل من طرف البنك.

و كل تلك المخاطر تشكل أخطار بالنسبة للبنك مما تجعله يحجم عن المخاطرة أو المضاربة بأمواله من مواضيع تكون عرضة لعدم قدرتها أو فقدانها لقدرتها عن السداد.

2- الزبون أو العملية موضوع التمويل:

إن هذا الخطر مرتبط بطبيعة العملية المراد تمويلها وكذا مدتها، مبلغها ومدى توفر شروط نجاح إتمام مثل هذه العملية مهما كانت طبيعتها ، فكلما كانت الشروط مواتية لتنفيذ مثل: هذه العملية الممولة كلما قل الخطر الذي يمكن أن يتعرض له البنك، كذلك الحال بالنسبة للزبون، والعلاقة هنا مرتبطة أساسا بالوضع المالية للزبون فضلا عن موقعه في السوق الوطني والعالمي على حد سواء فيما يتعلق بنشاطه وكذا مدى توفره على العنصر البشري النوعي القادر على التسيير وتجنب المخاطر المهنية المتوقعة، فالبنك يكون معرضا للخطر إذا قام بتمويل زبون تنقصه أو تتعذر به إحدى أو أغلبية الشروط المشار إليها سابقا وخاصة ما تعلق منها بالصحة المالية ومدى تحكمه في التكاليف وفي نشاطه خاصة.

لذلك فإن البنك يكون حذرا جدا من التعامل بالتمويل للزبون أو للعملية التي يرى أنها تتعرض لمثل هذه المخاطر.

3- النشاط البنكي وطبيعة النظام البنكي:

إن هذا الخطر مرتبط بمدى تمكن البنكي من القيام بنشاطه بحرية وبدون إعانات من قبل السلطات النقدية تمكنه من اتخاذ القرارات بناء على الدراسات المالية والاقتصادية الموضوعية بعيدا عن الاعتبارات الذاتية أو المحسوسة، كما أن عمل البنكي في بيئة مصرفية متطورة وذات ميزة تنافسية كبيرة من النشاط البنكي، إن لم تقل احتكارية تمثل خطورة للبنك ذاته، لذلك فهو يكون حذرا جدا ويعمل جاهدا لتجنب مثل هذا الخطر الحادق باستمرار عن طريق تطوير الخدمات البنكية ومواكبة الصناعة البنكية الحديثة وتطوير التنافسية في المجال البنكي بشكل عام.

4- تقلبات أسعار الصرف:

هذا الخطر مرتبط بتقلب أو تدهور قمة أرصدة البنوك من العملات الأجنبية من جهة كذا تقلب وتدهور قيمة العملات التي تم بواسطتها تقديم القروض، مما يؤثر سلبا على القيمة الحقيقية للقروض عند

حلول أجاله، كما ويمكن أن ينتج هذا الخطر عن بعض السياسات أو التدابير النقدية التي تتخذها السلطات النقدية والتي من شأنها أن تؤثر على القيم الحقيقية للقروض الممنوحة كإجراء تخفيض قيمة العملة الذي يمثل خطرا نقديا بالنسبة للبنك على اعتبار انه يؤدي إلى تراجع القيم الحقيقية بسبب انهيار وانخفاض قيمة الوحدة النقدية أداة تقييم القروض.

5- وضعية المستوى العام للأسعار:

إن ارتفاع المستوى العام للأسعار باستمرار يمثل خطرا بالنسبة للبنك على اعتبار انه عند تحديده لسعر الفائدة على القروض الممنوحة يأخذ بعين الاعتبار معدلات التضخم، ومن ثم فان عدم استقرار معدلات التضخم تمثل خطرا بالنسبة للبنك قد تؤدي به إلى تحمل خسائر معتبرة خاصة إذا ارتفعت معدلات التضخم بنسب تزيد عن معدلات الفائدة على القروض الممنوحة.

ثالثا- الخطر العام:

هذا النوع من الأخطار يمثل انعكاسا للأوضاع العامة وللمتعامل الاقتصادي ومحيطه الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي، فهو مرتبط بالأزمات مهما كان شكلها أو طبيعتها، فهي رتبت صعوبات ومشاكل جمة بالنسبة للمتعامل الاقتصادي مع البنك، مما تفقده القدرة على الوفاء عند حلول الآجال، وكذلك الحال بالنسبة للمخاطر المرتبطة بالظروف والأحوال الطبيعية كالزلازل والفيضانات، الحرائق أو السياسية كالحروب والأزمات السياسية أو الاجتماعية كالإضراب، وما ينجز عن كل ذلك من أخطار فيما يتعلق بالوفاء بالالتزامات اتجاه البنوك.

إن هذه الأحداث العامة سواء كانت سياسية، اقتصادية، اجتماعية أو طبيعية من الصعب عادة التنبؤ بها وحصرها ومن ثم من الصعب التحكم فيها و اخذ الاحتياطات لمواجهةها فهي يمكن أن تؤدي بالبنوك ذاتها.

يعمل البنك في مجال نشاطه جاهدا على تجنب قدر الإمكان على تجنب هذه المخاطر مهما كان شكلها ومهما كانت طبيعتها، وكل ذلك من خلال اتخاذه لجملة من الإجراءات و الوسائل لتجنب أو التقليل من حدة مثل هذه المخاطر.

المطلب الثالث: إجراءات معالجتها وسبل مواجهتها

لعل من مهام البنك أساسا العمل على إيجاد الوسائل التي من شأنها أن تحد من الأخطار المرتبطة بنشاطه خاصة ما تعلق منها بعمليات الإقراض، فحذر البنك و حرصه الدائم على الحفاظ على الرشادة المالية للمؤسسة البنكية يلزمه على مواجهته الأخطار التي يقدر أنها يمكن أن تقع له، و ذلك باستعمال الوسائل و الإجراءات التالية (أبو عتروس ، 2000 ، 55-56):

* **توزيع خطر القرض:** إذا كان حجم القرض كبيرا و مدته طويلة نسبيا فان البنك يفضل تقديم نسبة أو جزء فقط من القرض على أن يوزع باقي القرض على المؤسسات المالية الأخرى، حتى يتجنب خطر عدم التسديد لسبب أو لآخر و يتحمل مسؤولية ذلك لمفرده و تؤدي بمركزه المالي ككل.

* **التعامل مع عدة متعاملين:** تجنباً لما يمكن أن يحدث من أخطار فيما يتعلق بتركز النشاطات البنكية مع عدد محدود من المتعاملين أو بعضهم فان البنك يمكن أن يتجاوز ذلك دون عناء كبير.

* **تمويل أنشطة قطاعات مختلفة:** إن البنك تجنباً عنه لما يمكن أن يحدث من أزمات أو ركود من احد القطاعات دون غيرها ، يلجأ إلى توزيع أمواله على مختلف الأنشطة و القطاعات ، حتى يمكن أن يعوض الخسائر الناجمة عن أزمات النشاط أو قطاع معين بأرباحه من نشاط أو قطاع آخر.

* **عدم التوسع في منح الإقراض:** إن البنك التجاري كما سبق و أن ذكرنا يهدف أساسا إلى الربح والذي يكون الموجه الرئيسي لنشاطه، لذلك فانه يراقب نفسه باستمرار تجنباً للغرور بفرص الربح المتوقع، و يعمل على عدم التوسع في منح القرض دون حدود، بل يقدم ذلك في حدود إمكانياته المالية و بما يتناسب و قدرته على استرجاع هذه القروض و كذا هيكله المالي خاصة ما تعلق منها بجانب البعد الزمني بمصادر أمواله.

* **العمل على تحديد قدرات البنك التمويلية:** بحيث أن البنك يكون على علم و اطلاع دائم و مسبقا بقدراته التمويلية الكمية، الكيفية أو الزمنية، حتى يتمكن من تحديد المبالغ الإجمالية التي يمكن له أن يقدمها كقروض، بأخذ بعين الاعتبار الأحوال الاقتصادية و الاجتماعية، السياسية و الطبيعية ما أمكن ذلك عند تقديمه لأي قرض.

* **تطوير أنظمة الرقابة الداخلية للبنك:** لكي يمكن للبنك أن يتجنب الكثير من الأخطار ما يتعلق منها بجانبها الإداري و المحاسبي، ينبغي له أن يدعم و يطور أجهزة الرقابة الداخلية حتى يتمكن من اكتشاف الأخطاء في أوانها، و من تم تمكن البنك من عدم الوقوع في بعض الأخطار، فضلا عن متابعة أجهزة الرقابة الداخلية لمختلف العمليات البنكية المرتبطة بوظيفة الإقراض ثم بالأخطار التي يمكن أن تحدث واكتشافها في الوقت المناسب و اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد منها.

* **التأمين على القروض:** لعل من إحدى الوسائل الهامة لتجنب خطر التسديد خاصة هو التأمين على القروض الممنوحة للمتعاملين حيث يلزم البنك معامليه بالتأمين، حتى يتمكن من استرداد ما أمكن في حالة تحقق الخطر.

* **العمل على استخدام أساليب التكنولوجيا المعاصرة:** و ذلك في مجال النشاط البنكي، و تطوير الصناعة البنكية في مجال الإقراض خاصة تجنباً لخطر عدم التسديد و كذا خطر تجنب أموال البنك.

* **تحري الدقة و الحذر عند دراسة ملفات القروض الممنوحة:** وذلك عن طريق الدراسة الدقيقة للجانب المالي للمقترض و لجميع الجوانب المرتبطة بالمحيط الذي يعمل فيه.

تكوين العنصر البشري المتخصص بالنشاط البنكي، القادر على التنبؤ بمستقبل الأحوال الاقتصادية و النقدية المحلية و الدولية، والذي يمكن أن تجنب البنك مخاطر بتكلفة اقتصادية، انه فضلا عن الإجراءات والتدابير التي يأخذها البنك تجنباً للمخاطر التي يمكن أن تحدث نجد أن هذه الإجراءات و الوسائل عادة ما تكون مرفوقة بضمانات الممنوحة مهما كان هذه الضمانات وطبيعتها.

كما توجد إجراءات أخرى للوقاية من خطر الإقراض (كرماني ، 2001 ، 101-102):

- الحصول على ضمانات سواء كانت حقيقة مادية أو معنوية أو خاصة على شكل تعهدات يتم أخذها عند منح القروض، أو أثناء انجاز الأعمال ولهذه الضمانات أهمية كبيرة من حيث تقليص حجم الخطر والتأثير النفسي الذي تمارسه على المدين، لكن وجود مدينين لهم الأولوية عند تسديد الديون ينقص من فعالية الضمانات.

- يمكن للبنك أن يشترط ضرورة حصول الزبون على موافقته إذا قرر القيام باستثمارات جديدة أو طلب قروض جديدة من بنوك أخرى أو أطراف آخرين، و يزود البنك العقد ببند يمكنه من استرجاع أمواله و الفوائد المترتبة إذا ما خالف الزبون الشروط المتفق عليها.
- تقييم الخطر بتنوع القطاعات التي يتعامل معها البنك أو تعدد الزبائن أو المناطق حتى لا يتسبب تركيز نشاطه من جهة معينة إلى خطر معهم.

خلاصة الفصل الثاني:

بعد عرضنا لهذا الفصل توصلنا إلى أن القروض تحتل جانباً هاماً و معتبراً من أموال البنك الموظفة، لكنها ذات علاقة وثيقة بالاقتصاد الوطني و تنميته، إلا أن البنوك التجارية لا تتمتع بالحرية الكاملة عند منحها قروض فهي تختلف حسب الغرض منها ، القطاعات الاقتصادية ، مدتها و نوع الضمان إلا أن هذه القروض لا تخلو من المخاطر التي تؤدي إلى الوقوع في المشاكل وهذا كله نتيجة التعامل مع الغيـــــر.

دراسة ميدانية في بنك

القرض الشعبي

الجزائري وكالة ميلة

" CPA 333 "

الفصل الثالث

- المبحث الأول : تقديم القرض الشعبي الجزائري
- المبحث الثاني: نشاطات و موارد استخدامات الوكالة
- المبحث الثالث: دراسة طلب قرض استثماري

الفصل الثالث: دراسة ميدانية في بنك القرض الشعبي الجزائري

وكالة ميلة " CPA 333 "

تمهيد:

بعد تعرضنا لدراسة كاملة حول البنوك التجارية والقروض، و محاولة الربط بينهما ارتأينا أن نتطرق في هذا الفصل إلى الدور الأساسي الذي يلعبه البنك في منح القروض الاستثمارية لتمويل مختلف المشاريع .

لندعيم دراستنا قمنا بدراسة ميدانية على مستوى بنك القرض الشعبي الجزائري "وكالة ميلة" الذي اخترناه كمؤسسة في النظام البنكي الجزائري حيث قمنا بدراسة ملف طلب قرض استثماري بداية من تكوين الملف إلى القرار المتخذ بشأنه .

وقد تناولنا في هذا الفصل ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تقديم القرض الشعبي الجزائري

المبحث الثاني: نشاطات و موارد و استخدامات وكالة القرض الشعبي الجزائري

المبحث الثالث: دراسة حالة طلب قرض استثماري

المبحث الأول: تقديم القرض الشعبي الجزائري

يقوم القرض الشعبي الجزائري كغيره من البنوك التجارية بمختلف العمليات التي تخص أسواق الوساطة البنكية و المالية ،ومن هذا المنطق فانه يقوم بمعالجة كل العمليات البنكية والمالية وعلى وجه الخصوص تلقي ودائع الجمهور، و منح القروض بمختلف أشكالها، و تعبئة القروض الخارجية ، والاكتتاب في أسهم الشركات و غالبا ما يمنح البنك هذه القروض لتمويل استثمارات المؤسسة.

المطلب الأول: نشأة القرض الشعبي الجزائري "CPA"

بعد استرجاع السيادة الوطنية في سنة "1962" ، تم تأميم القطاع البنكي سنة "1966" ، وفي هذا الإطار جاءت نشأة البنك الشعبي الجزائري الذي يعتبر ثاني بنك ظهر في الجزائر و بالضبط في " 29 /12 /1966 " بموجب الأمر رقم " 66 /366 ". (الجريدة الرسمية رقم 40 بتاريخ 1 ماي 1967 : 550)

بدأ القرض الشعبي الجزائري نشاطه رسميا في جانفي " 1967 " ، وهو عبارة عن مؤسسة بنكية عمومية اقتصادية على شكل شركة ذات أسهم، يقدر رأس مالها بـ 26.600.000 دج، و مقرها الاجتماعي بالجزائر العاصمة، حيث تمتد شبكة استغلالها إلى كامل التراب الوطني حيث أنها وصلت في 1999/12/31 إلى 119 وكالة بنكية و 15 مجموعة استغلال، و توظيف 4209 عامل منهم 1287 إطار. (الجريدة الرسمية رقم 41 بتاريخ 1 ماي 1967 : 550)

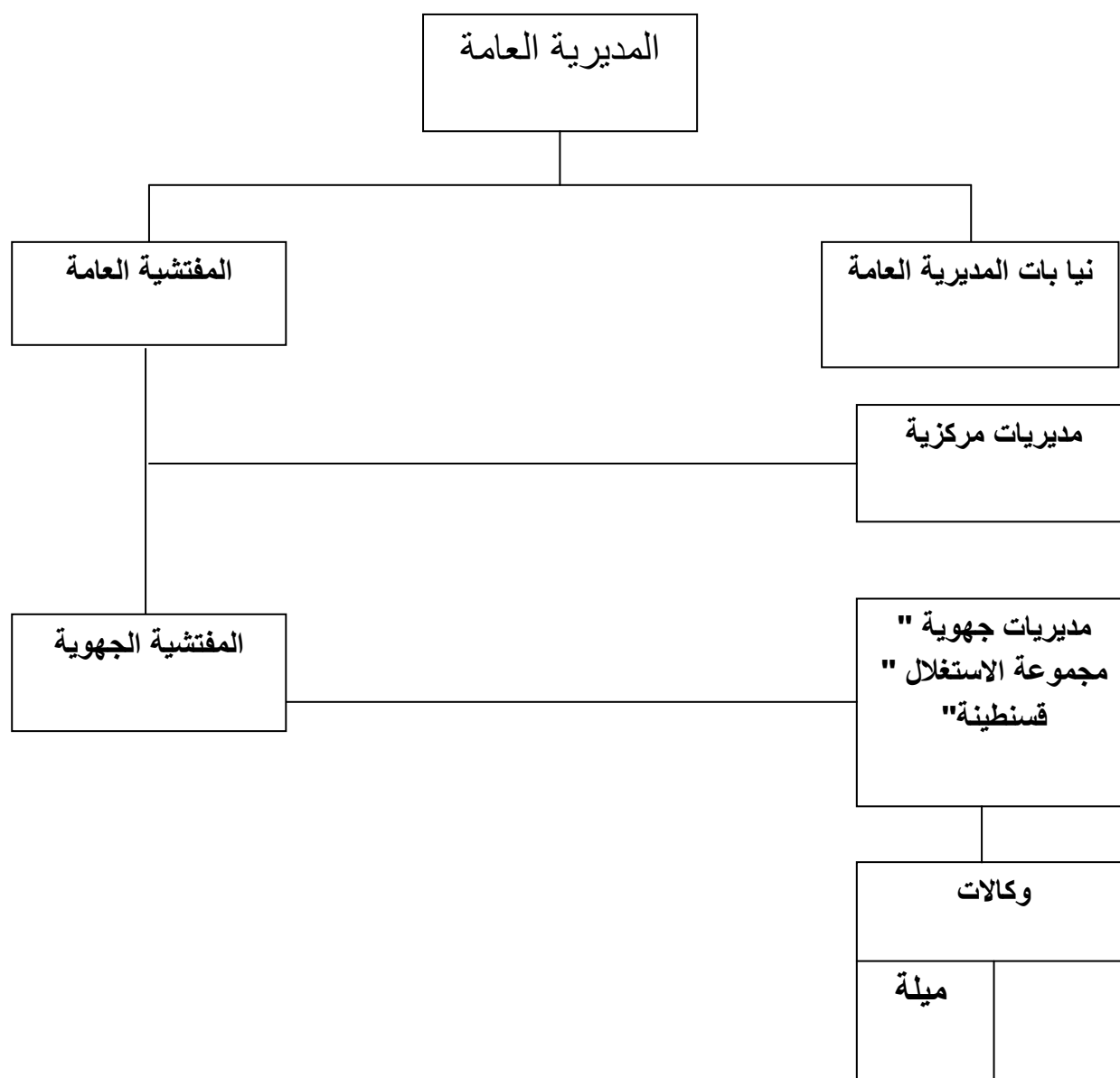
أصبحت 125 وكالة بنكية مؤطرة من طرف 15 مجموعة استغلال، وكان القرض الشعبي الجزائري يقوم بتمويل مجموعة من القطاعات المتمثلة في الصناعات التقليدية، السياحة، الصيد البحري وغيرها، ويساهم في تطوير و ترقية الاستثمارات إلى غاية " 1984 " ، حيث انبثق عنه بنك التنمية المحلية " BDL " ، بدأ نشاطه رسميا سنة " 1985 " الذي أوكلت له بعض المهام التي تخص القرض الشعبي الجزائري " CPA " الذي يعتبر كغيره من البنوك التجارية مساهمًا للتطورات و التغيرات الاقتصادية التي عرفت الجزائر خاصة في ظل المنافسة الحرة و حرية السوق.

يهدف القرض الشعبي الجزائري إلى ترقية تمويل التجارة الوطنية بفضل سياسة تجارية نشطة اتجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و قطاع الأشغال العمومية، والتجارة و التوزيع، الصحة والدواء، السياحة والفندقة، الحرف، و وسائل الإعلام وغيرها، وفي ظل التغيرات التي تحدث على مستوى المحيط

الاقتصادي يسعى القرض الشعبي الجزائري إلى القيام بمهام عديدة لكسب ثقة الزبائن و المتعاملين الاقتصاديين و تتمثل هذه المهام في:

- تقديم الإعانات المالية لأصحاب الحرف الحرة؛
 - التكليف بإجراء عمليات القرض لقاء الرهون الحيازية؛
 - القيام بجميع العمليات البنكية و منح القروض بمختلف أشكالها؛
 - القيام بجميع عمليات خزينة الدولة لتسيير الأموال المتوفرة و إعادة استعمالها؛
 - تسليم الودائع و القيام بجميع العمليات البنكية للأشخاص الطبيعيين و المعنويين و التعاونيات غير الفلاحية؛
 - منح القروض و السلفيات على السندات العمومية الصادرة عن الدولة أو المضمونة منها أو الالتزام بها و القيام بالخدمة المالية لهذه السندات.
- يمارس القرض الشعبي الجزائري الرقابة التقنية و المالية لهيئات الضمان التعاوني التي يخصصها له بالالتزام بالضمانات لتشجيع المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و مؤسسات الصناعة التقليدية و الفنادق و السياحة.

الشكل: 1-3 الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري



المصدر : من الإعداد الخاص حسب مقابلة الطالب مع المسؤول القرض يوم 14 /02 /2011.*

المطلب الثاني: تقديم وكالة ميلة رقم "333"

لقد قام القرض الشعبي الجزائري في سنة "1984" بفتح وكالة جديدة مقرها « حي لخضر بن قربة رقم "333" ميلة، وهي وكالة من الرتبة الثانية تابعة لمجموعة استغلال قسنطينة رقم "834" مثل: وكالة كل من قسنطينة "301"، فيلالي "331"، سيدي مبروك "334"، بانوراميك "352" أم البواقي "317" عين مليلة "335"، عين البيضاء "354"، الميلية "362".

في البداية كان مقرها « حي "300" مسكن» ونظرا لتوسيع نشاطها وازدياد عدد زبائنها أدى بالوكالة إلى تغيير المكان عملها و الانتقال إلى مقر جديد سنة 1994 بحي لخضر بن قربة وقد قامت الوكالة بفتح فرع لها على مستوى دائرة شلغوم العيد في " أكتوبر 2006 " وذلك لضمان التغطية الشاملة من جهة وتلبية حاجات الزبائن من جهة أخرى.

يشرف على وكالة ميلة مدير كمسؤول أول، وتتمثل مهمته في السهر على السير الحسن للوكالة في جميع مجالات الاستغلال، واتخاذ القرارات المتعلقة بتسيير الوكالة و يساعده مساعد يسمى " نائب المدير" وتنحصر مهام هذا الأخير في استقبال الزبائن وجلبهم والعمل على تسهيل وتلبية رغباتهم، كما انه ينوب المدير في تسيير الوكالة في حالة غيابه، بالإضافة إلى عدد المسؤولين العاملين بالبنك كل حسب رتبته ووظيفته.

يعتبر القرض الشعبي الجزائري سواء شبابيك الاستغلال أو مجموعة الاستغلال ببنوك تجارية، حيث تتدخل في أسواق الوساطة البنكية والمالية، ومن هذا المنطلق نتطرق إلى أعمال الوكالة بحيث نقوم بمعالجة العمليات البنكية والمالية، وعلى وجه الخصوص استقبال ودائع الجمهور، ومنح القروض بمختلف أشكالها وتعبئة القروض و مجموع الخدمات البنكية المقدمة من طرف القرض الشعبي الجزائري وكالة ميلة "333"، وقد عرفت تطورا خلال السنوات الأخيرة من خلال الأنشطة النقدية التي أدخلت سنة " 1990 ".

المطلب الثالث: مصالح القرض الشعبي الجزائري

باعتبار البنك مؤسسة كغيره من المؤسسات فهو هيكل تنظيمي يتمثل في مجموعة من المصالح وعددها خمسة وكل مصلحة لها دورها الخاص و الفعال، ومن بين المصالح الرئيسية للبنك نجد: مصلحة الصندوق، مصلحة التجارة الخارجية، مصلحة المراقبة، المصلحة القانونية و مصلحة القرض حيث فيما يلي عرضها:

1- مصلحة الصندوق: تعتبر من المصالح التي تهتم بجميع العمليات مع الزبائن، سواءً كانت عمليات سحب أم إيداع، و هذه الأخيرة تكون بنوعها إما مباشرة أو غير مباشرة " عن طريق الفاكس " و يشترط على الزبون أن يكون لديه حساب جاري بنكي ، إذا كان خاص بالتجارة أو حساب الصكوك بالنسبة لغير التجار، كما تقوم بمعالجة العمليات بالعملة الصعبة " التحويلات "؛

2- مصلحة التجارة الخارجية: تقوم هذه المصلحة بعمليات الاستيراد والتصدير والتي تكون بالعملة الأجنبية، كما تقوم بدراسة الملفات الخاصة بالتجارة الخارجية مع تحديد أهميتها، تتكفل بالتحويلات من البنوك التجارية، البنوك الوطنية؛

3- مصلحة المراقبة: تقوم هذه المصلحة بمراقبة جميع العمليات التي تقوم بها المصالح الأخرى للبنك مراقبة داخلية؛

4- المصلحة القانونية: تقوم هذه المصلحة بعملية مراجعة أو عملية تفحص العمليات " زبائن أو حسابات " و تطبيق الأوامر القانونية و متابعة تسديدات القروض من طرف المستفيدين، كذلك المتابعة القضائية في حالة حدوث مشكل ما بين البنك و الزبون مثلاً: كحالة عدم التسديد؛

5- مصلحة القروض: تعتبر من أهم المصالح في الوكالة لأن لها مردودية مالية عالية من جرّاء منحها للقروض مقارنة مع باقي المصالح، و لمعرفة نوع القرض المراد تحصيله و يأتي من خلال:

- اللقاء الأول.

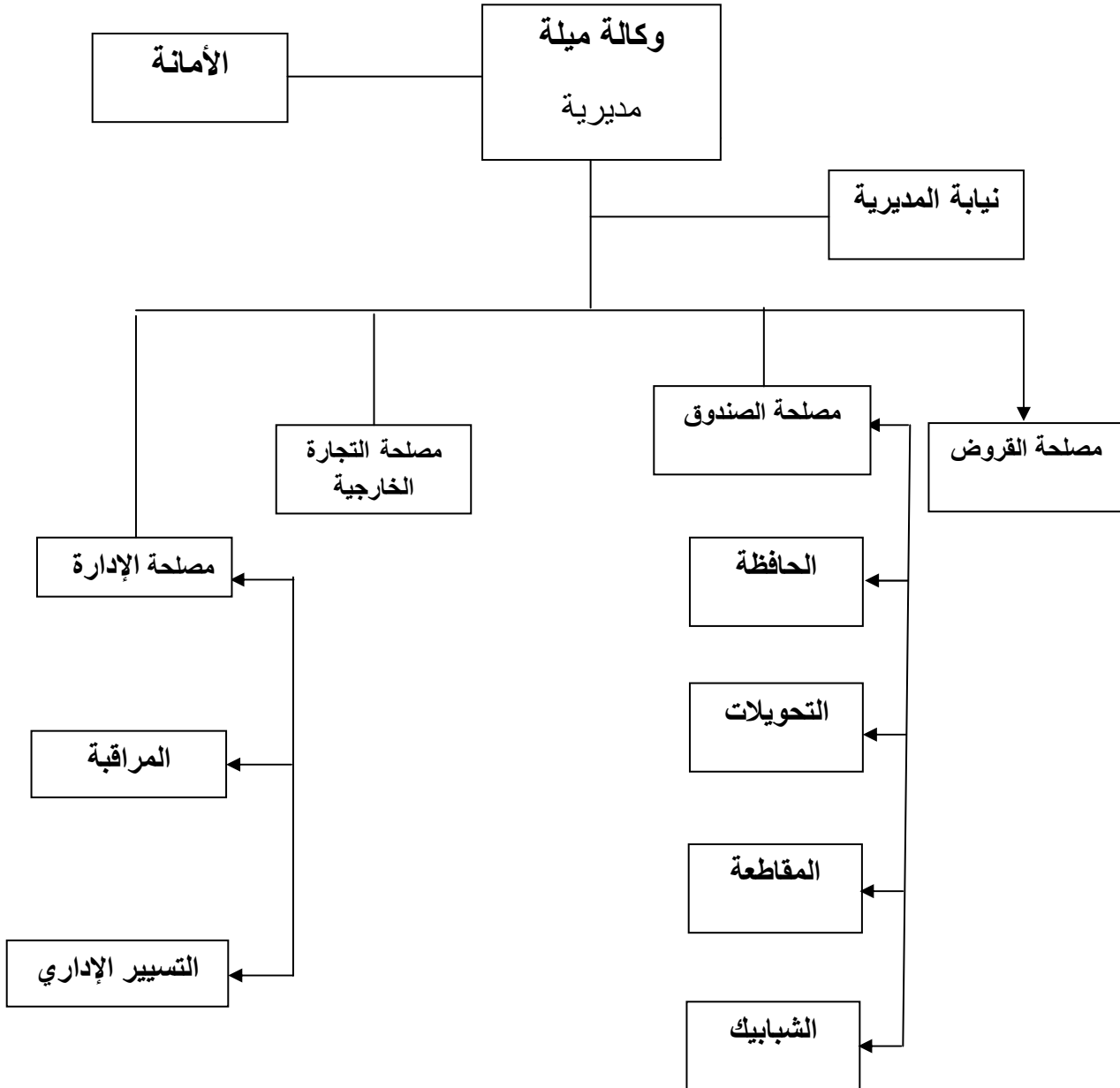
- معرفة نوع القرض و الغرض منه .

- جلب عدد أكبر من المعلومات الخاصة بالمشروع .

عند معرفة نوع القرض يقوم الموظف بطلب الوثائق الخاصة بالمقترض وذلك بملأ وثيقة تسمى "INTER 36" و تتضمن هذه الوثيقة جميع المعلومات الخاصة بالمقترض: اسمه ، مهنته ، رقم حسابه ، و تتضمن كذلك طريقة و كيفية تحويل الميزانيات المحاسبية إلى ميزانيات مالية عن طريق جداول بالسنة الماضية أو الجارية التقديرية، كما تبين المبلغ المطلوب للقرض و أسباب اللجوء للقرض والضمانات التي يقدمها الزبون للبنك في حالة عدم قدرته على السداد "عقارات و غيرها".

في الأخير يعطي المكلف بالدراسات رأيه في هذا القرض، ثم يرسل ملف القرض إلى رئيس المصلحة ثم إلى مدير الوكالة، و بعدها يحول الملف إلى اللجنة الخاصة بدراسة ملفات القروض المتواجدة بمجموعة الاستغلال قسنطينة " 834 " التي تعطي موافقتها على منح القرض للزبون أولاً، و بعد الموافقة تأتي مهمة المكلف بالدراسات بمصلحة القروض بمتابعة منح القرض و القيام بعملية التحصيل عند وقت الاستحقاق.

الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري وكالة ميلة " CPA 333 "



المصدر : من الإعداد الخاص حسب مقابلة مع مسؤول القرض يوم 2011/02/14

المبحث الثاني: نشاطات و موارد استخدامات الوكالة

نتيجة نشاطه و عمله يسعى القرض الشعبي الجزائري إلى تعظيم الربح من خلال الاستخدام الأمثل للموارد التي يحصل عليها من مصادر مختلفة، و من أجل ذلك فهو يسعى إلى استقطاب أكبر قدر ممكن من المدخرات، والبحث عن أحسن الفرص التي تحقق لــــه الربحية و الضمان مع مراعاة ما يلزمه من سيولة.

المطلب الأول: أهم نشاطات وكالة القرض الشعبي الجزائري "333"

بما أن وكالة ميلة من الصنف الثاني، فهي تقدم قروض قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل وأهمها :

- **قبول الودائع :** تتمثل في أهم النشاطات و الخدمات التي يقوم بها البنك، حيث يقبل الودائع من أصحابها وتعتبر دينا بذمة البنك و تنقل ملكيتها من فرد إلى آخر عن طريق السحب عليها باستعمال الشيكات، و قد تكون هذه الودائع بشكل نقود تعود ملكيتها للبنك و يتصرف فيها كما يشاء أو قيماً منقولة تكون ملكا للزبون يديرها البنك و تكمن أهمية هذه الودائع في أنها تمثل الجانب الأكبر من رأس مال البنك؛
- **قروض بالتوقيع :** يلتزم البنك فيها بدفع مبلغ من النقود في الجهة التي يتعامل معها زبونه بدلا منه حيث يتعهد البنك بضمان زبونه بتوقيع وثيقة تدعى " **caution** "، و بهذا يكون البنك قدم خدمة لزبونه بأنه جنبه تجميد أمواله كضمان لأعماله المقدمة للمتعاملين معه في حالة عدم المطابقة للمواصفات أو التقصير؛

- **تسييلات على البضائع:** هي تلك القروض التي يكون ضمانها بضاعة؛
- **تسليف لقاء الرهن:** هو ذلك القرض الذي يمكن أن يحصل عليه الزبون مقابل رهنه للأوراق التجارية التي بحوزته؛

- **تسهيلات الصندوق:** هي تلك التسهيلات التي تمنحها البنوك لمتعاملها بغية إعطائها مرونة أكبر في نشاطهم أو العجز في خزينة المؤسسة؛

- **التوطين:** هو عبارة عن ورقة تجارية تحدد اسم البنك و رقم حسابه الجاري و فيه يتم تسديد قيمتها؛
- **السحب على المكشوف:** هو مبلغ يسمح للبنك لزبونه بسحبه مما يزيد على رصيد حسابه الجاري " رصيد مدين " على أن يفرض البنك على الزبون فائدة تتناسب والفترة التي خلالها سحب مبالغ مالية تفوق رصيده الدائن و يوقف البنك حساب الفائدة بمجرد رجوع الحساب إلى حالته الطبيعية من مدين إلى دائن؛

- **الخصم:** يقوم البنك التجاري بخصم الأوراق التجارية و يحصل مقابل ذلك على عمولة تسمى " سعر الخصم " .

المطلب الثاني: موارد الوكالة " 333 "

تتمثل موارد الوكالة في مختلف الحسابات و أنواعها:

- **الحسابات الجارية :** هي عبارة عن شيكات بحيث لا يستطيع سحب إلا ما هو موجود و قد يكون رصيده مدينا و يخصم المعاملات التجارية و المالية ، حيث لا تفرض على الزبون أية فوائد و توجد حسابات تقدم إلى المؤسسات العمومية الأخرى " مؤسسات خاصة " ؛
- **حسابات الشيكات الخاصة :** تعد من بين وسائل الدفع الأكثر انتشارا ، و هي عبارة عن أمر مكتوب من زبون لديه حساب جاري خاص بالبنك " الساحب " يطلب فيه من البنك " المسحوب عليه " تسديد المبلغ المدون للزبون " المستفيد " ؛
- **حسابات الأجل :** هذا النوع من الحسابات لا يجوز السحب منه إلا بعد حلول ميعاد الاستحقاق و تدفع عليه فوائد حسب مدة الإيداع و لا تقل مدة استحقاقها عن شهر واحد، يعطي الزبون سند يثبت حقه و يدون في هذا السند اسم صاحب الوديعة ، مبلغها و توجد نوعان من الحسابات للقطاع الخاص و القطاع العام؛
- **أذونات الخزينة :** هي عبارة عن سند قصيرة الأجل يصدر عن الخزينة العامة حيث تتعهد فيها تسديد قيمتها بعد فترة قصيرة لا تتجاوز تسعين يوما، تحتفظ البنوك التجارية بجزء كبير من احتياطاتها الإجبارية والاختيارية في شكل أذونات الخزينة خاصة إذا كانت قوانين و تعليمات البنك المركزي تسمح بذلك، وعليه هي إثبات من قبل البنك يدين اتجاه الزبائن ؛
- **حسابات مختصة في السكن :** يمنح للزبون قروض من البنك بهدف بناء أو توسيع مسكن بشروط ميسرة مقارنة بغير الزبائن؛
- **حسابات الادخار:** تتمثل في دفاتر التوفير .

المطلب الثالث: استخدامات الوكالة " 333 "

تتمثل استخدامات وكالة ميلة " 333 " في القروض بصفة عامة و هي:

- **قروض قصيرة الأجل :** هي المبلغ الذي يقدمه البنك للزبون بشرط أن يتلقى فائدة سنوية أو نصف سنوية متفق عليها في عقد القرض " عقد الاتفاق " بالإضافة إلى إعادة المبلغ الأصلي للقرض في نهاية المدة التي لا تتعدى السنتين و هي وديعة جارية تتلاءم من حيث طبيعتها و مدتها مع العمليات التي يقوم بها طالبوا هذه القروض و ذلك من اجل مواجهة أزمة نقص السيولة إلى قروض خاصة و قروض عامة ؛
- **تسيقات مضمونة قصيرة الأجل :** تمنح لتمويل المواد الأساسية و تكون مقابل الضمان و تتطلب أموالاً ضخمة ؛
- **قروض الاستثمار متوسطة الأجل:** هي قروض موجهة لتمويل الاستثمارات التي لا تقل مدتها عن السنتين و لا تزيد مدتها عن سبع سنوات تدفع لتلبية احتياجات المؤسسة و الأفراد لرؤوس الأموال؛
- **قروض العقارية:** تقديم قرض لاقتناء قطعة ارض أو مسكن لزبون من طرف البنك ؛
- **قروض استهلاكية:** تقديم قرض لشراء سيارة مثلاً من طرف البنك مقابل فائدة.

المبحث الثالث: دراسة طلب قرض استثماري

كما سبق أن اشرنا بأن عملية تقديم القروض تعتبر من أهم العمليات في البنوك التجارية التي تمثل في الوقت ذاته أهم استخدامات البنوك لموارده المالية المتاحة ، لذلك فان تقديم أي قرض مهما كانت طبيعته ومهما كان نوعه لأي متعامل اقتصادي سواء كان فرداً أو مؤسسة ينبغي أن يتم عن طريق وثائق معينة تشكل ملف القرض، وهذا وفقاً لمبادئ المتعارف عليها لدى الهيئات البنكية ، وهذا بناءً على عقد يتضمن شروط معينة لإتمام عملية منح القرض، وفي هذا المبحث سنتطرق إلى دراسة حالة قرض استثماري قدّم إلى متعامل تقدم بطلب كتابي إلى القرض الشعبي بغرض الحصول على قرض متوسط المدى لتغطية احتياجاته خلال فترة مدتها خمس سنوات في إطار إنشاء نشاط استثماري " يتمثل في المنتجات المصنعة من الخرسانة أو من الجبس ".

المطلب الأول: مكونات طلب قرض استثماري

لتقديم صورة أوضح عن كيفية دراسة المشاريع وتقديم القروض اقترحنا من بنك القرض الشعبي الجزائري، وأخذنا حالة من أجل الدراسة تتمثل في تجهيز مؤسسة " إنشاء مواد البناء " حيث تقدم صاحبها لدى البنك التجاري من أجل طلب قرض استثماري لتمويل نشاطه ومن أجل الحصول على هذا القرض فهو ملزم بتقديم ملف يشمل الوثائق التالية :

- طلب خطي يشرح نوع القرض المطلوب ، المبلغ والهدف منه { الملحق رقم (01) } ؛ (مذكرة إرسال بدون رقم تاريخ 2005/09/14 من وكالة ميله "333" إلى مصلحة القروض بمجمع الاستقلال لقسنطينة)
- الوثيقة الجبائية *extrait de rôle* " شهادة عدم الخضوع للضريبة " { الملحق رقم (02) } ؛
- نسخة من السجل التجاري { الملحق رقم (03) } ؛
- شهادة النشاط ؛
- الوثائق "cnas, casnos" تسوية وضعية الانخراط في الصندوق الاجتماعي للأجراء وغير الأجراء { الملحق رقم (04) } ؛
- الميزانيات المحاسبية التقديرية { الملحق رقم (05) } ؛
- الميزانية المحاسبية بثلاث سنوات { الملحق رقم (06) } ؛
- جدول حسابات النتائج { الملحق رقم (07) } ؛
- الميزانية الافتتاحية { الملحق رقم (08) } ؛
- وثيقة المعاينة ؛
- مقرر منح المزايا للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار { الملحق رقم (09) } ؛
- مسندات أخرى .

المطلب الثاني : استعلامات عن طلب القرض الاستثماري

من خلال مقابلة الزبون شخصيا وكذلك متابعة الوثائق والتأكد من صحتها وزيارة موقع نشاطه وهذا ما يسمى بالدراسة الميدانية، إلا أنه يبقى غير كافٍ لتكوين فكرة معمقة عن الزبون والعملية موضوع التمويل ، ولن يأتي ذلك إلا من خلال جمع المزيد من المعلومات من مصادر مختلفة وهذا ما يعرف بالاستعلامات البنكية التي تلعب دوراً هاماً في صناعة القرار الائتماني.

بعد الدراسة الميدانية والقرار المبدئي لملفات القروض ورصد بيانات ومعلومات عن الزبون قبل الاستعلامات حيث تعد بمثابة وحدة استطلاع خارجية، أو أن تكون هناك خطوط اتصال فعالة وفهم مشترك لعمل كل الأطراف، فمصدر الاستعلام يتقدم بها الزبون منها ما هو داخل البنك كالأمن والائتمان ومنها ما هو مصادر خارجية يقوم بها مندوب البنك يستفسر عن وضع و ظروف الزبون من حيث مدى انتظامه في الوفاء بالتزامه اتجاه الغير، و وضعيته اتجاه مصلحتي الضرائب والضمان الاجتماعي من خلال تلك الاستعلامات توصل المكلف بالدراسات بجمع البيانات التالية:

(المصدر : مقرر منح المزايا رقم 0052 / 25 / 2005 المؤرخ في : 02 / 07 / 2005)

1) التعريف بالزبون: هو شخص يبلغ من العمر 52 سنة، بدأ في ممارسة نشاطه في جويلية 2007 وهو يعتبر متعامل جديد مع البنك من خلال نشاطه التجاري الذي يمارسه لأول مرة، المتمثل في إنشاء مواد البناء، فهو يقدم خدمة كبيرة للزبائن ويساعد في التنمية المحلية حيث يوفر 12 منصب شغل، وصل رأسمال الذي بدأ في سنة 2007 المعطى لتمويل المشروع قدرت قيمته الإجمالية 50.677.000 دج إما قيمته بالعملة الصعبة 34.256.000 دج وقيمته بالدينار 16.421.000 دج.

2) الموقع: منطقة النشاط التجاري رقم 63 الجزء ج "البلدية فرجيوة 43002 الولاية ميلة.

* الضمانات المقدمة: تتمثل فيما يلي:

- رهن رسمي للأرض و البناية المشيدة علماً أنه رهن من الدرجة الأولى؛

- رهن حيازي للعتاد من الدرجة الأولى؛

- رهن شاحنة؛

- التأمين ضد جميع الأخطار.

(3) الهدف من القرض: الغرض من القرض هو استثمار مبلغ قصد الإنتاج الصناعي للمنتوجات المصنعة من الخرسانة أو من الجبس.

المطلب الثالث: الدراسة البنكية لملف طلب قرض

قام المكلف على مستوى الوكالة البنكية بتسجيل طلب ملف القرض، و التأكد من توفر جميع المعلومات و البيانات الضرورية التي تمكنه من إعداد تقرير دراسة طلب القرض المعني، في الوقت ذاته تمكنه من اتخاذ القرار المناسب بشأن هذا الطلب و قد تمت دراسته من خلال ما يلي:

1 - الدراسة الاقتصادية: تتمثل في دراسة القدرة الاقتصادية للمشروع فبعد المعاينة الميدانية لموقع المشروع تبين أنه يحتل موقع جيد، و يقدم خدمة كبيرة للأفراد و هي موجهة لتغطية حاجات السوق المحلية، ونشاط المشروع يحقق مردودية عالية .

2 - الدراسة المالية: من هذه الناحية يجب على البنك تحليل الوضعية المالية للزبون و معرفة مدى توازن الهيكل المالي لمؤسسته، وهذا من خلال الوثائق المالية والمحاسبية المتمثلة في الميزانيات التقديرية باعتبار المؤسسة جديدة و قام المكلف بالدراسات بتحويل الميزانيات المحاسبية و التقديرية المقدمة من قبل الزبون إلى ميزانية مالية بإتباع المعرفة في التحليل و باستعمال وسائل التحليل المالي " رأس المال العامل ، احتياجات رأس المال العامل " وهذا من أجل دراسة الوضعية المالية للمؤسسة، هذا بالإضافة إلى تحليل جدول حسابات النتائج من شأنها أن تعطي للبنك فكرة واضحة عن استقلاله المالي و قدرته على الوفاء بالتزاماته و مردوديته و ربحيته، ثم يقوم بدراسة جملة من المؤشرات والنسب المالية المحاسبية التابعة للزبون " بطلب القرض" إلا أن هذه الدراسة قد تمت بطريقة آلية " عن طريق برنامج الإعلام الآلي".

3- دراسة الضمانات و تحليل المخاطر:

إن الضمانات المقدمة جيدة و كافية لتغطية حجم القرض المطلوب، كما أن الزبون المتعامل جيد مع البنك وان له القدرة على الوفاء بالتزاماته المستحقة فضلا على أن القرض المطلوب لمدة متوسطة المدى من الزمن سيستخدم لإنشاء مواد البناء لذلك، فان المخاطرة المرتبطة بهذا النوع من القرض محدودة سواء من حيث عدم القدرة على التسديد أو تجميد الأموال.

المطلب الرابع : اتخاذ القرار

يتم اتخاذ القرار من خلال:

* إبداء رأي المسؤولين في الوكالة:

بناء على الدراسة التي أجريت لملف طلب القرض و نتائج الدراسة المالية، وتحليل المخاطر و دراسة الضمانات، قام كل من المكلف بالدراسات و مدير الوكالة و نائب المدير بإبداء رأيهم حول منح القرض الذي يعتبر قرض استثماري متوسط المدى مخصص لشراء العتاد، وبناء على سمعة الزبون اتجاه البنك اقترح قبول منح القرض الاستثماري له بقيمة " عشرون مليون و مائتي ألف دينار جزائري "20.200.000.00"

شرط تقديم الضمانات التالية:

- رهن رسمي للأرض و البناية المشيدة من الدرجة الأولى ،
- رهن حيادي للعتاد من الدرجة الأولى ،
- رهن شاحنة ،
- التأمين ضد جميع الأخطار .

الميزانية المالية المفصلة

N3	N2	N1	الخصوم	N3	N2	N1	الأصول
37870	37870	37870	رأس المال الاجتماعي	1202	1202	1202	قتم معنوية
20783	12820	2716	نتائج رهن التخصيص	18000	18000	18000	أراضي و بنايات
10602	10679	10104	نتيجة السنة المالية	41877	41877	41877	معدات و أدوات
10602	61369	50690	الأموال الخاصة	31752	31752	31752	معدات النقل
20707	27610	34512	ديون الاستثمار	(16558)	(11038)	(5519)	الاهتلاك المتراكم
7915	-	-	ديون اتجاه الشركاء	76273	81793	87312	مجموع الأصول الثابتة
25622	27610	34512	ديون طويلة الأجل	967	3060	7689	بضاعة و مواد و لوازم
94877	88979	852021	مجموع الأصول الدائمة	1800	2052	2000	منتجات تامة
31752	31752	31752	ديون الفصل الأخير	47588	33826	19953	النقدية
				50355	38938	29642	مجموع الأصول المتداولة
126628	120731	116954	الخصوم	126628	12073	116954	الأصول

المصدر: مذكرة إرسال بدون رقم بتاريخ 09/14/2005 من وكالة ميلة رقم "333" إلى مصلحة القروض بمجمع الاستقلال بقسنطينة

الميزانية المالية المختصرة

N3	N2	N1	الخصوم	N3	N2	N1	الأصول
94877	88979	85202	الأموال الدائمة	76273	81793	87312	الأصول الثابتة
31752	31752	31752	ديون قصيرة الأجل	50355	38938	29642	الأصول المتداولة
126628	120731	116954	مجموع الخصوم	126628	120731	116954	مجموع الأصول

بالاعتماد على الميزانية المحاسبية و الميزانية المالية قمنا بحساب جملة من المؤشرات و النسب المالية التالية:

1- حساب رأس المال العامل:

رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

حسب الجهة العليا:

البيانات / السنوات	N1	N2	N3
الأموال الدائمة	85202	88979	94877
الأموال الثابتة	87312	81793	76273
رأس المال العامل	- 2110	7186	18604

2- حساب رأس المال العامل:

رأس المال العامل = الأصول المتداولة – ديون قصيرة الأجل

حسب الجهة السفلى:

البيانات / السنوات	N1	N2	N3
الأصول المتداولة	29642	38938	50355
ديون قصيرة الأجل	31752	31752	31752
رأس المال العامل	- 2110	7186	18604

التعليق:

نلاحظ أن رأس المال العامل في السنة الأولى سالب في كلتا الحالتين، أما في السنتين الثانية و الثالثة فأصبح موجب في كلتا الحالتين و هناك ارتفاع مستمر في قيمة رأس المال العامل، هذا ما يفسر أن الأصول الدائمة ستغطي الأصول الثابتة.

3- احتياجات رأس المال العامل:

الاحتياج من رأس المال العامل = (الأصول المتداولة - نقديات) - (ديون قصيرة الأجل - التسبيقات البنكية)

N3	N2	N1	البيانات / السنوات
50355	38938	29642	الأصول المتداولة
47588	33826	19953	التقديرات
31752	31752	31752	ديون قصيرة الأجل
00	00	00	التسبيقات البنكية
- 28985	- 26640	-22063	احتياج رأس المال

التعليق:

نلاحظ أن احتياج رأس المال العامل سالب خلال الثلاث سنوات ،و بالتالي صاحب المشروع يحتاج إلى تمويل المخزون عن طريق القروض القصيرة الأجل لا يموله من الموارد المالية الدائمة.

4- الخزينة الصافية:

الخزينة الصافية = رأس المال العامل - الاحتياجات من رأس المال العامل

N3	N2	N1	البيانات / السنوات
18604	7186	(2110)	رأس المال العامل
(28985)	(26640)	(22063)	احتياجات من رأس المال العامل
47589	39826	19953	الخزينة الصافية

التعليق:

نلاحظ أن الخزينة موجبة خلال ثلاث سنوات، مما يعني أن التوازن المالي قصير الأجل محقق في هذا المشروع.

5- نسبة التمويل الذاتي:

نسبة التمويل الذاتي = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

N3	N2	N1	البيانات / السنوات
69255	61369	50690	الأموال الخاصة
76273	81793	87312	الأصول الثابتة
0.90	0.75	0.58	نسبة التمويل الذاتي

التعليق:

نلاحظ أن نسبة التمويل الذاتي في تزايد مستمر من خلال السنوات الثلاثة، و ذلك أن صاحب المشروع قادر على تمويل أصوله الثابتة من أمواله الخاصة.

6- نسبة التمويل الدائم:

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة

البيانات / السنوات	N1	N2	N3
الأموال الدائمة	85202	88979	94877
الأصول الثابتة	87312	81793	76273
نسبة التمويل الدائم	0.97	1.08	1.24

التعليق:

نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم في تزايد مستمر من سنة لأخرى ، ذلك ما يعني أن صاحب المشروع قادر على تغطية أصوله الثابتة من أمواله الدائمة.

7- نسبة السيولة العامة:

نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / القصيرة الأجل

البيانات / السنوات	N1	N2	N3
الأصول المتداولة	29642	38938	50355
ديون قصيرة الأجل	31752	31752	31752
نسبة السيولة العامة	0.93	1.22	1.58

التعليق:

نلاحظ أن نسبة السيولة العامة في تزايد مستمر، و تكون في السنة الثانية والثالثة أكبر من الواحد مما يفسر أن المؤسسة قادرة على تسديد التزاماتها القصيرة الأجل.

8- نسبة الاستقلالية المالية:

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / الأموال الدائمة

البيانات / السنوات	N1	N2	N3
الأموال الخاصة	50690	61369	69255
الأموال الدائمة	85202	88979	94877
نسبة الاستقلالية المالية	0.59	0.68	0.72

9- نسبة قابلية السداد:

نسبة قابلية السداد = $\frac{\text{الديون}}{\text{الأصول}}$

البيانات / السنوات	N1	N2	N3
$\frac{\text{الديون}}{\text{الأصول}}$	100776	86972	82996
$\frac{\text{الأصول}}{\text{الديون}}$	116954	120731	126628
نسبة قابلية السداد	0.86	0.72	0.65

التعليق:

نلاحظ أن نسبة قابلية السداد في تناقص مستمرة و هذه النسبة تبين مدى ضمان ديون الغير.

10- نسبة المر دودية المالية

نسبة المر دودية المالية = نتيجة الدورة الصافية / الأموال الخاصة X 100

البيانات / السنوات	N1	N2	N3
نتيجة الدورة الصافية	10104	10679	10602
الأموال الخاصة	50690	61369	69255
نسبة المر دودية المالية	0.19	0.17	0.15

التعليق:

نلاحظ أن نسبة المر دودية المالية في انخفاض مستمر وهذا راجع إلى الزيادة في رأس المال بنسبة أكبر من نتيجة الدورة الصافية.

القرار النهائي :

قام المكلف بالدراسات بوكالة ميلة بتسجيل ملف قرض و إرساله إلى مصلحة القروض بالمديرية الجهوية بقسنطينة ، حيث قامت اللجنة بدراسة ملف القرض وتم إعداد التصريح " التصريح للقرض "بناء على البيانات التالية:

- اسم ولقب طالب القرض؛

- تاريخ طلب القرض؛

- نوع القرض المطلوب؛

- مدة القرض؛

- مجال استخدام القرض؛

- شروط منحة "طريقة صرف القرض، معدل الفائدة المستعملة"؛

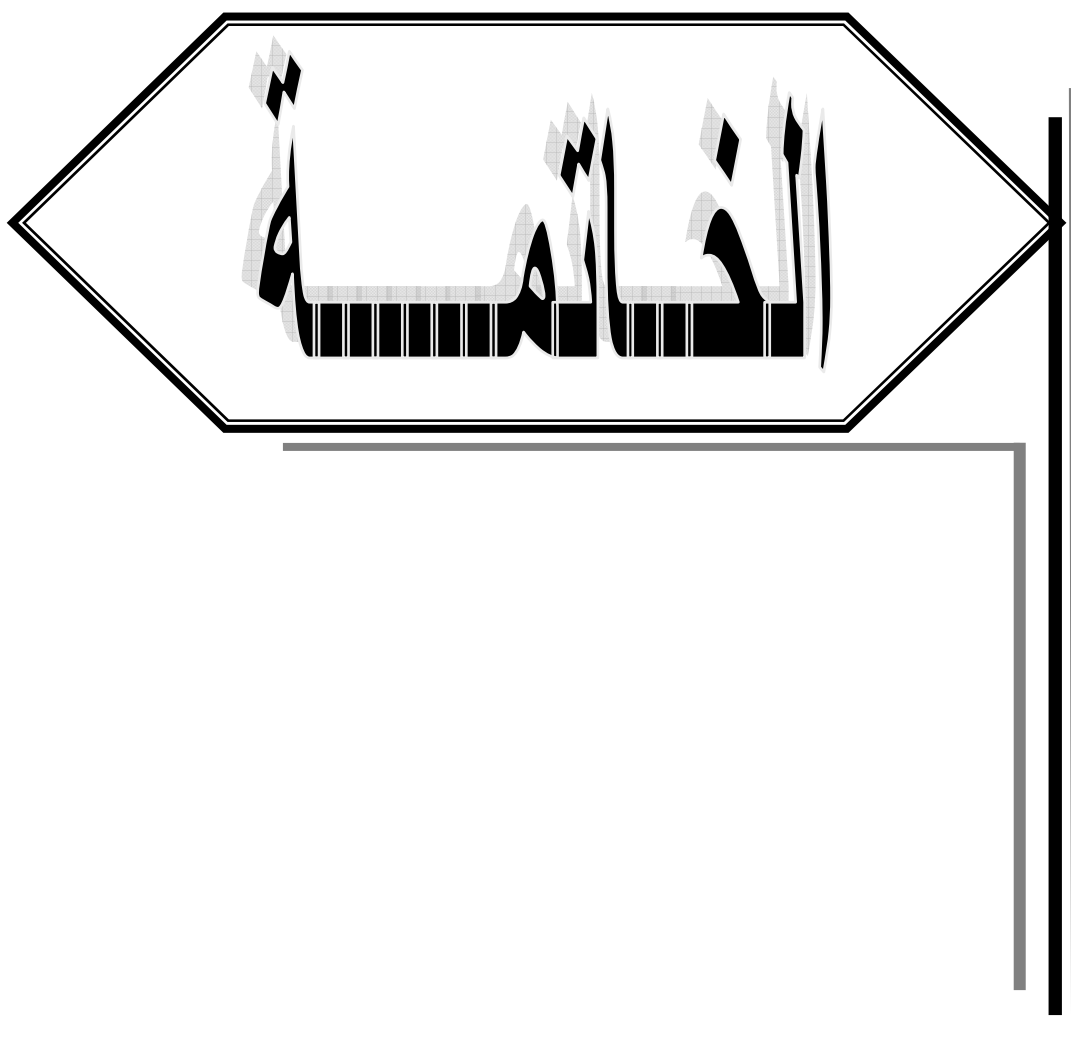
- نوع الضمانات المطلوبة ؛

- بعد ذلك ترسل مجموعة الأشغال بقسنطينة التصريح، بالقرض إلى الوكالة " ميلة "333" والتي بدورها تقوم بتبليغ القرار النهائي للزبون ومطالبته بإحضار الضمانات المطلوبة .(اتفاقية القرض) { الملحق رقم (10) } .

خلاصة الفصل التطبيقي :

بعد دراستنا للفصل التطبيقي اتضح لنا الأهمية الكبيرة في تمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية عن طريق منح القروض المختلفة والتي تساهم بالنهوض باقتصاد الدولة ، هذه البنوك التي وضعت لها سياسة تمكنها من زيادة الأرباح واستخدام أفضل لمواردها .

على هذا الأساس تقوم البنوك التجارية باتخاذ الاحتياطات اللازمة لتفادي الوقوع في مشاكل ، هذه الاحتياطات تمثلت في استعمال وتسيير القروض في إطار قانوني وعقلاني و بالتالي ضمان استمرار هذه البنوك.



خاتمة عامة:

بعد دراسة الموضوع الذي حاولنا فيه إيضاح أهم المصادر التي تلجأ لها المؤسسة لتمويل عجزها المالي، حيث أنها تقوم بطلب قروض بنكية سواء قصيرة الأجل أو متوسطة الأجل ، كما إيضاح المخاطر التي تنجم على هذه العملية وكذا أهم المؤشرات لحسابها، والبنك يحمي نفسه من خلال الضمانات التي يطلبها، سواء كانت عينية أو شخصية

ومن هذه الدراسة استطعنا استنتاج مايلي:

- ماهية البنك التجاري الذي يعتبر من أهم وظائفه تقديم القروض التي هي أساس وجوده، و وضعنا المخاطر التي تنجم عن منح القروض و إجراءات الوقاية منها

ومن بين المخاطر :

• خطر الائتمان؛

• خطر السيولة؛

• خطر عدم السداد .

و لتفادي خطر عدم السداد يحاول البنك القيام بدراسة المشروع ووضعية صاحب المشروع وكذا طلب الضمانات؛

- انتقال البنك التجاري من الوظيفة التقليدية أي تمويل النشاط الفلاحي إلى تمويل النشاط التجاري؛

- الحكومة تضع العديد من العوائق أمام أعمال البنك، حيث أنها تفرض عليهم سياسة الدعم الفلاحي التي تعتبر خطر على البنك فهي ديون مشكوك في تحصيلها؛

- وجود لجنة متخصصة لدراسة الميزانية المالية و التقديرية لصاحب المشروع، هذه اللجنة معينة من طرف الدولة، وهذا ما يؤثر على عمل البنك، لان الدراسة مشكوك فيه والبنك يقبل قرار اللجنة، وعلى أساسها يقوم بالدراسة المالية و هذا قد يشكل خطر عليه؛

- عدم وجود تخصص في العمل وهذا ما يؤدي إلى الأشكال بين العمال وكذا خلق الصراعات؛
 - عمل البنك يحتاج إلى الانضباط و التنظيم المحكم بالعمل، وهذا غير متوفر نوعا ما في الوكالة.
- ومن خلال ما إستنتجناه يمكننا أن نقدم الاقتراحات التالية :
- الدراسة الجيدة للتحليل المالي تمكنا من معرفة المركز المالي للمؤسسة، وإمكانيات منح القرض؛
 - إدخال صيغة القرض الاجاري كنوع من القروض الموجهة للاستثمار؛
 - القيام بتكوين العمال لأجل رفع كفاءاتهم و تحسين أداءهم خاصة موظفي مصلحة القروض؛
 - توفير الخدمات البنكية بالسرعة والجودة المناسبة، وهذا لاستقطاب الزبائن ولتفادي تعطيل المشاريع؛
 - استعمال التكنولوجيا الحديثة في العمل وهذا لتحديد نسبة كل نوع من المخاطر لأخذ جميع الاحتياطات لتفادها أو معالجتها؛
 - محاولة التقليل من خطر الائتمان، وهذا عن طريق منح القروض من حدود قصوى ومحاولة تنويع و توزيع هذه القروض على مختلف القطاعات، وكذلك القيام بالمشاركة مع البنوك الأخرى لإعطاء القروض الضخمة أي توزيع وتنويع المخاطر؛
 - طلب الضمانات التي تستطيع حمايته من مختلف الأخطار وهذا حسب نوع القرض وكذا طبيعة الزبون.

قائمة المراجع:

• الكتب العربية:

- 1- الطاهر لطرش: تقنيات البنوك ديوان المطبوعات الجامعية - الطبعة الرابعة - 2005.
- 2- أنس البكري ، وليد صافي: النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق - دار المستقبل للنشر والتوزيع - الطبعة الثانية - 2009.
- 3- بخراز يعدل فريدة: تقنيات و سياسات التسيير المصرفي - ديوان المطبوعات الجامعية - الطبعة الرابعة - 2008.
- 4- حسن احمد عبد الرحيم: اقتصاديات النقود والبنوك - مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع - الطبعة الأولى - 2008/2007.
- 5- خالد أمين عبد الله ، إسماعيل إبراهيم الطراد: إدارة العمليات المصرفية المحلية الدولية - دار الوائل للنشر والتوزيع - الطبعة الأولى - 2006.
- 6- رحيم حسين: الإقتصاد المصرفي - دار البهاء الدين للنشر والتوزيع - الطبعة الأولى - 2008 .
- 7- رشاد العصاد ، رياض الحلبي: النقود والبنوك - دار الصفاء للنشر والتوزيع - عمان - الطبعة الأولى - 2010.
- 8- سامر جلدة: البنوك التجارية والتسويق المصرفي : دار أسامة للنشر والتوزيع - الطبعة الأولى - 2009.
- 9- سعيد سامي حلاق ، محمد محمود العجلوني : النقود و البنوك و المصاريف المركزية - دار اليازوري للنشر و التوزيع - 2010 .
- 10- شاكر القزويني: محاضرات في اقتصاد البنوك - ديوان المطبوعات الجامعية - الطبعة الرابعة - 2008.
- 11- عبد الإله نعمة جعفر : النظم المحاسبية للبنوك و شركات التأمين - دار المناهج للنشر والتوزيع - الطبعة الأولى - 2007.

- 12- عبد الحق بوعتروس : الوجيز في البنوك التجارية - ديوان المطبوعات الجامعية
جامعة منتوري قسنطينة - 2000.
 - 13- عبد المطلب عبد الحميد : البنوك الشاملة وعمليات إدارتها - دار الجامعة الاسكندرية
- 2000.
 - 14- علي عباس: الإدارة المالية - إثراء للنشر والتوزيع - 2008.
 - 15- فلاح حسن الحسيني ، مؤيد عبد الرحمان عبد الله الدوري : إدارة البنوك مدخل كمي
واستراتيجي معاصر- دار وائل للنشر والتوزيع الطبعة الرابعة - 2008.
 - 16- متولي عبد القادر: اقتصاديات النقود والبنوك - دار الفكر للنشر والتوزيع - الطبعة
الأولى - 2010.
 - 17- محمد عبد الفتاح الصيرفي إدارة البنوك - دار المناهج للنشر والتوزيع - عمان
الأردن - 2001.
 - 18- محمد سمير احمد: الجودة الشاملة وتحقيق الرقابة في البنوك التجارية - دار المسيرة
للنشر والتوزيع - 2009.
 - 19- محمد طاقة ، محمد الزيول ، وليد احمد صافي ، حسن عجلان: أساسيات علم
الاقتصاد (الجزئي والكلي) - إثراء للنشر والتوزيع - الطبعة الثانية - 2009 .
 - 20- محمد صالح عبد القادر: محاضرات في النقود والبنوك والنظرية النقدية - دار الفرقان
للنشر والتوزيع - 2000.
 - 21- مكرم عبد المسيح الباسي : المعاملات المصرفية والمحاسبة والاستثمار قوائم المالية -
الناشر المكتبة العصرية - 2008.
- مراجع أخرى:
- 1 - اتفاقية القرض.
 - 2 - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية - الجزائر - رقم 16.
 - 3 - الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار - الشباك الوحيد - اللامركزية لقسنطينة ، مصدر: مقرر
منح المزايا رقم 0052/0/25/2005 المؤرخ في 2005/07/2.

4 - مذكرة إرسال بدون رقم بتاريخ 2005/09/14 من وكالة ميله " 333 " إلى مصلحة
القرض بمجمع الاستغلال لقسنطينة.

5 - كزمانى هدى :2001/2000- تسيير البنوك التجارية فى دور السياسة النقدية - مذكرة
لنيل شهادة ماجستير- جامعة الجزائر.

قائمة الملاحق:

رقم الملحق	عنوان الملحق
01	طلب خطي يشرح نوع القرض المطلوب.
02	الوثيقة الجائية " شهادة عدم الخضوع للضريبة " .
03	نسخة من السجل التجاري.
04	تسوية وضعية الانخراط في الصندوق الاجتماعي للأجراء و الغير الأجراء.
05	الميزانيات المحاسبية التقديرية.
06	الميزانية المحاسبية بثلاث سنوات.
07	جدول حسابات النتائج.
08	الميزانية الافتتاحية.
09	مقرر منح المزايا للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.
10	اتفاقية القرض.

Entreprise individuelle BELIMEN TAHER /FERDJIOUA

FERDJIOUA LE 31/08/2006

Objet : ENGAGEMENT

Projet : unité de fabrication de produits en béton

A Monsieur le Directeur de CPA

Monsieur,

Suite à votre accord de financement de mon projet cité en objet et dont le montant qui m'a été accordé est de 20.000.000 DA ,soit 70% du coût de la rubrique « Equipement de production » ; Je viens par la présente vous exposer ce qui suit .

La rubrique « Equipement de production » estimée à 28.000.000 DA , financera :

- a) la machine de production pour 24.300.000 DA.
- b) 01 chariot élévateur pour 3.700.000 DA.

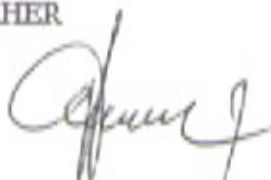
Mon apport personnel déterminé serait de 8.000.000 DA. Ce montant ne pourrait être mobilisé par mes soins immédiatement vue les énormes efforts financiers que j'ai entrepris dans la construction de l'hangar de production , en plus de cela j'ai dû acquérir 02 camions pour un coût total de 4.500.000 DA.

A cet effet et afin de me permettre d'acquérir l'unité de production dans les meilleurs délais , je m'engage Monsieur le Directeur à :

- 1) Scinder la réalisation de mon projet en 02 phases.
 - 1.1) la première portant sur l'acquisition de l'unité de production
 - 1.2) la seconde portera sur l'acquisition de chariot élévateur.
- 2) Mobiliser les fonds propres nécessaires à l'acquisition de la machine de production au cours de la première phase , soit 4.300.000 DA.
- 3) Prendre en charge sur mes propres fonds l'acquisition du chariot élévateur dans une phase ultérieure et notifier son nantissement au profit de la banque .

Recevez Monsieur le Directeur mes parfaites considérations.

BELIMEN TAHER



Serie n° 112

N.I.F. : |

Montant de la mensualité fixée en principal :

A 8 *14/04/2008*
Le Receveur des Impôts

المحلق رقم : (03)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الوطني للسجل التجاري
C.N.R.C.

مستخرج من السجل التجاري
شخص طبيعي
قيد رئيسي

تاريخ القيد 1998.08.31

رقم التسجيل 1612067198

رقم التعريف الوطني

مستخرج من القانون رقم 22-90 المؤرخ في 18 أوت 1990 المتعلق بالسجل التجاري

مقتوبات

- طبقا لأحكام المواد 26-27 و 28 من القانون رقم 22-90 المؤرخ في 18 أوت 1990 يعاقب :
- * بغرامة مالية (من 5000 إلى 40.000 دج) و / أو
 - * بإجراء سجن (من عشرة أيام إلى ستة أشهر) على :
 - عدم التسجيل في السجل التجاري
 - عدم شطب السجل التجاري في حالة إيقاف النشاط التجاري
 - تقديم تصريحات غير صحيحة أو إعطاء بيانات غير كاملة قصد التسجيل في السجل التجاري
 - تزيف أو تزوير شهادات التسجيل في السجل التجاري

لاحظة : إن التسجيل في السجل التجاري لا يعفي حامله من الالتزام بالقيام بجميع الإجراءات القانونية
منظمة للممارسة نشاطه أو نشاطاته في حالة ما إذا كان هذا خاضعا لتنظيم خاص.

31 AUG 1998

إمضاء التاجر

الرجوع إلى
المركز الوطني
السجل التجاري
بمكتب
0359297
بوجمور وهران

قطاع النشاط

النوع صناعي

رمز النشاط

نص النشاط

109.214 مؤسسة تركيب الشبكات و المراكز الكهربائية و الهاتفية

مجموع التعديل

تعديل النشاط التجاري من : مؤسسة اشغال الكهرباء الى : مؤسسة تركيب الشبكات و المراكز الكهربائية و الهاتفية

15 جوان 2000

مؤسسة تركيب الشبكات و المراكز الكهربائية و الهاتفية

مؤسسة تركيب الشبكات و المراكز الكهربائية و الهاتفية

مؤسسة تركيب الشبكات و المراكز الكهربائية و الهاتفية

مؤسسة تركيب الشبكات و المراكز الكهربائية و الهاتفية

مؤسسة تركيب الشبكات و المراكز الكهربائية و الهاتفية

مؤسسة تركيب الشبكات و المراكز الكهربائية و الهاتفية

مؤسسة تركيب الشبكات و المراكز الكهربائية و الهاتفية

مؤسسة تركيب الشبكات و المراكز الكهربائية و الهاتفية

مؤسسة تركيب الشبكات و المراكز الكهربائية و الهاتفية

مؤسسة تركيب الشبكات و المراكز الكهربائية و الهاتفية

مؤسسة تركيب الشبكات و المراكز الكهربائية و الهاتفية

مؤسسة تركيب الشبكات و المراكز الكهربائية و الهاتفية

مؤسسة تركيب الشبكات و المراكز الكهربائية و الهاتفية

مؤسسة تركيب الشبكات و المراكز الكهربائية و الهاتفية

مؤسسة تركيب الشبكات و المراكز الكهربائية و الهاتفية

مؤسسة تركيب الشبكات و المراكز الكهربائية و الهاتفية

مؤسسة تركيب الشبكات و المراكز الكهربائية و الهاتفية

مؤسسة تركيب الشبكات و المراكز الكهربائية و الهاتفية

مؤسسة تركيب الشبكات و المراكز الكهربائية و الهاتفية

مؤسسة تركيب الشبكات و المراكز الكهربائية و الهاتفية

مؤسسة تركيب الشبكات و المراكز الكهربائية و الهاتفية

اللقب
الإسم
تاريخ ومكان الإزدياد 1955.10.28 بمدينة الموريلة
الجنسية
عنوان السكن نهج طورتشي المبكي بلدية مرسية ولاية
التسمية التجارية أو اللافتة المستعملة
عنوان المحل الرئيسي شارع طورتشي المبكي بلدية مرسية
وكابة
تسمية المحل التجاري
تسمية القاعدة التجارية
تاريخ بداية النشاط 1985.09.01
عدد المحلات الثانوية
حالة التاجر الأجنبي
رقم البطاقة
صالحة من
ولاية
Nom et prénom du commerçant EELIMANE TAHAR

الصندوق الوطني
للتأمينات الاجتماعية
للعاملين الأجرام
Caisse Nationale des
Assurances Sociales des
Travailleurs Salarés

C.N.A.S.

ختم الوكالة
Cachet de l'Agence.

شهادة أداء المستحقات
ATTESTATION DE MISE A JOUR

Le Directeur d'Agence de la Wilaya d. 02 مدير وكالة ولاية
certifie que يشهد بان

L'Employeur n° صاحب العمل رقم (1)

L'Assuré non salarié n° المؤمن غير الاجور رقم (2)

Nom ou raison sociale اللقب او المعرف الاجا

Adresse: العنوان

قد ادى اشتراكات الضمان الاجتماعي حتى

en à jour des ses cotisations de sécurité sociale au تاريخ الصلاحية

date de validité تاريخ الصلاحية

تأكيده : هذه الوثيقة لا يمكن بأي حال من الأحوال ان تكون حائق في افعال
مراجعة وتعديل الوضعية القانونية من قبل الوكالة.

NOTA : Le présent document ne peut en aucun cas faire obstacle à d'éventuels
redressements réglementaires que l'Agence pourrait être amenée à effectuer.

Fait à le 14/01/08

(Pour Servir et valoir ce que de droit.)
Le Directeur

08

(1) شطب على العمال الغير مفعلة

Kayen les mentions inutile (1)

التمديد المأمور به من اجل المصروف على المعوق
L'Agence de la Wilaya d. 02

C.N.A.S.
AGENCE DE MILA
SERVICE A.S.S.T.
N° 149.1.2005.

ATTESTATION D'AFFILIATION

Le Directeur de la Caisse Nationale des Assurances Sociales Agence
de la Wilaya de MILA Certifie que

Dénomination Commerciale FABRICATION - AGGLOMERE.

Adresse ROUTE ORCHE - MEKKI. FERTOUNA (W) MILA

Est Affiliée à notre organisme à compter du 12/05/2005

Sous le N° 43563238-50

A déclaré au Cours de la période du N° ATTESTATION

Un Effectif de UN (01)

Attestation Valable au 29/10/2005

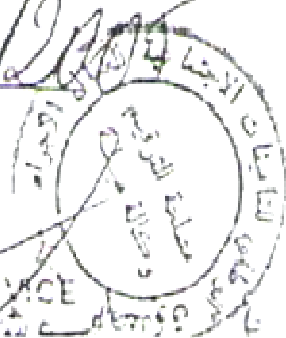
Fait Pour Servir JOHN ADMINISTRATIF.

Fait à Mila le

13/09/2005

PAR LE DIRECTEUR

LE RECOISSANCE DU SERVICE



ACTIF PREVISIONNEL ACTIVITE ACTUELLE + PROJET FABRICATION PRODUITS EN BETON
Projet fabrication de produits en béton/BELIMEN TAHER /FERDJIOUA/MILA

2	ACTIF	N	N+1	N+2	N+3	N+4	N+5
2	INVESTISSEMENT						
21	Frais preliminaires	1202	1202	1202	1202	1202	1202
22	Terrain	10360	10360	10360	10360	10360	10360
23	Constructions	7640	7640	7640	7640	7640	7640
24	Equipement de prod	41877	41877	41877	41877	41877	41877
	Amortissement	5519	11038	16558	21676	26279	29668
	s/total	55560	50041	44521	39403	34800	31411
3							
31	Stocks						
311	Matières et fournitures	7689	3060	967	1033	1000	1200
312	Travaux en cours						
313	Produits finis	2000	2052	1800	1500	1000	1000
314	s/ total	9689	5112	2767	2533	2000	2200
4							
41	Creances						
411	Disponibilités	19953	33826	47588	64572	82004	99752
	s/total	19953	33826	47588	64572	82004	99752
	TOTAL ACTIF	85202	88979	94876	106508	118805	133364

Passif Prévisionnel
Activité actuelle + Projet Fabrication Produits en Béton

Projet fabrication de produits en béton/BELIMEN TAHER /FERDJIOUA/MILA

		N	N+1	N+2	N+3	N+4	N+5
10	Fonds propres						
11	Fonds social	37870	37870	37870	37870	37870	37870
12	compte de l'exploitant						
13	Résultat en IA	2716	12820	20783	21281	23739	26950
	s/total	40586	50689	58653	59151	61609	64820
14							
15	Dettes						
16	Dettes investissement	34512	27610	20707	13805	6902	0
17	Dettes de stocks						
18	Dettes pour compte						
19	Dettes c/c associés			4915	20415	36481	53681
20	Dettes d'exploitation						
21	Avances commerciales						
22	Avances bancaires						
23							
	s/total	34512	27610	25622	34220	43383	53661
24	RESULTAT	10104	10679	10602	13137	13813	14883
25	TOTAL PASSIF	85202	88979	94877	106508	118805	133364

IMPRIMERIE DESTINEE A L'ADMINISTRATION

BIAN F

Designation de l'Entreprise :
RELIMANE TAHAR
ACTIVITE : ETS ELECTRICITEE
ADRESSE : FERDJOUA

2003 مارس 31

EXERCICE ALLANT DU 01/01/2003
AU 31/12/2003

IDENTIFIANT FISCAL : 11915151413115101412191413101
ARTICLE D'IMPOSITION : 14131012101
CODE ACTIVITE : 13141
FORME JURIDIQUE : 1010

ACTIF

LIBELLES	MONTANTS Bruts	AMORTISSEMENTS Provisions	CODE	MONTANTS Nets
-Frais préliminaires.....			1	(En Dinars)
-Fonds de commerce autres Valeurs incorporelles.....			2	
-Terrains.....	201 416	187 641	3	13 755
-Bâtiments.....			4	
-Installations complètes.....			5	
-Matériel et outillage.....	1 490 000	1 487 200	6	202 800
-Matériel de transport.....	2 408 100	1 520 320	7	887 780
-Emballages récupérables.....			8	
-Autres équipements de productions et d'exploitation.....	293 253	127 931	9	74 202
-Equipements sociaux.....			10	
-Investissements en cours.....			11	
-Stocks.....	8 079 755	0	12	8 079 755
-Créances de stocks.....	553 935		13	553 935
-Créances sur Associés et Sociétés apparentées.....			14	
-Clients.....	8 122 175		15	8 122 175
-Autres avances d'exploitation.....	5 579 912		16	5 579 912
-Disponibilités.....	2 149 132		17	2 149 132
-Compte débiteur du passif.....	0		18	0
TOTAL DES COMPTES ACTIF.....	28 985 740	3 322 213	19	25 663 527
RESULTAT (perte exercice).....			20	25 663 527
TOTAL GENERAL DE L'ACTIF.....			21	

PASSIF

LIBELLES	MONTANTS	CODE	MONTANTS
-Fonds social.....		30	(En Dinars)
-Réserves légales.....		31	17 360 513
-Réserves Obligatoires.....		32	0
-Autres réserves.....		33	0
-Plus valeurs de cession à réinvestir.....		34	0
-Bénéfice à réinvestir (sans réduit).....		35	0
-Plus Valeurs de Réévaluations.....		36	0
-Résultat en instance d'affectation.....		37	0
-Provisions pour pertes et charges.....		38	0
-Emprunts bancaires.....		39	0
-Autres emprunts.....		40	0
-Comptes courants des associés.....		41	0
-Fournisseurs.....		42	4 898 274
-Tendits et taxes d'exploitation dus ou détenus pour Comptes.....		43	1 735 248
-Avances Bancaires.....		44	0
-Autres Dettes d'exploitation.....		45	0
-Comptes Créditeurs de l'Actif.....		46	145 140
TOTAL DES COMPTES DU PASSIF.....		48	24 139 177
RESULTAT (perte exercice).....		49	1 524 349
TOTAL GENERAL DU PASSIF.....		50	25 663 527

BOUGHABA LAID
Commissaire A / Comptes
Cité 364 Logis SLIF
Tél / Fax (05) 85 61 07

IMPRIMERIE DESTINEE A L'ADMINISTRATION

TABIEAU DES COMPTES DE RESULTAT

2003

LIBELLES	CODE	MONTANTS	CODE	MONTANTS
ACTIVITES DE REVENTE EN L'ETAT	52		51	
-Ventes de marchandises.....			53	277 080
-MARGE BRUTE (52-53).....				277 080
ACTIVITES DE PRODUCTION				
DE SERVICES				
-Production venant.....				21 105 280
-Prélèvements financiers.....				0
-Production de l'entreprise.....				0
-Travail fortifié de production.....				0
-Fourniture de la production Stockée.....				0
-Bâtiments et fournitures constantes.....				0
-Commissions courtage consommations diverses.....				0
-Frais et transports.....				0
-Loyers et charges locatives.....				0
-Entretien et réparations des biens meubles et immeubles.....				0
-Frais P.T.T., Eau, Electricité, gaz.....				0
-Frais de réceptions.....				0
-Publicité.....				0
-Frais de déplacement.....				0
-Autres services.....				0
VALUEUR AJOUTÉE (54-58) - 59-60			73	3 791 687
-Produits divers (y compris dividendes).....			74	0
-Frais de transport de charges d'exploitation.....			75	0
-Frais de personnel.....				0
-Frais sur l'activité professionnelle.....				0
-Frais de transport.....				0
-Autres frais et taxes.....				0
-Frais bancaires.....				0
-Frais divers (y compris charges d'exploitation).....				0
-Dotations aux amortissements.....				0
-Dotations aux provisions.....				0
RESULTAT D'EXPLOITATION (53 et 73-75-76-78-79)	84		85	1 528 058
-Produits hors exploitation.....			86	0
-Charges hors exploitation.....			87	0
RESULTAT HORS EXPLOITATION - (86-87)	88		89	0
RESULTAT COMPTABLE EXERCICE (84+88)	90		91	1 528 058
A RETENIR: Part Non imposable sur Plus				
values d'exploitation (53-54-55-56-57-58-59-60)				
-Retenue fiscale (exercice).....				0
-Autres déductions (81).....				0
-Autres déductions (82).....				0
-Provisions non déductibles ou imposables sans effet fiscal.....				0
-Frais de déplacement.....				0
-Autres services.....				0
-Moins Fiscal.....				0
RESULTAT FISCAL DE L'EXERCICE (91-92)	99		100	1 528 058
A 98 - 90 et 92 à 94				

A détailler sur état annexé

BILAN FISCAL 2003

Designation de l'Entreprise :
BELIMANE TAHAR
ACTIVITE : ETS ELECTRICITEE
ADRESSE : FERDJIOUA

IDENTIFIANT FISCAL

1430120101111111
ARTICLE D'IMPOSITION
1430120101201111
CODE ACTIVITE : 1341
FORME JURIDIQUE : 00

A C T I F

LIBELLES des Comptes	MONTANTS Bruts	AMORTISSEMENTS Provisions	CODE	MONTANTS Nets
-Frais d'exploitation.....			1	(En Dinars)
-Fonds de commerce autres Valeurs incorporelles.....	0	0	2	
-Terrains.....	0	0	3	
-Batiments.....	201 416	197 731	4	3 685
-Installations complexes.....	0	0	5	
-Matériel et outillage.....	1 690 000	1 571 700	6	118 300
-Matériel de transport.....	2 408 100	1 683 625	7	724 475
-Emballages récupérables.....	0	0	8	
-Autres équipements de production et d'exploitation.....	201 233	147 155	9	54 078
-Équipements sociaux.....	0	0	10	
-Investissements en cours.....	0	0	11	
-Stocks.....	9 043 563	0	12	9 043 563
-Créances d'investissement.....	1 411 292	0	13	1 411 292
-Créances de stocks.....	0	0	14	
-Créances sur Associés et Sociétés apparentées.....	0	0	15	
-Clients.....	5 742 107	0	16	5 742 107
-Autres avances d'exploitation.....	4 114 624	0	17	4 114 624
-Disponibilités.....	5 034 912	0	18	5 034 912
-Compte débiteur du passif.....	0	0	19	0
TOTAL DES COMPTES ACTIF.....	29 847 451	3 400 212	23	26 447 239
RESULTAT (perte exercice).....			24	
TOTAL GENERAL DE L'ACTIF.....			25	26 447 239

P A S S I F

LIBELLES des Comptes	MONTANTS Bruts	AMORTISSEMENTS Provisions	CODE	MONTANTS Nets
-Fonds social.....			30	(En Dinars)
-Réserves légales.....			31	17 050 474
-Réserves Obligatoires.....			32	0
-Autres réserves.....			33	0
-Plus values de cession à réinvestir.....			34	0
-Bénéfice à réinvestir (taux réduit).....			35	0
-Plus Value de Réévaluations.....			36	0
-Résultat en instance d'affectation.....			37	0
-Provisions pour pertes et charges.....			38	0
-Emprunts Bancaires.....			39	0
-Autres emprunts.....			40	0
-Comptes courants des associés.....			41	0
-Fournisseurs.....			42	4 814 399
-Taxes et Taxes d'Exploitation dus ou détenus pour Comptes.....			43	1 243 389
-Avances Bancaires.....			44	0
-Autres dettes d'exploitation.....			45	1 670 152
-Comptes créditeurs de l'Actif.....			46	0
TOTAL DES COMPTES DU PASSIF.....			48	24 816 616
RESULTAT (bénéfice de l'exercice).....			49	1 420 622
TOTAL GENERAL DU PASSIF.....			50	26 247 239

BOUGHADA LAID
Comptable A / Comptes
GNS 304 Logis 541F
Tel / Fax (03) 25 01 07

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTAT

RUBRIQUES	CODE	D E B I T	CODE	C R E D I T
ACTIVITES DE REVENTE EN L'ETAT		(En Dinars)		(En Dinars)
-Ventes de marchandises.....	52		51	
-Marchandises vendues.....			53	
MARGE BRUTE (51 - 52)				
ACTIVITES DE PRODUCTION ET DE PRESTATION DE SERVICES				
-Production vendue.....	59		54	20 700 240
-Prestations fournies.....	60		55	
-Production de l'entreprise pour elle-même.....	61		56	
-Transfert de charges de production.....	62		57	
-Fluctuation de la production stockée.....	63		58	
-Matières et fournitures consommées.....	64	16 434 965		
-Sous-traitance.....	65	0		
-Commissions courtage rémunérations diverses.....	66	25 000		
-Frais de transport.....	67	8 333		
-Loyers et charges locatives.....	68	0		
-Entretien et réparations des biens meubles et immeubles.....	69	98 379		
-Frais P.T., Gaz, Electricité, Eau.....	70	33 220		
-Frais de réceptions.....	71			
-Publicité.....	72			
-Frais de déplacement.....			73	3 604 370
-Autres services.....			74	
-VALEUR AJOUTEE (54 à 58 - 59 à 70).....			75	
-Produits divers (y compris dividendes).....	76	1 436 349		
-Transfert de charges d'exploitations.....	77	472 610		
-Frais de personnel.....	78	28 849		
-Taxes sur l'activité professionnelle.....	79	20 499		
-Versement forfaitaire.....	80	13 060		
-Autres impôts et taxes.....	81	52 599		
-Frais divers (81).....	82	277 998		
-Dotations aux amortissements.....	83	0		
-Dotations aux provisions.....				
RESULTAT D'EXPLOITATION (53 et 73 - 75 - 76 à 83)	84		85	1 275 293
-Produits hors exploitation.....	87	1 750 276	86	1 982 505
-Charges hors exploitation.....	88		89	1 193 288
RESULTAT HORS EXPLOITATION (86 - 87).....	90		91	1 420 622
RESULTAT COMPTABLE EXERCICE 85-89 - 84-88				
A DEDUIRE: Part non imposable sur Plus value de Cession d'investissements.....	92		95	
-Report déficitaire (Exercice).....	93		96	
-Autres déductions (92).....	94		97	
REINTEGRER: Amortissements non déductibles.....			98	
-Provisions non déductibles ou laissées sans emploi pendant l'exercice.....				
-Autres charges non déductibles (94).....				
Avant fiscal.....				
RESULTAT FISCAL DE L'EXERCICE (91 et 95 à 98 - 90 et 92 à 94).....	99		100	1 420 622

*) A détailler sur état annexe

BOUGHADA LAID
Comptable A / Comptes
GNS 304 Logis 541F
Tel / Fax (03) 25 01 07

BILAN FISCAL 2004

Désignation de l'Entreprise :
BELIMANE TAHAR
Activité : ETS ELECTRICITEE
Adresse : FERDJOUA

IDENTIFIANT FISCAL

195543150429430

ARTICLE D'IMPOSITION

1430120111111

CODE ACTIVITE 341

FORME JURIDIQUE 00

A C T I F

LIBELLES
des ComptesMONTANTS
BrutsAMORTISSEMENTS
Provisions

CODE

MONTANTS
Nets

LIBELLES des Comptes	MONTANTS Bruts	AMORTISSEMENTS Provisions	CODE	MONTANTS Nets
Frais préliminaires.....			1	(En Dinars)
Fonds de commerce autres Valeurs incorporelles.....			2	
Terrains.....	1 480 000		3	1 480 000
Batiments.....	201 414	701 416	4	
Installations complexes.....	0		5	
Matériel et outillage.....	1 690 000	1 687 000	6	3 000
Matériel de transport.....	3 748 100	1 683 625	7	2 064 475
Emballages récupérables.....	0		8	
Autres équipements de productions et d'exploitation.....	201 233	180 340	9	20 893
Equipement omission.....	0		10	
Investissements en cours.....	0		11	
Stocks.....	8 187 604	0	12	8 187 604
Créances d'investissement.....	783 826		13	783 826
Créances de stocks.....	0		14	
Créances sur Associés et Sociétés apparentées.....	0		15	
Clients.....	8 258 148		16	8 258 148
Autres Avances d'Exploitation.....	3 994 433		17	3 994 433
Disponibilités.....	9 155 445		18	3 155 445
Compte débiteur du passif.....	0		19	0
TOTAL DES COMPTES ACTIF.....	31 700 209	3 752 382	23	27 947 826
RESULTAT (perte d'exercice).....			24	
TOTAL GENERAL DE L'ACTIF.....			25	27 947 826

P A S S I F

CODE

MONTANTS

LIBELLES des Comptes	MONTANTS Bruts	AMORTISSEMENTS Provisions	CODE	MONTANTS Nets
Fonds social.....			30	(En Dinars)
Reserves légales.....			31	17 864 049
Reserves Obligatoires.....			32	0
Autres réserves.....			33	0
Plus values de cession à réinvestir.....			34	0
Bénéfice à réinvestir (taux réduit).....			35	0
Plus Value de Réévaluations.....			36	0
Capital en instance d'affectation.....			37	0
Provisions pour pertes et charges.....			38	0
Emprunts Bancaires.....			39	0
Autres emprunts.....			40	192 000
Comptes courants des associés.....			41	0
Fournisseurs.....			42	5 086 558
Impôts et Taxes d'Exploitation dus ou détenus pour Compte.....			43	1 939 356
Avances Bancaires.....			44	0
Autres Dettes d'exploitation.....			45	150 223
Comptes créditeurs de l'Actif.....			46	0
TOTAL DES COMPTES DU PASSIF.....			48	25 232 188
RESULTAT (bénéfice de l'exercice).....			49	2 715 638
TOTAL GENERAL DU PASSIF.....			50	27 947 826

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTAT

RUBRIQUES

CODE

D E B I T

CODE

C R E D I T

(En Dinars)

(En Dinars)

RUBRIQUES	CODE	D E B I T	CODE	C R E D I T
ACTIVITES DE REVENTE EN L'ETAT				
Ventes de marchandises.....			51	
Marchandises vendues.....	52		53	
MARGE BRUTE (51 - 52)				
ACTIVITES DE PRODUCTION ET DE PRESTATION DE SERVICES				
Production vendue.....			54	26 277 775
Productions fournies.....			55	
Production de l'entreprise pour elle même.....			56	
Transfert de charges de production.....			57	
Restitution de la production stockée.....	59		58	
Matières et fournitures consommées.....	60	20 366 172		
Sous-traitance.....	61	0		
Commissions courtage Récompenses diverses.....	62	40 000		
Frais et transports.....	63	0		
Loyers et charges locatives.....	64	250		
Entretien et réparations des biens meubles et immeubles.....	65	9 000		
Frais PTT, Gaz, Electricité, eau.....	66	1 757 435		
Frais de réception.....	67			
Publicité.....	68	0		
Frais de déplacement.....	69			
Autres services.....	70			
VALEUR AJOUTEE (54 à 58 - 59 à 70).....	72		73	5 104 887
Produits divers (y compris dividendes).....			74	185 593
Transfert de charges d'exploitations.....			75	
Frais de personnel.....	76	1 811 891		
Taxes sur l'activité professionnelle.....	77	456 154		
Versement forfaitaire.....	78	22 325		
Autres impôts et taxes.....	79	28 373		
Frais financiers.....	80	16 684		
Frais divers (4).....	81	87 344		
Dotations aux amortissements.....	82	152 170		
Dotations aux provisions.....	83	0		
RESULTAT D'EXPLOITATION (53 et 73 - 76 et 83).....	84		85	2 715 638
Produits hors exploitation.....			86	
Charges hors exploitation.....	87			
RESULTAT HORS EXPLOITATION (86-87).....	88		89	
RESULTAT COMPTABLE EXERCICE 85889- 84888	90		91	2 715 638
DEDUIRE: Part Non imposable sur Plus Value de Cession d'investissements.....	92			
Report définitif de l'exercice.....	93			
Autres déductions (4).....	94	185 593	95	2 530 045
RESTITUTION Amortissements non déductibles.....				
Provisions non déductibles ou laissées sans emploi pendant l'exercice.....			96	
Autres charges non déductibles (4).....			97	
Avoir fiscal.....			98	
RESULTAT FISCAL DE L'EXERCICE (91 et 95 à 90 - 90 et 92 à 94).....	99		100	2 530 045

TCR PREVISIONNEL ACTIVITE EXISTANTE+ PROJET PRODUCTION PRODUITS EN BETON

Projet fabrication de produits en béton/BELIMEN TAHER

UNITE: Millier DA

RUBRI /ANNEE	1	2	3	4	5	6	7
Tx IBS	30%						
Tx Utilisation Cap.	85%	90%	90%	90%	90%	90%	90%
CHIFFRE D'AFFAIRE	70936	72579	72579	78866	78866	78866	78866
CONSOUMATIONS	37008	37960	37960	40845	40845	40845	40845
SERVICES	4158	4158	4158	4158	4158	4158	4158
V.A.	29770	30461	30461	33863	33863	33863	33863
FRAIS DU PERSON,	4637	4679	4749	4821	4893	4966	5041
IMPOTS ET TAXES	1465	1498	1499	1626	1626	1627	1628
FRAIS DIVERS	1797	1590	2000	2200	2200	2200	2200
E.B.E.	21871	22694	22213	25217	25144	25070	24995
AMRT	5519	5519	5519	5119	4603	3389	3389
FRAIS FINANCIERS	1918	1918	1549	1331	809	420	100
R.B.E.	14434	15256	15145	18768	19732	21261	21506
IBS	4330	4577	4544	5630	5920	6378	6452
R.N.E.	10104	10679	10602	13137	13813	14883	15054

CAF apres financement:							
E.B.E.	21871	22694	22213	25217	25144	25070	24995
AMRT	5519	5519	5519	5119	4603	3389	3389
FRAIS FINANCIERS	1918	1918	1549	1331	809	420	100
R.B.E.	14434	15256	15145	18768	19732	21261	21506
	4330	4577	4544	5630	5920	6378	6452
R.N.E.	10104	10679	10602	13137	13813	14883	15054
CAF apres financement	15823	16199	16121	18256	18415	18272	18443

Projet fabrication de produits en béton/BELIMEN TAHER /FERDJIOUA/MILA

Designation des Comptes	AN N	N+1	N+2	N+3	N+4	N+5
Solde début période	3155	19953	33826	47588	64572	82004
Matières et fournitures	37008	37960	37960	40845	40845	40845
Services	4158	4158	4158	4158	4158	4158
Rémunération du personnel	4637	4679	4749	4821	4893	4966
Impots et Taxes	1465	1498	1499	1626	1626	1627
Remb/Credits		6902	6902	6902	6902	6902
Frais financiers	1918	1918	1549	1331	809	420
Frais Divers	1797	1590	2000	2200	2200	2200
Total Depenses	50983	58706	58817	61882	61433	61118
Production vendues	70936	72579	72579	78866	78866	78866
Avances Commerciales						
Autres recettes						
Total Recettes	70936	72579	72579	78866	78866	78866
Recettes -Depences	19953	13873	13762	16984	17432	17748
Credit Bancaire d'exploitation						
Disponibilités	19953	13873	13762	16984	17432	17748
DISPONIBILITES CUMULEES	19953	33826	47588	64572	82004	99752

الملحق رقم : (08)

BILAN D'OUVERTURE ACTIVITE EXISTANTE + PROJET PRODUCTION PRODUITS EN BETON

Projet fabrication de produits en béton/BELIMEN TAHER /FERDJIOUA/MILA

N°cpt	ACTIF	Montant brut	amorties	Montant net	N°cpt	Passif	Montant
2	IMMOBILISATION					Frais généraux	
21	Frais préliminaires	1,202		1,202	10	Fonds social	37,870
22	valeurs incorporelles				11	Fonds personnel	
23	terrains	10,360		10,360	12	primes d'apports	
24	équipement de production	41,877	3,551	38,326	13	Réserves	
25	bâtiment	7,640	201	7,439	14	subventions d'investissement	
26					15	Ecart de réévaluation	
	total	61,079	3,752	57,327	17	résultats inter-Unités	
					18	résultats et intérêts d'affiliation	
3	stocks				19	provisions pour pertes et écarts	
31	Marchandises	8,947		8,947		total	37,870
32	Matériaux et fournitures			-			
33	produits semi-finis			-		Dettes	
34	Travaux en cours			-	52	Dettes d'investissement	34,705
35	Produits finis			-	53	dettes de stocks	5,087
	total	8,947		8,947	54	dettes pour compte	1,940
					55	dettes en caisse	
4	Caisse				56	dettes d'exploitation	150.00
41	créances d'investissement	783		783	57	autres commerciales	
42	créances de stocks			-	58	dettes financières	
43	créances sur associés apparents			-	59	comptes créditeurs de l'actif	
44	autres pour compte			-		total	41,882
45	autres d'exploitation	3,994		3,994			
46	Créances sur clients	8,258		8,258			
47	Disponibilités	3,155		3,155	88	Résultat de l'exercice	2,712.00
	total	16,190		16,190			
	TOTAL ACTIF	86,216	3,752	82,464		TOTAL PASSIF	82,464

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
مصالح رئيس الحكومة

الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار
الشباك الوحيد اللامركزي لقسنطينة

مقرر منح المزايا

02 JUL 2005

المؤرخ في :

2005/25/0052/0



المدير العام :

- بمقتضى الأمر الرئاسي رقم 03-01 مؤرخ في 20 أغسطس 2001 المتعلق بتطوير الإستثمار ،
- و بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 01-282 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001، المعدل و المتمم، المتعلق بصلاحيات، تنظيم و سير الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ،
- و بمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرخ في 31 أكتوبر 2001 المتضمن تعيين المدير العام للوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار،
- و بمقتضى التصريح بالاستثمار و طلب المزايا المودعان من طرف السيد/ السيدة بليمان الطاهر بتاريخ 29/03/2005 و المسجلان تحت رقم 2005/25/0052

يقرر

المادة الأولى : التعيين

يعد هذا المقرر لفائدة : م. ف بليمان الطاهر

الكاتبة : منطقة النشاطات التجارية رقم 63 الجزء ج

بلدية : فرجيوة

رمز البلدية : 4302

ولاية : ميله

المثلة من طرف : بليمان الطاهر

المتصرف بصفة : مدير

رقم السجل التجاري :

الرقم الجبائي :



المادة 2 : نوع الاستثمار

- نوع الاستثمار : إنشاء

- نص النشاط : (الإنتاج الصناعي للمنتجات المصنعة من الخرسانة أو من الجبس) التي تدعى الجمعية

- رمز النشاط :

المادة 3 : مضمون الاستثمار

يتضمن الاستثمار المشار إليه في المادة 2 أعلاه بما يلي :

1850000 وحدة/سنة

المادة 4 : موقع المشروع

- العنوان : منطقة النشاطات التجارية رقم 63 الجزء ج

- البلدية : فرجيوة

- رمز البلدية : 4302

- الولاية : ميله

المادة 5 : نظام المزايا

يستفيد المشروع المشار إليه في المواد أعلاه من مزايا النظام العام

مقرر رقم 0/2005/25/0052 م. ف بليمان الطاهر

المادة 6 : المزايا الممنوحة :

زيادة على الحوافز الضريبية و شبه الضريبية و الجمركية المنصوص عليها في القانون العام، يستفيد المشروع الاستثماري المشار إليه أعلاه من المزايا الآتية :

- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة و التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار،
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع و الخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار،
- الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.



المادة 7 : مدة فترة الإنجاز :

حددت فترة الإنجاز المتفق عليها بـ 36 شهرا ابتداء من تاريخ إمضاء هذا المقرر. تدخل هذه الفترة حيز التطبيق، ابتداء من تاريخ إمضاء هذا المقرر.

المادة 8 : تطبيق المزايا الممنوحة :

يتم تطبيق المزايا الممنوحة المشار إليها في المادة 6 أعلاه، بعد الحصول على السجل التجاري أو على وثيقة مماثلة.

المادة 9 : إلتزامات المستثمر :

يلتزم المستثمر المعين في المادة 1 أعلاه بإنجاز المشروع المحدد في المواد 2، 3 و 4 أعلاه، و ذلك مقابل المزايا الممنوحة. تلحق بهذا المقرر بطاقة إلتزامات المستثمر التقديرية.

المادة 10 : عدم التنازل عن التجهيزات و العتاد المقتناة :

لا يجوز التنازل عن التجهيزات و العتاد المقتناة في إطار هذا المقرر طيلة الفترة القانونية المحددة لإهلاكها.

المادة 11 : إلتزامات الإلتزامات :

في حالة عدم احترام الإلتزامات المصرح بها، يمكن للوكالة السحب الكلي أو الجزئي للمزايا الممنوحة دون الإخلال بالأحكام القانونية الأخرى.

المادة 12 : متابعة المشروع الاستثماري:

يجب على المستثمر المشار إليه في المادة 1 أعلاه، إيداع بيان سنوي لدى الشباك الوحيد اللامركزي المعني، يشمل الوضعية المادية والمحاسبية، يبرز من خلاله حالة إنجاز المشروع موضوع هذا المقرر. إن عدم إيداع هذا البيان السنوي المادي والمحاسبي قد يؤدي إلى سحب المزايا الممنوحة.

المادة 13 : إقفال المشروع الاستثماري :

يجب على المستثمر عند انقضاء فترة إنجاز المشروع المحددة من طرف الوكالة، التقرب من الشباك الوحيد اللامركزي المعني، من أجل الشروع في إقفال المشروع الاستثماري موضوع مقرر منح المزايا وفقا للمادة 32 من المرسوم التنفيذي رقم 01-282 المشار إليه أعلاه. يترتب على إقفال المشروع الاستثماري المصرح، الإعداد من طرف الوكالة لشهادة إنجاز المشروع الاستثماري. إن عدم إقفال المشروع قد يؤدي إلى :

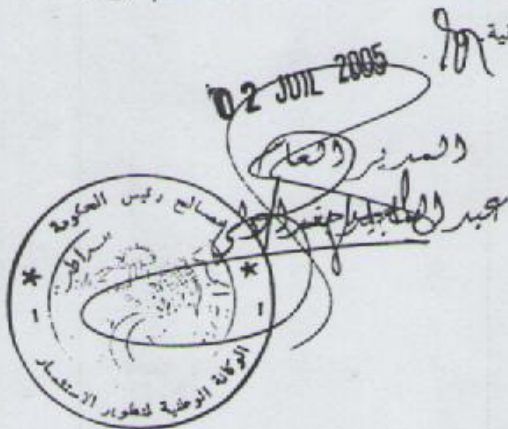
- إلغاء مقرر منح المزايا،
- عدم التأهيل للاستفادة من نظام تشجيع الاستثمار لكل مشروع يريد المستثمر التصريح به لاحقا لدى الوكالة.

المادة 14 : حالة التصريح الكاذب :

يؤدي كل تصريح كاذب لدى الوكالة إلى إلغاء المقرر دون الإحلال بالأحكام القانونية الأخرى السارية المفعول.

المادة 15 : تبليغ ونشر المقرر :

تبلغ نسخة من هذا المقرر لكل من المديرية العامة للضرائب والمديرية العامة للحمارك المعنيتان بتنفيذ نظام المزايا، كما ينشر مستخرج من هذا المقرر في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية.



مقرر رقم 0/2005/25/0052 م. ف بليمان الطاهر

ملحق .

الالتزامات التقديرية للمستثمر

1 - الاسم و اللقب أو التسمية الاجتماعية : م. ف : بليمان الطاهر

02 JUL 2005



2 - نوع الإستثمار :

3 - مضمون الإستثمار :

4 - موقع المشروع : منطقة النشاطات التجارية رقم 63 الجزء ج ، فرجية ، ميله

5 - عدد مناصب الشغل المباشرة المتوقعة : 12

6 - المعطيات المالية للمشروع :

1.6 القيمة الإجمالية : 50.677.000 دج

- القيمة بالعمللة الصعبة : 34.256.000 دج

- القيمة بالدينار : 16.421.000 دج

2.6 جدول تمويل المشروع :

- مبلغ الأموال الخاصة : 16.421.000 دج

منها العينية : دج

- بالعمللة الصعبة : دج

منها العينية : 13.872.000 دج

- بالدينار : 16.421.000 دج

- القروض البنكية : 34.256.000 دج

- إعانات محتملة : دج

مقرر رقم 0/ 2005/25/0052 م. ف بليمان الطاهر

1,1 JUN 2007
رقم: 504,00
دتر: 34
دمل: 713455



رئيس المفتشية

ج. بوسمين

مادة: الممضين أسفاه

- إتفاقية قرض -

السيد /

المهني الحزب الكائن ل
شارع لخص بن رقم 333

المتصرف بصفته باسم ولحساب القرض الشعبي الجزائري شركة بنك ذات اسهم رأسمالها
يقدر ب/ 29.300.000.000.000 مقرر الرئيس شارع العقيد عميروش الجزائر.

- وكذا بمقتضى الصلاحيات المخولة له من قبل السيد /
رئيس متير عام .

المدعو فيما يلي.

- القرض الشعبي الجزائري .

من جهة /

السيد /
يتصرف بصفته باسم ولحساب
مقره (ها) الرئيسي ب
عن
وكذا بمقتضى الصلاحيات المخولة له

المدعو فيما يلي .

المقترض .

مكتب القرض الشعبي الجزائري
الجزائر



الذين اتفقوا وقرروا مايلي.

01 - فتح الاعتماد .

يمنح القرض الشعبي الجزائري بموجب هذا البنود لـ

1.

ما ر
قرضا في حدود مبلغ .. خمسة وعشرون مليون ومئتي ألف دينار
جهازا شعريا .. 200,000,000 دج (بالأرقام والحروف)
يمثل .. مسرعة متوسطة المدى .. مخصصا لـ ..
مخصص لـ .. صناعة .. المنسجاة .. المصنوعة من الخرز سائلا
02 - شروط مدة القرض .

يكون القرض موضوع فتح الاعتماد منتجا فوائد بنسبة متفق عليها قدرها .. 25 ٪ ..

- غير انه الإتفاق صراحة بأنه اذا ما ارتفعت نسبة إعادة تمويل بنك الجزائر المعمول به حاليا
فان نسبة هذا القرض الممنوح بمقتضى هذه البنود تتحمل اضافة تساوي هذا الارتفاع بالنسبة
للانقضاء غير المسددة والجزء غير المستعمل من القرض .

- وعلى القرض الشعبي الجزائري ان يعلم المقرض برسالة موصي عليها مع إشعار باستلام
عن تطبيق نسبة الفوائد الجديدة .

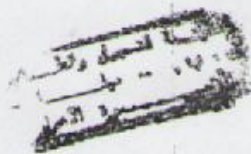
- في حالة عدم القبول لحق للمقرض التسديد المسبق للقرض الممنوح أو ما يتبقى من الواجب
سداده كما هو منصوص عليه في المادة السادسة من هذه الإتفاقية .

- يمنح للقرض لمدة .. خمس .. (أشهر) سنوات وبتأجيل .. 6 أشهر (شهر سنة)
ابتداء من الإستعمال الجزئي أو الكلي من الذي تم قبوله من طرف المقرض الذي يلتزم بتسديده
عند تاريخ الإستحقاق المحدد .

- يجب أن يتم الإستعمال الأول للقرض في أجل يزيد عن سنة كاملة ابتداء من .. 10 جوان 2007
..... تحت طائلة بطلان القرض .

- تسديد أصل هذا القرض ودفع الفوائد وكل الملحقات الأخرى يتم بالقرض الشعبي الجزائري
وكالة .. أو في أي مكان آخر يختاره القرض الشعبي الجزائري .

- يلتزم المقرض بالأقرار بكل رقم أعماله للقرض الشعبي الجزائري وذلك الى غاية الإنقضاء
الكلي لدينه الأصلي والفوائد .



- وقد تم الإتفاق صراحة في حالة فتح عدة حسابات في دفاتر القرض الشعبي الجزائري باسم المقرض لتسهيل الكتابات سواء لدى وكالة واحدة أو لدى وكالات مختلفة فإن العمليات المتعلقة بهذه الحسابات سوف تعد ضمن عناصر الحساب الجاري الواحد القائم بين المقرض و القرض الشعبي الجزائري .
ان الشروط والفوائد والعمولات المطبقة على هذه الحسابات هي نفس الشروط المتفق عليها في هذا العقد .

03- تخصيص القرض .

يلتزم المقرض بالتخصيص الخالص لمبلغ القرض لشخص واحد... **المنحاح الحرساء** ويمكن للقرض الشعبي الجزائري في أي وقت مراقبة استعمال المقرض للمبلغ المقرضه.
04- تعبئة الدين.

لغرض تهيئة دينه يحتفظ القرض الشعبي الجزائري لنفسه امكانية اكتتاب المقرض سندا او اكثر لأمر القرض الشعبي الجزائري تمتل المبلغ الأصلي للقرض زائد الفوائد والرسوم الأخرى والقيم تمثيلا للقرض الممنوح .
05- كفيل التسديد .

يتم تسديد القرض بأصله وفوائد مصاريف ملحقة كل ثلاثة اشهر الى الدفع الكامل للقرض الأجل باصلها والفوائد هي تلك المبنية في جدول الإستهلاك الذي وضعه القرض الشعبي الجزائري المقبول من طرف المقرض .

- يحق للقرض الشعبي الجزائري أن يقتطع على كل الحسابات المفتوحة على دفاتر أو سندات مرهونة باسم المقرض مقدار المبالغ التي أصبحت مستحقة على أي سند ولأي غرض كان .
- تخصص كل المدفوعات التي أجريت من طرف المقرض في إطار هذه الإتفاقية .

* أولا / لتسديد الفوائد المستحقة والمتعلقة بالقرض .

* ثانيا / لتسديد المبلغ الأصلي المستحق .

* ثالثا / لتسديد المسبق للقرض .

06- الإستحقاق المسبق :

يفسخ هذا العقد وكل المبالغ الأصل وفوائد وملحقات تصبح واجبة الأداء فورا ولا يجوز طلب أي استعمال آخر من القرض الشعبي الجزائري في حالة عدم تنفيذ أو خرق المقرض لإحدى الإلتزامات المنصوص عليها في هذا العقد ثلاثين (30) يوما بعد تبليغ المقرض عن طريق رسالة موصى عليها مع علم الوصول دون الحاجة لأي اجراء قضائي سيما في الحالات التالية .



09-التأمين والضمان :

لتأمين وضمان تسديد مبلغ القرض موضوع إنفتاح هذا ليقترض ، ودفع الفوائد والملحقات وكذا

تنفيذا لكل البنود وشروط العقد المذكور يجب أن يمنح المقرض الضمانات التالية:

- رهن رسمي للأرض والبنية المشيدة على امتداد الدرجة الأولى .
- رهن حيازي للامتداد من الدرجة الأولى .
- رهن الشاحنة .
- التأمين ضد جميع المخاطر .

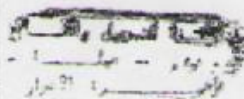
(ذكر الضمانات الواجبة في رسالة رخصة القرض)

وتقام الضمانات بمقتضى عقد عرفي ملائق بهذا العقد وتكون جزءا لا يتجزأ من هذه الإتفاقية.

10- أحكام خاصة :

الأحكام الخاصة لسريان القرض موضوع الإتفاقية هي كالتالي :

- اعتماد مستندي مرتبط بقرض متقسط المدة .
- دفع المساهمة الشهرية .





11- التمريض :

يصرح المقرض تحت طائلة القانون :

* بأنه لم يكن أبدا في حالة إفلاس أو تسوية قضائية ، ولا في حالة توقف عن الدفع ولم يقدم أي طلب للمصادقة على تسوية ودية .

* إن الأملاك المخصصة كضمان غير متقلة بقيد ولا امتياز ما .

12- الوفاء بالحقوق والرسوم :

كل الحقوق والرسوم من أي طبيعة كانت والمصاريف المتعلقة بهذا العقد أو التي قد تكون تابعة ونتيجة عنه تقع على عبء المقرض .

13- المواطن المختار والإختصاص القضائي :

لتنفيذ هذه البنود وملحقاتها إختار الأطراف الموطن القانوني كمايلي :

* بالنسبة للمقرض الشعبي الجزائري بوكالته الكائنة بـ شارع كهنس بن

مسرح

* بالنسبة للشركة (المقرضة مقرها الرئيسي بـ شارع من شمس المكنم

عنز جويو

- كل المنازعات التي قد تحدث إثر تنفيذ هذه البنود أو تفسيرها ستكون بالإرادة الصريحة

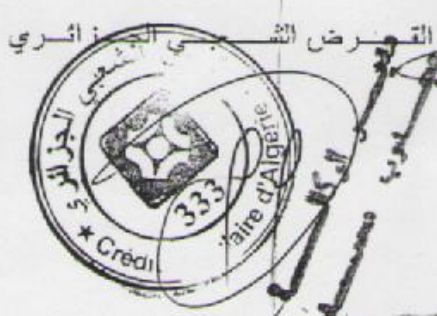
للأطراف ترفع أمام قضاء مسرح

للمحكمة، فرع تجاري

مسرح

حررت بـ مسرح نسخة

بـ مسرح يوم 10 جوان 2012



المقرض (1)
د. س. 1
الصادق 1
ب. 1

(1) إسباق إمضاء المقرض بعبارة

* قرأت ووافقت عليه *

